الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة أبو بكر بلقايد
-تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAÎD
-TLEMCEN-
FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES
DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES

الأمن البيئي ومشكلة الاستقرار في إفريقيا

منطقة الساحل – أنموذجا –

أطروحة دكتوراه LMD في تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي.

إعداد الطالب:
– زكرياء مغني

تحت إشراف :
– أ.د: عياد محمد سمير

لجنة المناقشة

د. قروش محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. عياد محمد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. بوغازي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
د. عربي بومدين	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	مناقشا
د. قادة بن عبد الله عائشة	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	مناقشا
د. زكري مريم	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة أبو بكر بلقايد
-تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAÎD
-TLEMCEN-
FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES
DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES

الأمن البيئي ومشكلة الاستقرار في إفريقيا

منطقة الساحل – أنموذجا –

أطروحة دكتوراه LMD في تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي.

إعداد الطالب:
– زكرياء مغني

تحت إشراف :
– أ.د: عياد محمد سمير

لجنة المناقشة

د. قروش محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. عياد محمد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. بوغازي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
د. عربي بومدين	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	مناقشا
د. قادة بن عبد الله عائشة	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	مناقشا
د. زكري مريم	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

شـــكر وعـــرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ومنحنا القدرة والاستطاعة والمثابرة طيلة فترة الدراسة وإنجاز هذه الأطروحة، الحمد لله حمدا كثيرا.

كما لا يسعني في هذا المقام إلى أن أقف وقفة إجلال وتقدير لأستاذي ومشرفي الغالي، الأستاذ الدكتور عياد محمد سمير، الذي كان نعمه الأستاذ الناصح والموجه منذ بداية مشواري الجامعي إلى غاية إشرافه علي لإنجاز هذه الأطروحة، حيث لا تفي لا الكلمات ولا التعابير لشكره على دعمه المتواصل واللامشروط لنيل هذه المرتبة.

شكرا لزوجتي العزيزة على تحملها للمسؤوليات العائلية طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة دون كلل وملل.

الشكر موصول لجميع أستاذتي في جامعة تلمسان.

شكرا لجميع الأستاذة، أعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم وتشريفي بقبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

شكرا لكل من ساندني.

الإهـــــداء

إلى قرة عيني وسندي في هذه الحياة، والديا الكريمان أبي عبد الرحمان وأمي ربيعة أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي الغالية وأبنائي الأعزاء يحي ورائف عبد المالك حفظهم الله من كل سوء

إلى أختي حنان، وإخوتي بلال، عثمان ومحمد

إلى كل عائلة مغني

إلى عائلة زوجتي

إلى جميع أصدقائي وكل من وقف إلى جانبي وشجعني

إلى كل أولئك الأطفال في الساحل الذي يقطعون عشرات الكيلومترات يوميا في الصحراء بحثا عن الماء

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

زكرياء

مقـدمـــــة

إن الحركية الكبيرة التي أصبحت تميز الساحة الدولية من خلال العديد من الأحداث الجيوسياسية وما ينجر عنها من ظواهر ذات أبعاد مختلفة، تقودنا إلى البحث أكثر عن الأسباب الكامنة وراء ما يعيشه العالم اليوم من أحداث وتغيرات وأزمات ونزاعات وحروب لم تسلم منها أي منطقة من الكرة الأرضية.

مما لا يدعو مجالا للشك أن هذه المتغيرات تحركها غرائز مختلف الفاعلين في السياسية العالمية بحثا وصونا لمصالحهم، التي وإن اختلفت أشكالها فهي تسعى إلى هدف رئيسي وهو تحقيق أمنها بما يضمن ديمومتها وكيانها، عبر مجموعة من السلوكيات والتصرفات التي تتوافق وطبيعة أهدافها. وهو الأمر الذي يخلق حالة من التنافس والتصارع بين مختلف الفاعلين باستخدام وسائل تتوافق مع طبيعة وحجم كل فاعل.

إن غاية الأمن التي تسعى إليها هذه الفواعل تشكل في غالب الأحيان مصلحة عليا ومطلقة لها، كما أنها تمثل موضوعا شائكا لا يحقق الإجماع بينها، خاصة فيما يتعلق بتحديد مفهوم الأمن وتعريفه، حيث يؤكد مختلف المهتمين به حجم الاختلاف الكبير بشأنه بين الخبراء والباحثين، وهو الأمر الذي جعله في صلب اهتمامات المجتمع العلمي الدولي من خلال العديد من الأبحاث والدراسات التي سعت إلى تفسير هذا المفهوم وفق مستويات مختلفة من التحليل.

هذا الاهتمام جعل مفهوم الأمن من بين أكثر المفاهيم تطورا وتماشيا مع المتغيرات والظواهر التي أصبح يفرزها النظام العالمي، حيث برزت العديد من المفاهيم والمقاربات والأبعاد الأمنية حسب مختلف مراحل تطور النظام العالمي ووفق التهديدات الأمنية القائمة.

في هذا الإطار، يعتبر الأمن البيئي من بين المفاهيم الأمنية الحديثة التي أصبحت تشكل موضوع اهتمام لدى المجتمع الدولي سواء على المستوى الرسمي والغير الرسمي، من أجل القدرة على توفير الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق هذا البعد من الأمن من خلال القضاء على التهديدات الأمنية البيئية والحد من آثارها السلبية.

إن عالم اليوم وكما تؤكده مختلف المؤشرات والإحصائيات، هو عالم يعيش على وقع التغيرات البيئية والمناخية، التي أصبحت تشكل أكثر المواضيع اهتماما من طرف السياسية الدولية نظرا لحجم وخطورة التهديدات ذات الطابع الأمني التي تشكلها على استقرار الدول والأفراد. إن التهديدات الأمنية البيئية فرضت على الأجندة الدولية الرفع من مستوى التحديات وطريقة التعامل معها خاصة في ظل الاثار السلبية الكبيرة التي أصبحت تتسبب فيها على جميع المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وهو الأمر الذي يشكل عاملا من عوامل اللاستقرار في العالم.

إن ظواهرا مثل الاحتباس الحراري وما ينجر عنه من ارتفاع في درجة الحرارة وشح في التساقطات المطرية وموجات جفاف، يعد أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة في حدوث أزمات اقتصادية تؤثر على حصول الأفراد على غذائهم ما يدفعهم إلى تبني طرق أخرى لتأمين قوتهم اليومي كالهجرة والتطرف، وهو الأمر الذي يخلق حالة تنافس شديدة بين مختلف المجموعات السكانية باختلاف طبيعتها تتحول في العديد من المرات إلى مواجهات مسلحة ونزاعات، زيادة على تهديدات بيئية أخرى متعددة ومتنوعة.

إن مواجهة مثل هذه التحديات والتهديدات يتطلب إمكانيات مادية ومالية كبيرة تضع الدول والجماعات السكانية الفقيرة أمام تحد كبير يهدد أمنها واستقرارها الداخلي، وهو الواقع الذي يقودنا للحديث عن القارة الإفريقية المعروفة بمستوى الفقر الكبير الذي تعيش فيه أغلب دولها، ما يجعلها أكثر القارات الخمس هشاشة في مواجهة هذه التحديات، وهو ما يساهم في التعقيد من حالة اللاستقرار التي تميزت بها مختلف مناطق القارة منذ زمن بعيد.

وكما تؤكده مختلف التقارير البحثية والإعلامية فإن منطقة الساحل الإفريقي، هي أكثر المناطق في القارة والعالم ككل، المعروفة بعدم الاستقرار نظرا للعديد الكبير من النزاعات والحروب وحمالات الهجرة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت مظهرا مألوفا لدى المجتمع الدولي حول المنطقة، حيث أنه رغم عديد الأسباب والتهديدات المباشرة والغير المباشرة التي تسببت في هذا الوضع، فإن التهديدات الأمنية البيئية شكلت جزء مهما ورئيسيا منها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع المعالج، في أنه يمثل انعكسا علميا وأكاديميا لأهم القضايا التي باتت تشغل أجندة السياسة الدولية، حيث بات لا يخفي على الجميع الحيز الكبير الذي أصبحت تشغله القضايا البيئية في العالم، وهو ما يندرج في إطاره هذا الموضوع الذي من خلاله يمكن إدراك العلاقة بين البيئة ومختلف الظواهر السياسية والأمنية.

حيث يشكل مفهوم الأمن البيئي وعلاقته بالاستقرار أحد المفاتيح الرئيسية لفهم وتفسير التجاذبات والتفاعلات التي أصبحت قائمة بين مختلف الفاعلين في النظام الدولي، خاصة في القارة الإفريقية لما أصبحت تعيشه من حركية جيوسياسية كبيرة تتطلب إلماما بمختلف المتغيرات والأبعاد الأمنية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن البيئي؛
- التعرف على التطورات الحاصلة في حقل الدراسات الأمنية وأهمية البعد البيئي فيها؛
- تحديد الروابط القائمة بين الأمن البيئي والاستقرار في إفريقيا؛
- التحسيس بخطورة التهديدات الأمنية البيئية على الاستقرار في القارة الإفريقية؛
- تسليط الضوء على ما تعانيه منطقة الساحل الإفريقي من آثار وانعكاسات سلبية للتهديدات الأمنية البيئية؛
- تقييم الجهود الإفريقية والدولية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية؛
- المساهمة في تقديم قراءات علمية وموضوعية في الأمن البيئي للقارة الإفريقية للمجتمع البحثي.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع لمعالجته ضمن أطروحة الدكتوراه، يعود إلى مجموعة من الأسباب والمبررات الموضوعية والشخصية، وهي كالتالي:

المبررات الموضوعية:

تعود بالدرجة الأولى إلى الأهمية العلمية الكبيرة التي أصبح يكتسيها موضوع الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية بشكل خاص وعلم العلاقات الدولية بشكل عام، وكذا توافق المشكلات العلمية والبحثية التي يعالجها هذا الموضوع مع جزء كبير من الواقع الذي تعيشه الإنسانية، كما أن الأمن البيئي يعتبر أحد المفاهيم التي تلتقي وتتقاطع فيه بدرجة كبيرة العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية نظرا للتفاعل القائم بين المجتمع والطبيعة من خلال نظام بيئي معين وهو ما يجعل دراسة مفهوم الأمن البيئي أحد العوامل الرئيسية التي تسعى للتقريب بين الهوة القائمة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

كما أن القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل خاصة شكلت موضوعا رئيسيا للعديد من الدراسات والبحوث في هذا الإطار، إلا انها لم تفي المنطقة حقها من الموضوعية خاصة في مجال تحديد المسؤوليات والحلول، وهو الأمر الذي يدعونا إلى تبني هذا الموضوع والعمل عليه، وهو الأمر الذي سيساهم بشكل رئيسي في توضيح العديد من القضايا المتعلقة بالبيئة وانعكاساتها الأمنية على الاستقرار.

المبررات الشخصية:

من بين أكثر المبررات الشخصية التي دفعت بالباحث إلى اختيار هذا الموضوع هو شغفه بالدراسات الأمنية التي شكلت موضوعا رئيسيا في مختلف بحوث ودراسات التخرج التي قام بها سواء في مرحلة التدرج أو بعدها، وهذا من أجل التعرف وفهم مختلف التطورات التي يعرفها مفهوم الأمن.

أيضا، من بين المبررات التي ساهمت في هذا الاختيار هي مهنة الباحث كدبلوماسي وما تتطلبه هذه المهنة من إلمام كبير بالقضايا الأمنية من أجل فهم جيد وواسع لمسارات السياسة الدولية خاصة في الفضاءات الجيوسياسية المتميزة بحالة من اللاستقرار كتلك المحيطة بالجزائر.

إن قضاء أكثر من سنتين ونصف خلال المسار المهني للباحث في دولة تشاد، أحد أهم دول منطقة الساحل الإفريقي، والعيش وسط سكنها، جعل الباحث يكتشف حجم المعاناة التي يعيشها جزء كبير من شعوب المنطقة بسبب الاثار السلبية للتهديدات الأمنية البيئية، كندرة المياه الصالحة للشرب ونقص الغذاء وهو ما دفعه للعمل على تسليط الضوء على هذه الموضوع البحثي الذي يستدعي اهتماما أكبر.

أدبيات الدراسة:

لقد شكلت الأدبيات العلمية التي اهتمت بهذا الموضوع، دافعا مهما، لاستكمال مختلف محاور هذه الدراسة، حيث شكل الأمن البيئي بمختلف تشعباته أحد المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا عند الباحثين والمراكز البحثية خاصة في الغرب، من أجل فهم الروابط القائمة بين البيئة ومظاهر اللاستقرار في العالم، في هذا الإطار تم الاعتماد على العديد من الاصدارات كالدراسات والمقالات التي شكلت منطلقا ومصدرا مهما للعديد من البحوث في هذا المجال.

في هذا الاطار تم الاعتماد، بشكل كبير، على الإسهامات العلمية التي قدمها الباحث الكندي **تاد هومر ديكسون (Tad Homer-Dixon)**، والتي تعتبر من بين أهم الأعمال البحثية التي تم إنجازها بخصوص هذا الموضوع، وهو ما يؤكده الباحثان **ميكائيل ووتس ونانسي لي بيلزو**(**Michael Watts and Nancy Lee Peluso**) في كتابهما المعنون **بالعنف البيئي (Violent Enivornments)**، حيث يشيران إلى أن أهم دراستين بشكل عام في مجال الأمن البيئي هما الدراستين اللتان أثمرهما مشروعين بحثيين مقارنين، أحدها بقيادة السويسري **قنتر بيشلر (Gunther Baechler)** والثاني بقيادة الكندي **هومر ديكسون**.

أما بخصوص مشروع **بيشلر** للنزاعات البيئة **(Baechler's Environmental Conflicts Project) (ENCOP)**، فهو يشمل أربعين حالة، أما مشروع ديكسون المعنون بمشروع التغير البيئي

والنزاع الحاد **(Homer-Dixon's Environmental Changer and Acute Conflict Project (ECACP)**، فقد شمل دراسة ستين حالة حول العالم تطرقا فيها لدور البيئة في النزاعات بما فيها القارة الإفريقية. حيث أن هذين المشروعين يعدان أساس البناء النظري للعديد من الأعمال النظرية في الدراسات البيئية وحجر الزاوية للنقاشات والتدخلات السياسية[1].

كما تم الاستعانة أيضا في هذه الدراسة بكتاب هومر ديكسون المعنون بـ : **"البيئة، الندرة والعنف"**، **(Environment, Scacricty, and Violence)**، والتحليلات التي أصدرها في المشروع البحثي الذي قاده مع باحثين آخرين مثل **جيسيكا بليت (Jessica Blitt)**، والذي يتمحور حول مفهوم أساسي وهو الندرة البيئية **(Environmental Scarcity)** [2].

تعتبر اسهامات **روبرت كابلان (Robert kaplan)** من بين أهم الاسهامات في هذا المجال التي تم الاعتماد عليها، خاصة مقاله الشهير "الفوضى القادمة"، **(The coming anarchy)** الذي تم نشره سنة 1994م في الدورية الشهرية **(The Atlantic)**، كما تم عرضه وقراءته في البيت الأبيض، حيث أن هذه الورقة البحثية تتطرق للبيئة كقوة معادية **(Environmental as hostile power)** ، وأن الطبيعة ستعود للثأر ضد النمو السكاني بكل جرأة ولهذا يجب فهم بأن البيئة تعد قضية أمن وطني في القرن الواحد وعشرين.[3]

من بين أهم المصادر أيضا التي تطرقت للموضوع، نجد كتاب **جون بارني (Jon Barnet)**، المعنون بـ "معنى الأمن البيئي، السياسة البيئية والسياسة في العصر الأمني الجديد[4]، **The meaning of environmental security)(، environmental security، Ecological politics and policy in the new security era** ، كما تم الاعتماد على العديد من الدراسات والتقارير التي أصدرتها الهيئات الدولية المختصة مثل تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ **(GIEC)** وبرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة

[1] Michael Watts and Nancy Lee Peluso, Violent Environments**,** London: Cornell University Press, 2001, p.13.

[2] Thomas F. Homer-Dixon, Environment, Scarcity, and Violence, New Jersey: Princeton University Press, 1999, p.01.

[3] Robert D. Kaplan, "The Coming Anarchy**"**, The Atlantic, n°02, 1994, p.04.

[4] Jon Barnet, The meaning of environmental security, Ecological politics and policy in the new security era, New York: Zed Books, 2001, p.08.

(PNUE)وكذا المعاهدات والاتفاقيات والتقارير الدولية والتحقيقات الإعلامية التي تم إنجازها في هذا الإطار.

كما تم الاستعانة ببعض الأطروحات المقدمة لنيل شهادة الماجستير أو الدكتوراه، على قلتها، والتي عالجت هذا الموضوع ولو بشكل غير مباشر، مثل الأطروحة المعنونة بـ " أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة – دول القرن الإفريقي –"، للباحثة أمينة دير، والتي تعرضت فيها بشكل عام للآثار والتداعيات الأمنية السلبية المباشرة والغير المباشرة للتهديدات البيئية على الأمن الإنساني، وهو ما يمثل ارتباطا مهما مع جزء كبير من دراستنا هذه[1].

إن هذه الاسهامات العلمية التي استند عليها الباحث في إعداد هذه الدارسة، سمحت بتوفير الأطر النظرية والعلمية لتفسير واقع الأمن البيئي في القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة الساحل بشكل خاص، حيث تمثل هذه الأطروحة التي تسعى لتوضيح الروابط المباشرة والغير المباشرة بين الاستقرار وقضايا الأمن البيئي بما فيها التهديدات الأمنية البيئية، إضافة للبحث العلمي في هذا المجال.

المشكلة البحثية:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة المشكلة البحثية القائمة على تبيان وفهم الروابط القائمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بين الأمن البيئي وواقع الاستقرار في القارة الإفريقية، خاصة منطقة الساحل الإفريقي، حيث يشكل إبراز هذه الروابط بين الأمن البيئي والاستقرار من عدمها، المتغير الرئيسي لفهم هذا الموضوع والوصول إلى نتائج علمية موضوعية.

[1] أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة – دول القرن الإفريقي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 – 2014، ص. 02.

إلى أن التطرق لهذه العلاقة في إطار المشكلة البحثية لن يكون مكتملة الموضوعية والدقة العلمية دون التطرق إلى التهديدات الأمنية البيئية، وعليه ومن أجل إنجاز هذه الدراسة وفق خطوات بحثية سليمة ومنهجية تم طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحديد وفهم العلاقة القائمة بين الأمن البيئي وواقع الاستقرار في القارة الإفريقية لا سيما منطقة الساحل الإفريقي؟

وتتفرع من هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الأمن البيئي؟
- ما هي الروابط القائمة بين الأمن البيئي ومستويات الاستقرار في القارة الإفريقية؟
- ما مدى تأثير التهديدات الأمنية البيئية على مشكلة الاستقرار في إفريقيا وفي منطقة الساحل خاصة؟
- ما هي السبل الكفيلة لمواجهة التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل الإفريقي؟
- ما مستقبل الاستقرار في الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية البيئية القائمة في المنطقة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقديم الفرضية الرئيسية التالية:

يعتبر تحقيق الأمن البيئي أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الاستقرار في القارة الإفريقية وفي منطقة الساحل الإفريقي خصوصا.

أما الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة فهي كالتالي:

- كلما زاد مستوى الأمن البيئي في القارة الإفريقية كلما ساهم ذلك في تعزيز الاستقرار.
- تعتبر التهديدات الأمنية البيئية أحد العوامل الرئيسية في حالة اللاستقرار في إفريقيا.
- يرتبط مستقبل الاستقرار في منطقة الساحل بمدى قدرتها على مواجهة التحديات التي تفرضها التهديدات الأمنية البيئية.

حدود المشكلة البحثية:

يتجلى موضوع الدراسة هذه في إطارين أحدهما مكاني والآخر زماني، وهما كالتالي:

1- الحدود المكانية:

إن الإطار المكاني للدراسة يتحدد بشكل عام في القارة الإفريقية، مع التركيز على منطقة الساحل كدراسة حالة، حيث تعتبر القارة الإفريقية من أكثر المناطق في العالم تؤثرا بالقضايا البيئية، وهو ما يجعلها إطار مكانيا بحثيا مثاليا للتعرف على مختلف الحقائق العلمية المتصلة بالموضوع.

2-الحدود الزمانية:

لا يوجد إطار زماني محدد لهذا الموضوع، نظرا لطبيعته التي تستدعي التطرق له في فترات زمنية مختلفة من أجل متابعة تطوره، إلا أنه تم التركيز في تحليل مختلف محاور الموضوع، على الفترة الممتدة من سبعينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، أين بدأت مواضيع البيئة تجد مكانا لها في الأجندة البحثية والدبلوماسية العالمية.

الإطار النظري للدراسة:

إنجاز هذه الدراسة وفق الأطر العلمية والموضوعية، فرض على الباحث وضعها في إطار نظري يتناسب مع المشكلة البحثية، ويوفر الأدوات والوسائل العلمية التي تسمح بتفسير مختلف الظواهر والتفاعلات العلمية في هذا الإطار، حيث تم الاستعانة بمختلف البراديجمات والنظريات القادرة على تحليل الظواهر الدولية المرتبطة بالأمن البيئي والاستقرار.

المدرسة الواقعية والبنائية بمختلف نظرياتهم واقترابهم شكلتا أحد أهم أطر التحليل النظرية في هذه الدراسة، من أجل فهم سلوك الفواعل الدولية وعلاقتها بمصالحها المباشرة وتأثير القضايا البيئية على قوتها وقدرتها من خلال فهم ترتيب أولويات هذه الفواعل وأهمية البيئة لها في رسم سلوكياتها في إطار السياسة العالمية.

كما تم الاعتماد على العديد من الاقترابات الأمنية المفسرة لتطور مفهوم الأمن في إطار الدراسات الأمنية، خاصة الاتجاهات النقدية التي تبنت مقاربات أمنية جديدة تتطرق للأمن البيئي كمقاربة الأمن الإنساني. المقاربات الكلاسيكية للأمن شكلت أيضا جزءا مهما من الدراسة كالأمن الإقليمي والجماعي والوطني بهدف تفسير واقع الاستقرار في القارة الإفريقية ومنطقة الساحل وعلاقته بالأمن.

تم توظيف أيضا اقتراب صناعة القرار، من منطق أن صعود القضايا البيئية في سلم أولويات السياسة الدولية يعود إلى طبيعة تعامل صانعي القرار في العالم خاصة رؤساء وقادة الدول مع القضايا البيئية من خلال القرارات المحلية أو العالمية التي يتم اتخاذها بهذا الشأن.

وهو ما قادنا أيضا إلى الاستعانة باقتراب السياسة العامة، باعتبار الأهمية التي أصبحت تشكلها المسائل البيئية والتعامل معها كقضية من قضايا السياسة العامة للحكومات مثلها مثل باقي القضايا المتعلقة بالشأن العام للشعوب بهدف إيجاد حلول للآثار السلبية للتهديدات الأمنية البيئية على العديد من القطاعات المرتبطة ارتباطا مباشرا بحياة السكان كالقطاع الاقتصادي والاجتماعي.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن طبيعة الموضوع وتشعباته يستلزم الاعتماد على إطار منهجي دقيق وفق متطلبات العمل البحثي الموضوعي، حيث شكل المنهج الوصفي أحد الركائز المنهجية لإعداد هذا العمل العلمي والوصول إلى النتائج المبتغات، من خلال توفيره للأدوات اللازمة لوصف وتحليل الظواهر المتعلقة بالأمن البيئي في إطار النطاق الجغرافي المخصص للدراسة، وتقديم شرح علمي يسمح للباحث بترجمته إلى وصف علمي وهو ما شكل عاملا رئيسيا في الوصول إلى نتائج علمية وموضوعية.

بدوره المنهج المقارن شكل جزءا رئيسيا من الإطار المنهجي للدراسة التي تتطلب العديد من حالات المقارنة من أجل القدرة على تقديم مستوى تحليلي يسمح بفهم مدى وخطورة

التهديدات الأمنية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل والقارة الإفريقية مقارنة بباقي مناطق العالم، من خلال تبيان حجم الاختلاف في العديد من المستويات مع هذه المناطق. كما إن الاعتماد على هذا المنهج ساهم أيضا بتقديم تفسير علمي وموضوعي لواقع الاستقرار في المجال الجيوسياسي قيد الدراسة يميط الغموض على العديد من النقاط مقارنة مع مقاربات امنية أخرى.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لما يوفره من أدوات علمية ومنهجية تسمح بتسليط الضوء على حالة الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل التهديدات الأمنية البيئية، وذلك من خلال دراسة جميع الجوانب والظواهر القائمة المشكلة لهذا الواقع، مما يساهم في الوصول إلى نتائج علمية من شأنها المساعدة على فهم العديد من المتغيرات الأخرى المتعلقة بالأمن البيئي والاستقرار في مختلف مناطق القارة الإفريقية.

تقسيم الدراسة:

اقتضت الضرورة المنهجية للمشكلة البحثية، اعتماد خطة بحثية تنقسم إلى أربعة فصول أساسية وهي كالتالي:

الفصل الأول والذي خصص للجانب المفاهيمي للدراسة، حيث تم فيه تقديم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن والبيئة والأمن البيئي من خلال التطرق إلى مختلف النظريات والنقاشات العلمية التي اهتمت بهذه المفاهيم، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث. تم التعرض في المبحث الأول إلى مفهوم الأمن بشكل عام وفي المبحث الثاني تم تقديم الإطار المفاهيمي للبيئة أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لمفهوم الأمن البيئي.

في الفصل الثاني تم التطرق للتهديدات الأمنية البيئية في القارة الإفريقية بشكل عام ومدى تأثير هذه التهديدات على مستوى الاستقرار في القارة من خلال مبحثين أساسيين تم تخصيص المبحث الأول للقارة والإفريقية ومعضلة الاستقرار فيها، في حين تم تخصص المبحث الثاني لدراسة التهديدات الأمنية البيئية.

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لدارسة الحالة، ألا وهي منطقة الساحل الإفريقي، عبر تحديد الإطار الجيوسياسي لهذا المجال الجغرافي وكذا واقع الاستقرار فيه من خلال تحليل وتفسير مختلف الظواهر المؤثرة على استقرار دول المنطقة محل الدراسة ومدى تأثير التهديدات الأمنية البيئية على هذا الواقع.

الفصل الرابع والأخير من الدراسة، تم تخصيصه لدراسة مكافحة التهديدات الأمنية البيئية ومستقبل الاستقرار في الساحل وهذا بالاعتماد على ثلاث مباحث من أجل تقديم قراءة شاملة لهذا الجزء الأخير والمهم من الدراسة، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الجهود الإفريقية والعالمية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية في المنطقة، في حين تم تخصيص المبحث الثاني للتحديات التي تواجه هذه الجهود على المستوى المحلي والدولي أما المبحث الثالث والأخير فتم التعرض فيه إلى السيناريوهات المتسقبلية المتعلقة بالاستقرار في المنطقة في ظل التهديدات الأمنية البيئية.

صعوبات الدراسة:

إن إنجاز أي بحث علمي، أيا كان مستواه لن يكون دون وجود مجموعة من الصعوبات، التي تفرض على الباحث بذل مجهودات أكبر وأكثر، وأغلب هذه الصعوبات كانت في طابع موضوعي وهي كالتالي:

- حداثة الموضوع نوعا ما في العلاقات الدولية ما يجعل التعامل معه من طرف جل الباحثين أمرا صعبا، خاصة من أجل تجنب التأويلات والتفسيرات الغير موضوعية؛
- نقص المراجع فيما يتعلق ببعض المتغيرات المشكلة للموضوع، خاصة تلك التي تسعى لتبيان العلاقة بين التهديدات الأمنية البيئية ومظاهر اللاستقرار العنيفة؛
- أغلبية المراجع مصدرها المراكز والجامعات الغربية، ما يجعلها تتبنى نظرة وتحليلات الدول الغربية في هذا الموضوع؛
- قلة المراجع باللغة العربي؛

- يتطلب موضوع الدارسة الربط بين مجموعة من الظواهر الطبيعية والاجتماعية من أجل تقديم تحليل وتفسير علمي وموضوعي وهو ما يشكل صعوبة في حد ذاتها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن البيئي.

يستوجب تقديم قراءة موضوعية ونقدية بناءة للمشكلة البحثية لهذه الدراسة التعرض بشكل علمي ودقيق لمفهوم الأمن البيئي، وهو ما يهتم به هذا الفصل من خلال تقسيمه لثلاثة مباحث تعالج بشكل مباشر ودقيق معظم الفرضيات والمسلمات المتعلقة بمفهوم الأمن البيئي انطلاقا من المفهوم الكلي للأمن ووصولا إلى الأمن البيئي وارتباطاته.

حيث يشكل هذا الفصل عصارة العديد من البحوث العلمية والدراسات التي تم تقديمها من طرف العلماء والباحثين المهتمين بالدراسات الأمنية، هذه الأخيرة تشكل بدورها الإطار العام الذي من خلاله تتفاعل معظم المتغيرات المشكلة للمفاهيم المتعلقة بالأمن بما فيها الأمن البيئي الذي يعتبر نتاجا لتطور الدراسات الأمنية والتي سنتطرق لمختلف المحطات والمسارات التي عرفتها.

الغاية أيضا من هذا الفصل هو توضيح العلاقة الرئيسية بين الأمن والبيئة وكذا فهم الترابطات التي أنتجت مفهوم الأمن البيئي والأسباب التي دفعت وسمحت بإدخال البيئة في حقل الدراسات الأمنية من خلال استحضار النظريات والنقاشات العلمية التي تعرضت لهذا المفهوم.

المبحث الأول: مفهوم الأمن.

يعتبر الأمن أحد المفاهيم التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة وتطورها، فلا شك أن هذا المفهوم يصاحبنا في تفاصيل حياتنا وجزئياتها، ما يجعل فهمه وتحقيقه يشكل أولوية قصوى وهو الأمر الذي جعله موضوع العديد من العلوم والدراسات والأبحاث، وعليه سنسعى للتعرض إليه من خلال هذا المبحث وفق السياق الذي يتماشى مع المشكلة البحثية التي سنعالجها.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير

مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو

النظام الإقليمي أو الدولي. فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى. ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول، التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا من أهدافها يتم تحقيقه باتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة، أو بحسب ما أطلق عليه أرنولد ولفرز "أهداف البيئة[1]

إن هذا الواقع يدفع بالباحثين المهتمين بالأمن إلى التحلي بكثير من الموضوعية والحذر في التعامل مع مصطلح الأمن في مختلف السياقات المرتبط بها، حيث أن أي دراسة تستهدف الأمن ومفهومه تستوجب التطرق إلى البعد اللغوي له، حيث يأتي مفهوم الأمن في اللغة من **أمن:** الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا آمن وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف. وفي القرآن الكريم: "**الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**"، يقول ابن سيدة: الأمن نقيض الخوف. وفي موضع آخر من القرآن الكريم، في سورة البقرة :"**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ**"[2]. يقول ابن الجوهري الأمين يعني المأمون، وقال أبو إسحاق: أراد ذا آمن وامن وأمين في آية أخرى وهذا البلد الأمين، أي الآمن وهو الأمن[3].

[1] سليمان عبد الله الترابي، "مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19، 2008، ص.01.

[2] سورة البقرة، الآية 125.

[3] طارق محمد ذنون الطائي، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون، ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته الغير التقليدية، وآفاقه المستقبلية، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص.19.

ويقصد بالأمن بشكل عام: عدم الخيانة، التصديق، الحفظ، الطمأنينة، الدين، الثقة، القوة، الإجارة وطلب الحماية والسلم.

وبناء على ذلك يصير عدم الخوف هو الرابط المشترك بين معاني الأمن المذكورة، فكأن المفهوم من المفاهيم التي يمكن تعريفها بنفي نقيضها، وهذا ما يعني أن الأمن يقصد به التصديق وهو عدم الخوف من الكذب، وبمعنى الحفظ هو عدم خوف الضياع والتبديد، وبمعنى عدم الخيانة هو نفي خوف الغدر، وبمعنى الطمأنينة هو عدم خوف الاضطراب والقلق، وبمعنى الدين هو نقيض الخوف من عدم وجوده، وبمعنى الثقة هو عدم خوف التهمة أو الجرح في العدالة، وبمعنى القوة هو عدم خوف الضعف، وبمعنى الإجارة والحماية هو عدم خوف التقاعس عنهما، وبمعنى السلم هو عدم خوف الحرب، أو ما يعرض للأذى[1].

وبالتالي فإن كل هذه الدلالات تمثل ثراء لغويا لمفهوم الأمن وجب مراعاتاها وفق مختلف السياقات التي يوضع فيها الأمن.

أما في اللغة اللاتينية يجد مصطلح **الأمن** (**Sécurité**) جذوره في مصطلح **(Securitas)** والمتكونة من جزأين (**Sine**) بمعنى بدون أي **(Sans)** بالفرنسية و**(Cura)** أي السلامة **(Soin)** بالفرنسية، وبالتالي نجد المعنى هو غياب السلامة المرادف لغياب الأمن وهو مضمون يعاكس تماما المفهوم السائد عن الأمن حاليا[2].

كما أن كلمة **آمن** (**Secure**) تعني **(Se sura careless)** أي الحرية من القلق والاضطراب. هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه مع الإنجليزي **(Sure)** والفرنسي **(Sure)**. فقد أشار (**Larousse Moderne Dictionary**) إلى أن الاستخدام الفرنسي لا يدمج

[1] منجود مصطفى محمود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص-ص. 31-32.

[2] Thierry Balzacq, " Qu'est-ce que la sécurité nationale ? ", Revue internationale et Stratégique, N.52, 2003, p.32.

الأمن (Sécurité) كإحساس (Feeling) بعدم الخوف **الشعور الذاتي (Sentiement Subjectif)** و **(Surté)** كحالة **(State)** اللاخوف. وقد أشار **فافردي فوجلاس (Vavardy Fouglas)** إلى هذا الانفصال العلمي بقوله: "الأمن شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة. لكن يبدو لي أنه يقترب أكثر من الثقة، ويمكن أن يقال أن الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك"[1].

هذا ما يعني أن مفهوم الأمن هو مفهوم خضع للتطور والتفاعل وفق السياقات والظروف الإنسانية التي استعمل فيها في مختلف بقاع العالم، وهو ما يقودنا للبحث في المفهوم الاصطلاحي للأمن من خلال وضعه في السياق الذي يتماشى مع المشكلة البحثية التي نعالجها، ألا وهو سياق العلاقات الدولية.

في هذا الإطار فقد سبق وأشار كل من **باري بوزان (Barry Buzan)**، **أوول وايفر (Ole Waever)** **وجاب دو ويلد (Jaap De Wilde)** ، في كتابهم "**الأمن، إطار جديد للتحليل**"، على أهمية إضافة وصف " في العلاقات الدولية" للأمن، باعتبار أن ميزة الأمن في هذا السياق لا يشبه استخدامها في سياقات أخرى[2]. وعليه فإن الأمن في العلاقات الدولية يعتبر من المفاهيم التي اعتبرها الكثير من الباحثين على أنه مفهوم غامض كما وصفه **أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers)** سنة 1952م، ومعقد وصعب المنال **(Elusive concept)**[3]، ما يجعل تقديم مفهوم موحد له أمرا شائكا وصعبا.

هذه الصفات التي تم إلصاقها بمفهوم الأمن هي نتاج إهمال مفهوم الأمن من طرف المجتمع البحثي حيث يعتقد البعض أنه رغم الأهمية الكبيرة التي يكتسيها الأمن في حياتنا إلا أنه

[1] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، ط.1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018، ص.19.

[2] Barry Buzan, Ole Waever, Jaap De Wild, Security, A new framework for analysis, Colorado: Lynne rienner publishers, 1998, p.21.

[3] Christopher S. Browning, International Security. A very short introduction, London: Oxford University Press, 1st edition, 2013, p.06.

"لم يتلقى نفس الاهتمام الذي تلقته مفاهيم كالعدالة والحرية والمساواة والالتزام والتمثيل والسلطة"[1].

إن نقص الاهتمام بمفهوم الأمن بما يتماشى مع قيمته ودوره في حياتنا يمكن فهمه من خلال خمس طرق تفسيرية مختلفة حسب باري بيوزان في كتابه "**الشعب، الدول والخوف**"، حيث أكد أن أولى هذه التفسيرات هي صعوبة المفهوم في حد ذاته، ثانيا تداخل مفهوم الأمن مع مفهوم القوة، ثالثا عدم اهتمام المدرسة الواقعية بالقدر الكافي بالأمن، رابعا طبيعة الدراسات الاستراتيجية واهتمام الباحثين في مجال الأمن بقضايا التكنولوجيا والسياسة على حساب دراسة المفاهيم المتعلقة بالأمن، خامسا أن هذا الغموض خاصة المتعلق بالأمن القومي مفيد لصناع السياسة العامة[2]. إن هذه التفسيرات التي قدمها **بوزان** يرى العديد أنها غير مقنعة ولا تلزمه إلا هو وحده.

قبل التطرق للتعريف الاصطلاحي للأمن في العلاقات الدولية، وجب الإشارة إلى المفهوم الشامل للأمن والذي يعني السلام والطمأنينة واستمرار مظاهر الحياة وديمومة مقوماتها وشروطها بعيدا عن أسباب التهديد ومصادر الخطر. وإذ ينطبق هذا المعنى على الكائنات الحية كلها، وفي شتى الظروف والأحوال، فقد كان الأمن، وما زال وسيبقى دائما، المطلب الأول لها، والهدف المحرك لنشاطاتها، والمتغير الحاكم لتفاعلاتها والمتحكم في علاقاتها[3].

لا يختلف اثنان على أن الأمن هو إحساس الفرد والجماعة الإنسانية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية، وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي، مثل السكن الدائم المستقر، والرزق الجاري، والتوافق

[1] David A Bladwin, "The concept of security", Review of international studies, 1997, p. 09.

[2] Barry Buzan, People, States and Fear, an agenda for international security studies in the post-cold war era, 2nd edition, United Kingdom: EPCR press, p-p. 29 – 32.

[3] علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مقاربات نظرية، ط.1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص.15.

والتفاهم مع الغير والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة، حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي[1].

وبالتالي فإن المقصود أيضا بالأمن على أنه شعور الإنسان بالاطمئنان لانعدام التهديدات الحسية على شخصه وحقوقه ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية[2].

بمعنى يكمن جوهر الأمن في أنه المطلب الأساسي للأفراد والمجتمعات والدول والمجتمع الدولي، فهو المحرك لنشاطاتها والمتغير الحاكم لعلاقاتها وتفاعلاتها، لأن المرادف للأمن هو تهديد الوجود وتعريض أركانه ومقوماته وشروط استقراره للخطر[3].

إن تقديم أي مفهوم للأمن بشكل عام حسب الباحث الكندي **شارل فيليب دافيد (Charles-philippes Davides)** في كتابه "**الحرب والسلم، مقاربات وتحديات الأمن والاستراتيجية**"، يخضع عند مجمل المختصين لثلاث محددات رئيسية وهي الحفاظ على القيم المركزية لكل مجتمع أيا كان، غياب التهديدات ضد هذا المجتمع وكذا تمكنه من تحديد هدفه وشكله السياسي، كما يضيف نقلا عن دومينيك دافيد في كتابه " قاموس الاستراتيجية"، "يقصد بمفهوم الأمن هو "ألا يشعر المعني سواء كان فرد أو مجموعة بحالة ضعف في مواجهة أي تهديد يواجهه من خلال امتلاك الوسائل اللازمة للقضاء على التهديد، وبالتالي فإن الأمن هو غياب

[1] محمد الأمين البشرى، الأمن العربي، المقومات والمعوقات، ط.1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص.18، نقلا عن محمد عبد الكريم نافع، "الأمن القومي"، ص.36.

[2] فهد ابن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، ط.1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004، ص.14.

[3] طارق محمد ذنون الطائي، الأمن الدولي في القرن الواحد وعشرين، ط.1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص. 24.

التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي بإمكانها المساس بالقيم المركزية التي يسعى الفرد أو المجموعة للحفاظ عليها، الأمر الذي بإمكانه أن يؤدي لاستخدام القوة"[1].

استنادا لهذا المفهوم العام والشامل للأمن والذي تم اسقاطه على الواقع الدولي، بدأت المفاهيم الأمنية في التطور والبروز خاصة مع نشأة الدولة بمفهومها الوستفالي سنة 1648م واعتبارها كفاعل رئيسي ووحيد في العلاقات الدولية، حيث شكل الأمن المصلحة العليا والمطلقة للدولة الوطنية حسب البراديجم الواقعي في العلاقات الدولية.

إن أمن الدولة أو الأمن الوطني أو القومي، حسب ليبمان، هو "إذا لم تكن الدولة في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب"[2].

يمكننا من خلال هذا التعريف استنباط فكرة رئيسية والتي مفادها ارتباط تحقيق الأمن بامتلاك القوة العسكرية التي تعتبر عاملا رئيسيا في حسم الحروب، وهو ما اصطلح عليه من طرف الباحثين بالمفهوم **الخشن للأمن (Hard Security).**

وبالتالي فإن "تحديد مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية، وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح. وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة واقتدار يجعلاها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها"[3].

---

[1] شارل فيليب دافيد، الحرب والسلم، مقاربات وتحديات الأمن والاستراتيجية، ط.1، باريس: مطابع العلوم السياسية، ص-ص. 38 – 39.

[2] جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص.421 .

[17] ثامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، العراق: وزارة الثقافة والاعلام، 1985، ص.24.

إن هذا المفهوم للأمن بقي سائدا ورئيسيا في الساحة الأكاديمية رغم بعض الاختلافات والتجاذبات بين التيارات الفكرية وبروز مستويات جديدة للأمن كالأمن الجماعي الذي تبلور في المنظمات الدولية الحكومية كعصبة الأمم والأمم المتحدة، وهذا إلى غاية نهاية الحرب الباردة، التي وضعت حدا لنهاية مرحلة مفصلية في تاريخ النظام الدولي، حيث أنها كانت إعلانا لبداية عهد جديد في العلاقات الدولية ميزه بروز فاعلين دوليين جدد وتغييرات في طبيعة بنية النظام الدولي والسياسة الدولية.

هذا التغير انعكس مباشرة على مفهوم الأمن، حيث برزت مفاهيم أمنية جديدة تبنتها العديد من المدارس الفكرية لعل أبرزها ما اصطلح عليه بالأمن الإنساني، الذي سعى الباحثون وصناع القرار من خلاله إلى تجاوز النقائص والثغرات التي فشل المفهوم التقليدي للأمن في تغطيتها وهذا ما أثبتته الحروب والنزاعات التي عرفتها شتى أقطاب العالم خلال العديد من الفترات والتي أدت إلى وفاة وتهجير مئات الملايين من البشر وما انجر عليها من أزمات إنسانية.

وعليه يمكن تأكيد ما ذهب إليه أغلب المهتمين بالأمن حينما أكدوا على أن التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية إلى يومنا هذا جعلت من "الأمن والدراسات المرتبطة به تعرف مرحلتين رئيسيتين الأولى تم وصفها على أنها مرحلة تقلصية وهي التي ارتبطت بمفهوم الدولة القطرية والوطنية والمرحلة الثانية تم وصفها بالمرحلة التوسعية، حيث قدم العديد من الباحثين مجموعة من الصياغات المفاهيمية للأمن بعيدا أوخارج نموذج الدولة _ المركز، إذ قاموا بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها موضوع الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي على الدولة والقطاع العسكري نحو الفواعل الأمنية غير الدول مثل الأفراد والمجتمع، والقطاعات الأمنية غير العسكرية مثل الاقتصادية، المجتمعية والبيئية. كما عرف هذا التحول بعملية **توسيع (Broadening)** و**تعميق (Deepening)** المفهوم، حيث أصبح يشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة. أثمر هذا التوجه

الجديد على إنتاج العديد من البدائل التصورية لمفهوم الأمن، مثل الأمن المتكامل، المشترك، التعاوني، إضافة إلى مفاهيم الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني، البيئي وغيرها. معظم هذه المباني المفهومية جاءت ضمن إسهامات المدارس الأمنية الأوروبية: كوبنهاغن، أبريستويث وباريس أو ما أصبح يعرف تحت علامة **الدراسات الأمنية النقدية (Critical Security Studies)** [1].

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية في ظل تطور الدراسات الأمنية.

إن الدراسة والبحث في أي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية بشكل عام يستوجب التطرق للإطار المعرفي الذي نشأت فيه هذه المفاهيم وتطورت، وهذا من أجل معرفة الخلفيات النظرية والمعرفية وأيضا السلوكية التي دفعت بظهور هذا المفهوم وتطوره، وهو ما ينطبق على مفهوم الأمن.

إن ارتباط الأمن بالعديد من المجالات العلمية جعل منه مفهوما متشعبا ومعقدا ومتشابكا كما سبق وذكرنا، وهو الأمر الذي دفع بالباحثين المهتمين به إلى تأطير هذا المفهوم في حقل معرفي يسمح بتقديم تحليلات علمية وموضوعيه له، وهو ما تجسد فيما اصطلح عليه بحقل الدراسات الأمنية.

شغلت الدراسات الأمنية حيزا مهما في العلاقات الدولية حيث مثلت مجال تخصص للعديد من الباحثين والمراكز البحثية العالمية وهذا نظر للأهمية التي ألتها إليها العديد من الدول لمعالجة مشاكلها المرتبطة بالأمن من أجل تفسيرها والتنبؤ بها، وهو ما ساهم في صدور العديد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

[1] سيد أحمد قوجيلي، الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2009 – 2010، ص-ص. 16–17.

إن دراسة الأمن كانت _ على الأرجح_ حسب العديد من المهتمين، من أكثر الميادين الفرعية حركية في العلاقات الدولية منذ سنة 1945م وإن كان الدارسين يتفقون على أن دراسات الأمن تجد أصولها في حقل "الدراسات الاستراتيجية" الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية[1].

يعتبر **بوزان** حقل الدراسات الأمنية حقلا معرفيا جديدا مستقلا بذاته، حيث أكد على ضرورة عدم محاولة، وكذلك تعذر إمكانية، إدماج الدراسات الأمنية في أو مع الدراسات الاستراتيجية. حسب اعتقاد **بوزان** كانت الدراسات الاستراتيجية ويجب أن تبقى موضوع الخبراء، كونها تحتوي على السمات العسكرية للعلاقات الدولية، ومن ثمة فأي محاولة لتحديد موقع الأجندة الموسعة للحقل الجديد ضمن ذلك القديم والضيق ستعيق حتما تطور الدراسات الأمنية، لذلك يرى هذا الباحث الذي يعد أحد أعمدة الدراسات الأمنية أن الدراسات الاستراتيجية لا تستطيع استيعاب الدارسات الأمنية بشكل كاف بدون إعادة تدريب واسعة في مجالات، مثل الاقتصاد السياسي، والنظرية والنظام، وعلم الاجتماع، والفلسفة. وحسب اعتقاده إذا كان للدراسات الأمنية أن تتطور كحقل ثانوي متميز باستقلاليته الخاصة فيجب أن تقوم بذلك ضمن الإطار المتعدد التخصصات الأوسع للدراسات الدولية بشكل شامل[2].

في هذا الإطار يرى **ستيفن ولت** (**Stephen M. Walt**) في مقاله الشهير المعنون بـ "**نهضة الدراسات الأمنية**" (**The renaissance of security studies**)، بأنه من السهل معرفة المواضيع التي تركز عليها الدراسات الأمنية والتي تتمثل أساسا في ظاهرة الحرب، كما يعرفها أيضا نقلا عن **جوزيف ناي**(**Joseph Nye**) **ولين جونس** (**Lynn Johns**) على أنها هي "دراسة التهديد واستخدام والسيطرة على القوة العسكرية". وبالتالي فإن التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية هو "ظاهرة الحرب"، حيث أن هذا التوجه يتماشى مع النموذج الواقعي ويميل إلى التركيز على المتغيرات

[1] سليم قسوم، مرجع سبق ذكره، ص. 22.
[2] سيد أحمد قوجيلي، " تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العام العربي"، دراسات استراتيجية، ع. 169، ص.18.

التي يمكن أن تتأثر بالسياسة كمسائل فن الحكم مثل الدبلوماسية، والحد من التسلح، وإدارة الأزمات التي ترتبط مباشرة بانشغالها الرئيسي. في هذا المقال أشار **ولت** إلى الدعوات التي نادت بتوسيع الدراسات الأمنية لتشمل تهديدات أمنية مرتبطة مثلا بالأوبئة والكوارث الطبيعية التي تهدد الدول والأفراد على حد سواء إلا أن هذا التوسيع من شأنه أن يهدد الترابط الفكري للدراسات الأمنية[1].

وعليه فإن الدراسات الأمنية شهدت العديد من التفاعلات والتطورات عبر العديد من المراحل والتي يقسمها العديد من الباحثين مثل **ماك سويني (Mc sweeny)** إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى :وتبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى إلى أواسط الخمسينات وارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي وكانت دراسة الأمن جزء من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية.

المرحلة الثانية: منذ منتصف الخمسينات بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في علم السياسة وأثناء الحرب الباردة تطور البحث في المقاربات العلمية للتهديد واستعمال القوة للدفاع عن مصلحة الدولة واستتباب الأمن. كما ظهرت مصطلحات جديدة **كنظام الأمن (Régime de sécurité)** و**الأمن الدولي** (**Sécurité Internationale**) تؤكد اعتماد الدول فيما بينها.

المرحلة الثالثة: وكانت مع بداية الثمانينات وعرفت إعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع **جيلبان** (**Giblen**) و **كيوهان** (**Keohane**).

[1] Setephe M. Walt, "The renaissance of security studies", International Studies Quarterly 35, n°. 2, 1991, p. 212.

المرحلة الرابعة :وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أين اتخذت الدراسات الأمنية أبعادا أخرى بدخولها كل الميادين والمجالات[1].

كما يذهب العديد من المهتمين إلى تقسيم تطور الدارسات الأمنية إلى مرحلتين رئيسيتين تتمثلان في المرحلة التقليدية والمرحلة الحديثة أو النقدية.

"أما بخصوص المرحلة التقليدية فتم إطلاقها على الأدبيات الأمنية التي نشر معظمها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتميزها عن الدراسات الأمنية "النقدية" للثمانينيات. وتسمى أيضا "الدراسات الاستراتيجية"، لتناولها السياسات العسكرية المتبعة لأغراض أمنية كالتسلح مثلا، والردع النووي، والدفاع الوقائي، وإدارة النزاع، والتصعيد، وغيرها. وتشترك هذه الدراسات التقليدية في اهتمامها الحصري بأمن الدولة، وكيفية الحفاظ عليه في مواجه التهديدات العسكرية للدول المنافسة"[2].

إن هذه المرحلة الأولى من الدراسات الأمنية عرفت العديد من الانتقادات باعتبار أن معظم الأدبيات في هذه المرحلة تم كتابتها من طرف باحثين غربيين لحكومات غربية[3]، وهو ما يقصد به عدم انفتاح الباحثين الغربيين على الثقافات الأخرى وكذا عدم مراعاتهم في هذه الدراسات لطبيعة الدول الأخرى من مختلف الثقافات والحضارات رغم التفاعلات والتهديدات المشتركة بينهم في مختلف القضايا المرتبطة بالسياسة الدولية.

---

[1] صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 38، 2012، ص.233.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية التقليدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط.1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص. 09.

[3] Paul D. Williams, Security Studies, An introduction, New York: Routledge, 2nd edition, 2013, p. 05.

إن هذا التركيز على الحكومات الغربية في الدراسات الأمنية في هذه الفترة جعلها تهمل العديد من المسائل والقضايا المتعلقة بالأمن وهو ما فتح الباب أمام المنادين بتوسيع حقل الدراسات الأمنية ليشمل قطاعات ومجالات لم تكن ضمن أجندتها.

أما بخصوص المرحلة الحديثة فقد بدأت هذه الفترة مع منتصف الثمانينيات، حيث تزامنت مع التغييرات المثيرة التي شهدتها السياسة الدولية، بدءا بانهيار الاتحاد السوفياتي وإعلان نهاية الحرب الباردة، وانتشار الصراعات الداخلية (اثنية ودينية) في العديد من دول أوربا الشرقية والبحيرات العظمى، وتزايد مشاكل الهجرة غير الشرعية في أوروبا، وبروز التهديدات الغير تقليدية العابرة للأوطان، مثل: الأمراض، والجريمة الدولية، ومشاكل اللاجئين، والانتهاكات البيئية، والإرهاب وغيرها. وبالرغم من إعلان هذه التغييرات الدولية بداية مرحلة جديدة في حقل الدراسات الأمنية، إلى أن المنعطف الأكثر أهمية كان على الصعيد النظري[1].

حيث تجسدت هذه الفترة من خلال ما أشرنا إليه سابقا بـ "توسيع" و"تعميق" مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية. حيث يشير "التوسيع إلى التحليل الأفقي حسب القطاعات، انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى؛ السياسية، والمجتمعية، والاقتصادية، والبيئية. أما التعميق، فيشير إلى التحليل العمودي حسب الفواعل انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع (الجماعات) ثم الأفراد. حيث أن البداية الفعلية لعملية التوسيع جاءت مع نشر كتاب **باري بيوزان** الشهير: "الشعب والدول والخوف"، والذي دعا فيه إلى مقاربة قطاعية للأمن بتوسيع نطاق التحليل ليشمل القطاعات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية"[2].

إن هذه المرحلة التي وصفت أيضا بالاتجاه النقدي في الدراسات الأمنية تميزت بظهور ثلاث مدارس أمنية رئيسية وهي **مدرسة كوبنهاعن (Ecole de Copenhagen) ومدرسة**

[1] سيد أحمد قوجيلي، "الدراسات الأمنية التقليدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن"، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

[2] المرجع نفسه، ص. 19.

أبريستويث Ecole) (d'Aberystwyth ومدرسة باريس (Ecole de Paris)، حيث استمدت هذه المدارس تسميتها من المؤسسات العلمية والبحثية التي كان يزاول فيها روادها نشاطهم العلمي، على غرار مدرسة كوبنهاغن التي أخذت اسمها من معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام الذي أشرف فيه كل من **باري بوزان وأول ويفر** على سلسلة من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالأمن إضافة إلى باحثين آخرين ومدرسة ابريستويث التي أخذت هذا الاسم من جامعة أبريستويث التي كان تابعا لها **ويل** ونفس الأمر بالنسبة لمدرسة باريس التي أخذت اسمها من معهد باريس للعلوم السياسية المرتبطة بها مجلة الثقافات والنزاعات لصاحبها **ديديي بيجو (Didier Bigo)**[1].

بخصوص مدرسة كوبنهاغن فقد ركزت على قطاعات (**Sectors**) جديدة لمفهوم الأمن وهو ما تبناه كل من **باري بوزان، أوول وايفر وجاب دو ويلد** في كتابهم: "**الأمن، إطار جديد للتحليل**" (**Security, A new framework for analysis**)، حيث قدموا زيادة على القطاع العسكري أربع قطاعات أخرى للتحليل وهي القطاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقطاعي البيئي.

يقصد بالقطاع السياسي للأمن هو الاستقرار المؤسساتي للدولة ونظام الحكم وكذا الأيديولوجية التي تعطيه الشرعية ويركز القطاع الاقتصادي للأمن على مصادر الثروة والتمويل والمنتجات الأساسية لضمان حياة جيدة وكذا قوة الدولة، ويركز القطاع المجتمعي للأمن على الاستمرارية للشروط المقبولة للتطور والأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات، في الأخير يركز القطاع البيئي على صيانة المحيط المحلي الحيوي والكوني كنظام دعم أساسي مرتبط بالإنسان[2].

[1] Columba Peoples and Nick Vaughan-Wiliams; Critical Security Studies, An Introduction, London and New York: Routledge, 2nd edition, 2015, p.09.
[2] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wild, op,cit, p.08.

إضافة إلى هذا ركزت مدرسة كوبنهانغن على "**مفهوم الأمننة**" (**The securitization**)، الذي كان أول من تطرق إليه **أول وايفر**، حيث تم تعريفها على أنها القدرة على إضفاء الطابع الأمني على مشكلة لم تكن تعتبر أمنية من قبل أو لم تشكل تهديد أمني من قبل هو الدور الذي تقوم به الدولة والنخب السلطوية، وهي عبارة أيضا عن "**فعل خطاب**" **(Speech act)** موجه لجمهور معين[1].

أما بخصوص مدرسة أبستروبث أو المدرسة الويلزية فالأمن بالنسبة لها يعني "**الانعتاق**"، **(Emancipation)**، فحسب وجهة النظر التي طرحها الباحثين **كين بوث وواين جونز**، فمفادها أن محور الدراسات الأمنية لا ينبغي أن يكون الأمننة كما ادعى **وايفر**، وإنما ينبغي أن يكون انعتاق الأفراد. يرى أنصار هذه المدرسة أن الدراسات الأمنية النقدية تحاول الوقوف بوعي ذاتي خارج النظام المحلي أو العالمي السائد، حيث تعرض وتناقش، وبعد ذلك تستكشف القوى الكامنة والمحركة لهذا النظام من أجل توفير الأفكار التي قد تروج لانعتاق الناس أي تحررهم من الحالات والبنى المستبدة مثل الفقر والأمية والتمييز العنصري والجنسي وغيرها[2].

أما مدرسة باريس فتقوم بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق. أولا، بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة الأمن باعتباره **تقنية الحكومة (Technique of governement)**. ثانيا بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات "**ألعاب القوة**" **(Power Games)**، ثالثا بدلا من التركيز على فعل الخطاب، تؤكد على الممارسات والسياقات التي تشجع أو تعيق إنتاج أشكال محددة من الحوكمة[3].

---

[1] Thierry Balzacq, Securitization theory, how security problems emerge and dissolve, 1st edition, New York: Routledge, p.12.

[2] سيد أحمد قوجيلي،"الدراسات الأمنية التقليدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن"، المرجع السابق ذكره، ص. 30.

[3] المرجع نفسه، ص. 33.

إلا أن هذا التوسيع والتعميق الذي أبدته المدارس النقدية دفع بالكثير من الباحثين إلى التأكيد على مخاوفهم من تمييع مفهوم الأمن وتفكيكه بسبب غياب أدوات منهجية وتحليلية قادرة على استيعاب كل الأبعاد والمجالات التي تم ربطها بالدراسات الأمنية باعتبارها حقل من الحقول الفرعية للعلاقات الدولية.

وعليه فإن الاستعانة بمجالات علمية وحقول دراسية أخرى يعتبر أمرا ضروريا من أجل استعاب الحجم الكبير من المتغيرات التي أصبحت تعرفها الدراسات الأمنية. من هذا المنطلق يرى **ستيوارت كروفت (Stuart Croft)** أن الدراسات الأمنية تتموقع عبر العديد من التخصصات (**Subfield**)، غير أن العمل الصادر عن العلاقات الدولية لا زال مهيمنا على الأعمال الأخرى داخل الحقل.

في هذا السياق يبتدى موضوعان ذوا أهمية بالغة:

الأول: يعتبر الدراسات الأمنية كميدان فرعي للعلاقات الدولية (**As a subdiscipline of IR**) وواحد من أهم مجالات البحث حركية يتعلق بعلاقات الأمن، الثقافة والهوية؛

أما الثاني: يعتبر الدراسات الأمنية كحقل فرعي متعدد التخصصات **(As a subfield)**، فمن أهم الميزات الدلالية للنقاش المعاصر هو الانقسام الجلي بين نوعين من التنظير، النظريات العقلانية من جهة والمقاربات البديلة المرتكزة على أشكال عديدة من الاتجاه النقدي من جهة أخرى[1].

[1] سليم قسوم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الشكل رقم 01: الدراسات الأمنية كميدان فرعي للعلاقات الدولية وكحقل متعدد التخصصات.

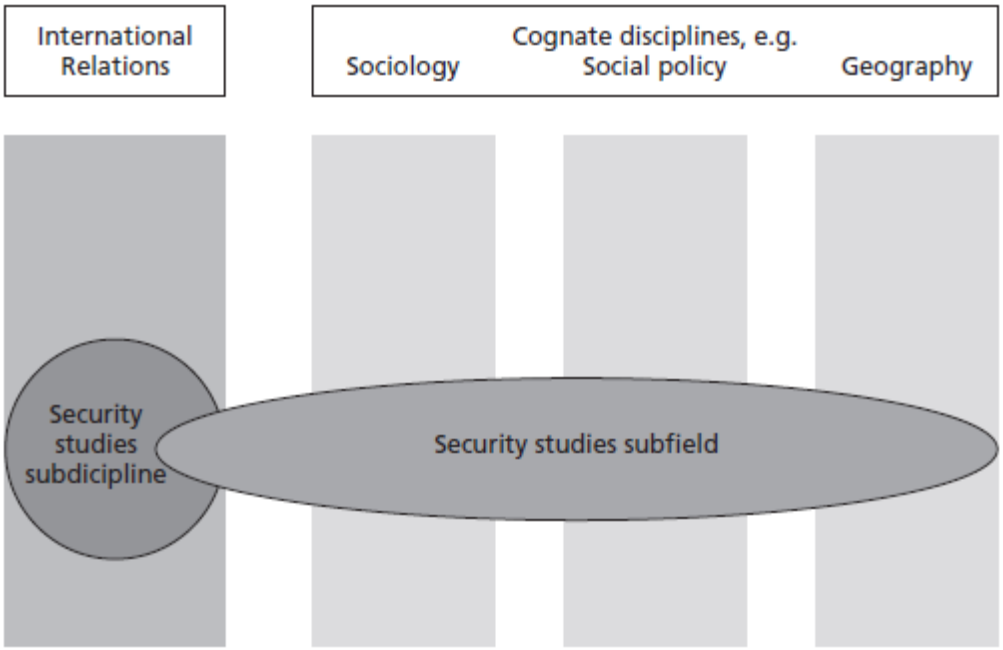

المصدر:

- سليم قسوم، مرجع سبق ذكره، ص.33. نقلا عن :

Stuart Croft,"What future for security studies?,"In **Security Studies:An Introduction** ed . Paul D.Williams (New York : Routledge,2008), p.500.

وبالتالي فإن الدراسات الأمنية بشكل عام حاولت الاستعانة بالكثير من العلوم سواء الاجتماعية أو العلمية من أجل الإحاطة بجميع الإشكاليات البحثية المتعلقة بالأمن بمختلف أبعاده ومستوياته، وهو ما نجحت فيه إلى حد بعيد حيث أن الأمن أصبح مفهوم لين قادر على التكيف مع جميع التغيرات والتفاعلات المجتمعية المحلية والدولية منها، لكن تبقى العديد من التحديات التي تواجه الدراسات الأمنية خاصة التأثيرات الغير موضوعية التي تمارسها بعض الدول على هذا الحقل من أجل توجيهه وفق أجندتها الأمنية والسياسة في العالم.

المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني.

إن الإلمام بالمحاور والقضايا الكبرى المتعلقة بالأمن لن يكتمل دون التطرق إلى ما يصطلح عليه في الأدبيات الأمنية بالأمن الإنساني، حيث أنه زيادة على المفاهيم والمقاربات التي تطرقنا إليها آنفا نجد هذا البعد الجديد للأمن، والذي شكل موضوع اهتمام وتركيز كبيرين من طرف المجتمع البحثي والسياسي الدوليين، نظرا لمجموعة الخصوصيات والتحليلات التي أتى بها لدراسة الظاهرة الأمنية.

إن الأهمية الكبيرة التي اكتسبها الأمن الإنساني جعلت منه محور رئيسي للعديد من الدراسات والبحوث وكذا برامج وأجندة السياسات الدولية والحكومية والذي يسعون من خلاله إلى تجاوز النقائص والثغرات التي فشلت المدارس الأمنية في تغطيتها والتعرض إليها من خلال وحدات التحليل التي تم التركيز عليها.

أن أولى الدعوات والبوادر لتبني مفهوم الأمن الإنساني كانت في منتصف التسعينيات، حيث كان أبرزها تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1994م والذي دعا فيه المجتمع الدولي بصريح العبارة إلى تبني مقاربة جديدة لمعالجة المشاكل الأمنية للمجتمع الدولي حيث أكد التقرير على "ضرورة تطوير نمط تفكيرنا من خلال التخلي عن الأمن النووي والانتقالي إلى الأمن الإنساني"[1].

يعبر الأمن النووي في هذا التقرير عن الأمن القومي والوطني الذي عرف إبان فترة الحرب الباردة أقصى درجات توهجه نظر للظروف الدولية السائدة أنذاك حيث شهدت تنافسا حادا بين العديد من الدول من أجل التسلح وامتلاك القنبلة النووية كأداة للردع في وجه التهديدات التي تشكل خطرا على أمنها الوطني، حيث يعتقد معدوا هذا التقرير أن الدول بالغت في الاعتماد

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، نيويورك، إيكونوميكا، 1994، ص.23.

على المفهوم التقليدي للأمن بمختلف أبعاده والذي رغم آثاره الكبيرة والصعبة إلا أنها تبقى أقل خطرا من الآثار التي يمكن أن يخلفها الفقر وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عرف الأمن الإنساني في هذا التقرير على أنه "التخلص من الخوف والتحصن من الحاجة"، حيث يستطيع الفرد إيجاد الوسائل الكافية التي تسمح لها بقضاء حاجياته وتحمل مسؤوليته، ما يضمن له العيش الكريم"[1] ، وبالتالي فإن الفرد – الإنسان هو وحدة التحليل الأساسية التي يرتكز عليها الأمن الإنساني في مقاربته لمعالج الظواهر والمشاكل المرتبطة بالأمن متخطيا بذلك الدولة بصفتها فاعل رئيسي ووحيد في العلاقات الدولية.

كما أكد التقرير على مفهوم رئيسي يرتبط ارتبطا وثيقا بالأمن الإنساني وهو التنمية الإنسانية التي يعتبرها معدو التقرير أنها هي المصدر الرئيسي لأمن الأفراد والانسان مؤكدين على ضرورة وضع برامج تنموية من شأنها القضاء على ما يقلق الإنسان من مسائل تتعلق بحياته اليومية كالصحة والتأمين والفقر والجوع والبيئة والمحيط.

في هذا الإطار يشير العديد من الخبراء إلى أن الأمن الإنساني جاء ليوحد جهود الأمم المتحدة المتعلقة ببرامج التنمية وأجندة السلام التي تشرف عليها في العديد من مناطق العالم خاصة تلك التي عرفت انتهاكات لحقوق الإنسان والاثنيات والجماعات المحلية.

بدورها لجنة الأمن الإنساني التابعة للأمم المتحدة، التي تم إنشائها سنة 2000م، أكدت في تقرير لها صدر سنة 2003م على أن الأمن الإنساني هو "حماية الجوهر الرئيسي للحياة الإنسانية بطريقة تسمح للإنسان بممارسة حرياته الأساسية وتنميته البشرية"، كما يضيف هذا التقرير على أن: "الأمن الإنساني يحمي الحريات الرئيسية باعتبارها أساس الحياة. يعني أيضا حماية الفرد من التهديدات الخطيرة والعامة..."، وعليه يجب خلق أنظمة سياسية، اجتماعية، بيئية واقتصادية

[1] المرجع نفسه، ص.23.

وعسكرية وثقافية التي بإمكانها أن تمنح للأفراد العناصر الضرورية لبقائهم وسبل عيشهم وكرامتهم"[1].

كما أسهمت أعمال بعض اللجان المستقلة في إطار الأمم المتحدة في طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ومنها "**لجنة برونتلاند**" **(Bruntland Commission)** التي عرفت فيما بعد بـ"**لجنة الحكم الرشيد العالمي**" **(Commission on Global Covernance)**، وقد انبثقت هذه الأخيرة عن مبادرة استكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد لعام 1991م التي دعت إلى مسؤولية مشتركة، وضرورة التركيز على التحديات التي يوجهها العالم أمنيا بدلا من التنافس السياسي والسباق نحو التسلح، كما دعت لمفهوم واسع للأمن حتى يستوعب التحديات المرتبطة بالمشكلات التنموية، والتلوث البيئي، والزيادة السكانية. وبالرجوع إلى لجنة برونتلاند فقد أصدرت اللجنة تقريرا في عام 1987م بعنوان: "**مستقبلنا المشترك**" **(Our common future)**، حيث ركز التقرير بالأساس على البحث عن سبل الكفيلة بإيجاد بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقيق حاجيات الأفراد الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على بلوغ احتياجاتها الخاصة. ومن هذا المنطلق، أكد التقرير على أن أي استراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني من خلال العمل على تحقيق الانسجام بين الإنسان والبيئة حتى يمنع ذلك من حدوث كوارث بيئية[2].

إضافة إلى أعمال هذه اللجان فإن العديد من الأحداث الدولية ذات الطابع الإنساني والتي كان لها تأثير كبير على الساحة الدولية بسبب فضاعتها وعجز الدول على الوقوف أمام نتائجها الكارثية على المستوى الإنساني عجلت بظهور مفهوم الأمن الإنساني مثل "الأحداث

[1] لجنة الأمن الإنساني، الأمن الإنساني الآن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص.03.
[2] خديجة عرفة محمد أمين؛ الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط.1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص.24.

التي وقعت في روندا سنة 1994م وكوسوفو سنة 1999م وكذا الهجوم على مركز التجارة الدولية في نيويورك سنة 2001م"[1].

عرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الأمن الإنساني على أنه يتضمن بأوسع معانيه: "ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، وبالتالي الأمن القومي[2].

كما أن المبتغى من "عقيدة الأمن الإنساني إلى إلغاء أو تعديل الأسباب الأولى للنزاعات أيا كانت طبيعتها سياسية، اقتصادية أو اجتماعية"[3].

الأمن الإنساني هو مفهوم جد واسع، حيث يضع الفرد في قلب الانشغالات ويعتبر الحياة كما يعيشها الفرد هي الأداة التي من خلالها يجب أن نبني تصوراتنا للمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث يعني أن الأمن الإنساني في أساسه التخلص من الخوف[4].

---

[1] Hassan Abdelhamid et d'Autres, Sécurité Humaine et Responsabilité de Protéger, l'Ordre Humanitaire International en Question, Paris: Edition des archives contemporaines, 2009, p. 07.

[2] خولة محي الدين يوسف، " الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع.2، 2012، ص-ص. 527 – 528.

[3] Jean-franceoix Rioux, La sécurité humaine, une nouvelle conception des relations internationales, Paris : l'Harmattan, 2001, p. 09.

[4] Robe McRae et Don Hubert; Sécurité Humaine et Nouvelle Diplomatie, Protection des Personne, Promotion de la Paix, Canada : Presses de l'université McGILL-Queen's, 2002, p.12.

حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(Programme des Nations Unies pour le Developpement)**، فإن الأمن الإنساني يشمل سبعة أبعاد رئيسية وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي. حيث تشكل التهديدات الواردة في الجدول أدناه أهم التهديدات التي تتماشى مع كل بعد من هذه الأبعاد.

الجدول رقم 01: نوع التهديدات المحتملة للأمن الإنساني.

نوع الأمن	مثال عن أهم التهديدات
الأمن الاقتصادي	الفقر الدائم، البطالة
الأمن الغذائي	المجاعة والجوع
الأمن الصحي	الأمراض المعدية والقاتلة، سوء التغذية، نقص الحصول والوصول إلى العلاجات الأساسية
الأمن البيئي	تقهقر المحيط، استنزاف الموارد، الكوارث الطبيعية، التلوث
الأمن الشخصي	العنف الجسدي، الجريمة، الإرهاب، العنف الأسري، عمالة الأطفال
الأمن المجتمعي	النزاعات الاثنية والدينية والنزعات المتعلقة بالهوية
الأمن السياسي	القمع السياسي وانتهاك حقوق الأفراد.

المصدر:

- Fonds des Nations Unies pour la Sécurité Humaine ; La Sécurité Humaine en Théorie et en Pratique **,** New York : Nations Unies, 2009, p.07**.**

يخضع كل بعد من هذه الأبعاد التي تشكل الأمن الإنساني إلى مجموعة من المعايير التي تحدد مجاله وعلاقته بالفرد وكيفية تحقيقه وتجعله يتميز بالمبادئ التالية: يركز على الفرد، متعدد القطاعات، كلي، لديه سياق خاص، يهدف للوقاية واستباق المخاطر والتهديدات الأمنية[1].

إن الاستعمال الواسع الذي عرفه الأمن الإنساني وكل المفاهيم التي ارتبطت به وكذا التأثيرات التي أدخلها على طبيعة تعامل الدول مع التهديدات الأمنية من خلال تقليص دورها والحد من سيادتها في العديد من القضايا حيث أن الكثير من المتحمسين للدفاع على هذا الطرح اعتبروا أن الدول من شأنها أن تشكل تهديدا على أمن مواطنيها ما دفعهم إلى اللجوء إلى تطوير آليات أمنية ودبلوماسية وعسكرية وإعطائها الصبغة الإنسانية من أجل تحقيق أغراض اعتبروها أمنية بالدرجة الأولى كحماية الأفراد والمجتمعات من خلال ما يسمى بالتدخل الإنساني.

هذا المفهوم جعل الكثير من الباحثين والقادة الدوليين يتعاملون بحذر كبير معه وطرق استعماله، حيث "تتمثل خطورة مفهوم الأمن الإنساني كإحدى أهداف السياسة الخارجية لبعض الدول خاصة الدول الكبرى في العلاقات الدولية، وأن الخطر في هذا المفهوم ليس عملية عشوائية لكنها عملية تخضع لبعض الضوابط التي من أهمها أنه عادة ما تكون هناك قوى دولية تدفع بالمفهوم بما يحقق مصالحها الذاتية، بحيث أصبح لهذا المفهوم أبعاد معلنة وأخرى غير معلنة، كما تترتب محورية هذا المفهوم الجديد المطروح وتأثيره في العلاقات الدولية على مدى محورية وأهمية القوى الدولية المدافعة عنه"[2].

إلا أنه رغم هذه القراءة النقدية يبقى الأمن الإنساني أحد أكثر المفاهيم التي قدمت قراءة شاملة وواسعة للظاهرة الأمنية، حيث أظهر هذا المفهوم توافقا كبيرا مع التغيرات الحاصلة في بنية

[1] صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني، الأمن الإنساني في النظرية وفي الواقع، نيويورك: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، 2009، ص.13.
[2] فارس محمد العمارات، الأمن الإنساني في ظل العولمة، ط.01، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص. 12.

النظام الدولي وكذا الظواهر التي تدور في فلكه، كما قدم إجابات للعديد من الإشكاليات الأمنية واستجاب لتطلعات العديد من الفئات المستضعفة.

المبحث الثاني: مفهوم البيئة.

تعتبر البيئة من بين أولى المصطلحات التي يتعرف عليها الإنسان في بداية دورة حياته، وهذا راجع لارتباطها بأدق تفاصيل حياتنا اليومية، وهو ما جعلها مفهوما شائع الاستعمال وسهل الفهم، حيث أن البيئة شكلت موضوعا لرقم لا يعد ولا يحصى من الدراسات في مختلف العلوم وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الاهتمام الكبير الذي تحظى به في الأواسط العلمية والاجتماعية، وعليه سنحاول في هذا المبحث تقديم قراءة علمية لهذا المصطلح.

المطلب الأول: تعريف البيئة.

تشتق البيئة لغتا من الفعل بوأ، يبوئ، تبويئا، فهو مبوئ، والمفعول مبوأ. بوأ الشخص منزلا بوأ الشخص في منزل: أنزله، أحله فيه، أسكنه فيه "والذين ءامنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا" – "وبوأكم في الأرض"، بوأه العرش: منحه السلطة الملكية.

بوأ المنزل له: أعده وهيأه وجهزه "**وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت**".

البيئة في هذا الإطار تعرف على أنها "مكان تتوافر فيه العوامل المناسبة لمعيشة كائن حي أو مجموعة كائنات حية خاصة، كالبيئة الاجتماعية والطبيعية والجغرافية"[1].

أما ابن منظور في معجمه **"لسان العرب"** فعرفها كما يلي: باء إلى الشيء يبوء بوءا، أي رجع. وبوأ أي سدد ومنه قولهم بوأ الرمح نحوه أي سدده نحوه وقابله.

[1] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، ط.1، المجلد الأول، القاهرة: عالم الكتب، ص. 258.

وتبوأ أي نزل وأقام فنقول تبوأ فلان بيتا أي اتخذ منزلا وذلك إذا نظر إلى أسهما ما يراه وأفضله لمبيته فاتخذه منزلا.

وعن الاسم من بوأ فهو: البيئة والمباءة بمعنى المنزل ويقال "إنه لحسن البيئة" أي هيئة استقصاء مكان النزول وموضعه.

وقد تم في هذا المعجم ذكر معنين قريبين من بعضها لكلمة تبوأ:

حيث يقصد بالمعنى الأول اصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه، فقد قيل تبوأه أي أصلحه وهيأه وجعله ملائما لمبيته ثم اتخذه محلا له.

والمعنى الثاني يقصد به النزول والإقامة، كأن نقول: تبوأ المكان أي حله ونزل فيه وأقام به[1].

وبالتالي فإن معظم المعاجم والقواميس تشير إلى أن البيئة هي مكان العيش والإقامة للإنسان وكل الكائنات الحية في المعمورة.

يقابل كلمة بيئة في اللغة الفرنسية مصطلح **(Environnement)** والذي يعرفها قاموس لاروس **(Larousse)** على أنها كل العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تحيط بالإنسان أو أي كائن حي آخر وتساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة لتلبية احتياجاته. كما عرفها أيضا على أنها مجموعة العوامل الموضوعية والغير الموضوعية التي تمثل الإطار المعيشي للفرد.

في اللغة الإنجليزية أيضا **(Environment)** تعبر عن نفس مفهوم بيئة في اللغة العربية والفرنسية، حيث أن العديد من معاجم اللغة الإنجليزية عرفت كلمة **(Environment)** على أنها المكان الذي تمارس فيه الكائنات الحية نشاطاتها وتعيش فيه.

[1] ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف، 2016، ص. 382.

والترجمة الحرفية لـ (**Environnement**) و (**Environment**) هي المحيط والتي تعتبر كلمة مرادفة للبيئة في اللغة العربية.

إن الاتفاق الحاصل بين مختلف اللغات على تعرف البيئة لغتا يؤكد على اتفاق كبير وشامل بين مختلف الثقافات الإنسانية على أهمية هذا المصطلح في حياتنا كما سهل كثيرا على المهتمين والباحثين في البيئة مهمة تقديم تعريف اصطلاحي يحيط بجميع أبعاد هذا المفهوم من أجل تقديم قراءات علمية للمواضيع المتعلقة بالبيئة.

فمعظم الأدبيات والدراسات التي اهتمت بدراسة المشكلات العلمية والبحثية المرتبطة بالبيئة قدمت تعريفات ومفاهيم للبيئة، حيث تعرف اصطلاحا على أنها "مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها"، كما تعرف البيئة بأنها مجموع الظروف والشروط الخارجية التي تؤثر في الكائن الحي في أي مرحلة من مراحل وجوده". وتعرف بأنها: " ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان، ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان"[1].

ويعرف فريق من العلماء البيئة على أنها: "الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية والغير المادية، البشرية منها والغير البشرية، فالبيئة تعني كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات، فالهواء الذي يتنفسه الإنسان والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد هي عناصر البيئة التي يعيش فيها والتي تعتبر الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة"[2].

[1] عبد العالي الديربي؛ الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعتها، دراسة نظرية تطبيقية مع إشارة خاصة إلى دور المحكمة الدولية لقانون البحار، ط.1، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016، ص. 16. نقلا عن خالد محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني، حماية البيئة الخليجية التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية.

[2] المرجع نفسه، ص. 16، نقلا عن محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة.

كما تعرف البيئة بمفهومها العام على أنها الوسط والمجال المكاني أو الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى، ويتأثر به ويؤثر فيه. وتعرف البيئة في دائرة المعارف الجغرافية الطبيعية بأنها "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويقوم فيه بعملية الإنتاج، ويحتوي على مواد حية وغير حية وتتحكم فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية... وهو يتكون من المحيط الطبيعي والمحيط الاجتماعي. أو هي كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته وتطوره ومختلف مظاهر حياته".

والبيئة كما جاء في إعلان مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية المنعقد عام 1972م هي: "كل شيء يحيط بالإنسان **(Evrything around the man)** "[1].

البيئة إذن هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية – وهي كوكب الحياة- وما يؤثر فيها من المكونات الأخرى للكون ... ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة، كالسلعة في مخزن بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة. والإنسان واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما فيها أقرانه من بني البشر. وقد ورد هذا الفهم الشامل للبيئة على لسان السيد "**يوثانت**" **(U thant)** الأمين العام السابق للأمم المتحدة حيث قال: "إننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك .. وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة وآمنة"[2].

حسب محمد صابر في كتابه: "الإنسان وتلوث البيئة"، فإن الإنسان يعيش فوق سطح الأرض في نطاق ثلاث منظومات، هي كالتالي: المحيط الأحيائي الذي يتألف من الجو واليابسة، والمياه وما يعيش فيها من كائنات حية، والمحيط التقني الذي يتألف مما يعتقده الإنسان من أديان

[1] كرم علي حافظ، الإعلام وقضايا البيئة، ط.1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017، ص.10.
[2] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، "البيئة ومشكلاتها"، عالم المعرفة، الكويت، ع. 22، أكتوبر 1979، ص.26.

وما يسنه من قوانين وتشريعات، وما يؤمن به من تقاليد وأعراف. ويؤدي أي إخلال بهذا التوازن بين تلك المنظومات إلى خفض نوعية البيئة وتدهورها وظهور المشكلات بها[1].

ما يستخلص من هذه التعريفات هي أن البيئة هي الوسط الذي نعيش فيه بجميع تفاصيله الدقيقة وهو المكان الذي تقضي فيه الكائنات الحية دورتها في الحياة من البداية إلى النهاية، حيث أن البيئة تجمعها بالكائنات الحية علاقات تأثير وتؤثر، كما أنها تؤثر في الكائنات الحية من خلال كل الاحتياجات الطبيعية والحيوية والاجتماعية التي توفرها لها من أجل سد احتياجاتها وتتأثر بها من خلال سلوكيات هذه الكائنات خلال عملية السعي للحصول على هذه الاحتياجات من البيئة، حيث يقف الإنسان على رأس هذه العلاقة باعتباره الكائن الأكثر تأثيرا.

البيئة بقسميها الطبيعي والبشري، لا تقبل التجزئة ولا تقبل التعميم، بل هي كل متجانس يسير وفق نظام متوازن لا يسمح لأي من عناصرها بالشذوذ والتفرد هذا يؤدي إلى خلل بتوازن مكوناتها الأخرى ويؤثر فيها.. كما أن البيئة لا تقبل التعميم، لأن في التعميم إلغاء لدور العناصر الجزئية فيها التي تكون مجموع خصائص وتفاعلاتها هذه كل نظام الجزيئات في الصور العامة المتوازنة... فهي وحدة ارتباط وتفاعل وليست وحدة تجمع ... أي أن غياب أي جزء منها يؤدي إلى غياب الكل[2].

هذا كله في إطار نظام بيئي **(Ecosystème)** والذي يعد من بين أكثر المفاهيم ارتباطا بالبيئة حيث استخدم لأول مرة سنة 1935م من قبل العالم البريطاني **آرثر جورج تانسلي Arthur)** (**George Tansley**، إلا أن استخدامه لم ينتشر إلا في الستينات من القرن العشرين عندما بدأت تبرز مشكلات البيئة، وأصبح لابد من التعرف على النظام الذي يحكم العلاقات بين

[1] محمد صابر، الإنسان وتلوث البيئة، المملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، 2000، ص. 07.

[2] حمزة الجبالي، التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، دار عالم الثقافة للتوزيع، 2016، ص.8.

مختلف عناصرها. وقد عرفه آرثر جورج تانسلي على أنه" نظام يتألف من مجموعة مترابطة ومتباينة نوعا وحجما من الكائنات العضوية والعناصر غير العضوية في توازن مستقر نسبيا".

كما عرف النظام البيئي بأنه: "الوسط الذي تعيش فيه الكائنات الحية وما تحتويه من علاقات فيزيائية، بيولوجية وكيميائية، بينه وبين الكائنات الحية وما يتخلله من انتقال للمادة والطاقة من وإلى هذا الوسط". ويقصد أيضا بالمصطلح "مساحة من الطبيعة وما تحتويه من كائنات حية، وتفاعلها مع بعضها البعض، وكذلك الظروف البيئية وما تولده من الأجزاء الحية، ويتمثل 1.5 (الخمس) النظام في وجود دورة محددة ومتوازنة ومنسقة يتمثل في عمليات (بناء)إنتاج (وهدم) استهلاك .ويعبر عن العلاقة بين المنتج والمستهلك في النظام البيئي بسلسلة الغذاء[1].

إن الإنسان باعتباره فاعل بيئي رئيسي يؤثر ويتأثر بمحيطه، يشكل موضوع مهم في مختلف القضايا المتعلقة بالبيئة، ولعل أهمها حماية البيئة من المشاكل التي أصبحت تعترضها لسبب وجيه ألا وهو السلوك الإنساني، والذي أصبح يشكل موضوع للعديد من الدراسات والسياسات من أجل تقويمه بما يتناسب مع البيئة والحفاظ عليها، وهذا ما تطرقت إليه العديد من الإسهامات البحثية في شتى الحقول العلمية.

المطلب الثاني: علم البيئة.

إن الأهمية الحيوية التي تشكلها البيئة بالنسبة لاستمرار الحياة وبقاء الإنسان جعلتها تجذب تركيز واهتمام المجتمع الدولي بمختلف أطيافه وفئاته من أجل دراستها وتفسير الظواهر المرتبطة بها بهدف فهمها والحفاظ عليها، وهو ما تجسد من خلال علم البيئة.

[1] بوسالم زينة، "البيئة ومشكلاتها، قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.17، ديسمبر 2014، ص.252.

يعتبر علم البيئة أحد الفروع الرئيسية لعلم الأحياء وهو يبحث في الكائنات الحية ومواطنها البيئية ويعرف على أنه العلم الذي يبحث في علاقة العوامل الحية (من حيوانات ونباتات وكائنات دقيقة) مع بعضها البعض ومع العوامل غير الحية المحيطة بها.

فمثلا بيئة الأشجار تتأثر بعوامل البيئة المحيطة من تربة ومناخ وعناصر فيزيائية كالجاذبية والضوء (عوامل غير حية) ومن ناحية أخرى فهي على علاقة مع كثير من الكائنات الحية والتي قد تكون دقيقة كالطحالب والفطريات والاشنات. وقد تكون كبيرة (كالطيور والزواحف والثدييات) فكلاهما يؤثر في الآخر سلبا أو إيجابا، ومحصلة هذه التأثيرات هي الأشجار.

حيث يصطلح على علم البيئة بعلم التبيؤ وهذا للعودة للأصل اللغوي للمصطلح كما سبق وأن أشرنا، ويعتبر علم **التبيؤ** (**Ecology**) أحد فروع **علم الأحياء** (**Biology**) وأصل الكلمة مشتق من المقطع اليوناني(**Oikas**) بمعنى **بيت** أو **منزل** و(**Logos**) بمعنى علم، أي أن علم التبيؤ: هو العلم الذي يهتم بدراسة الكائن الحي في منزله، وفي سنة 1869م قام العالم الألماني (**Erns Maeckel**)، بتعريف علم التبيؤ بأنه علم يبحث علاقة الكائنات الحية مع بعضها مع بعض ومع الوسط أو المحيط الذي تعيش فيه. وقد تفرع عن هذا العلم عدة فروع مثل علم **التبيؤ النباتي** (**Plant Ecology**)، علم **التبيؤ الحيواني** (**Ecology Animal**) وعلم **التبيؤ البشري** (**Human Ecology**) .[1]

إلا أن هناك من يضيف أن العالم **هيلاري** (**Hillary**) استخدم عام 1859م، مصطلح علم **الإيثولوجيا** (**Ethology**) للإشارة إلى دراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة، إلا أن هذا المصطلح لم يلقى قبولا عاما من قبل علماء البيئة الأوائل وقد عدا هذا العلم في السنين الأخيرة جزء مهما

[1] أيمن سليمان مزاهرة وعلي فالح الشوابكة، البيئة والمجتمع، ط.1، عمان: دار الشرق، 2010، ص.19.

من علم البيئة لأنه يتعلق بمجال سلوك الحيوان. وبعد ذلك استخدم العالم **رايتر** (**Reiter**) في العام 1865م مصطلح **أيكولوجي** (**Ecology**) [1].

وعرف **أودم** (**Odum**) سنة 1971م علم البيئة على أنه دراسة التركيب وتأثيرات الطبيعة. ومن بين التعاريف الأخرى لعلم البيئة ذلك الذي يعتبرها "الدراسة العلمية للتفاعلات التي تحدد توزيع الكائنات الحية وغزارتها". يكون علم البيئة دقيقا كلما توجه نحو تأكيد دراسة الكائنات الحية وعلاقتها ببعضها البعض من جهة وبمحيطها الخارجي من جهة أخرى. لذا فإن علم البيئة يعرف أنه العلم الذي يشمل دراسة الكائن الحي في المسكن أو مكانه الطبيعي الذي يشمل العوامل الفيزياوية والكيماوية والحياتية من جهة أو العوامل السلوكية من حيث غذاؤه وفريسته من جهة والمفترس من جهة أخرى على سبيل المثال. لذا بالإمكان تعريف علم البيئة أنه "دراسة الكائن الحي بالنسبة إلى جميع العوامل المحيطة به الحية وغير الحية"[2].

وبدءا من أوائل الستينيات، "تطور علم البيئة من العلم الطبيعي، وعلم الأحياء، وعلم المحيط، والمحافظة على الأنواع، والجغرافيا. وقاد ازدياد الوعي بالاعتماد المتبادل بين كل العناصر المنفردة التي تكون البيئة إلى دراسات ميدانية تحتوي على جوانب من هذه العناصر كلها. فقد تم دمج أفكار أحيائية وفيزيائية مع أخرى من العلوم الإنسانية – وعلم الاجتماع، والاقتصاد والعلوم السياسية– في حقل جديد متداخل التخصصات: هو علم البيئة"[3].

[1] حسين علي السعدي، علم البيئة، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص.21.
[2] المرجع نفسه، ص-ص. 22 – 23.
[3] فرانك ر. سبيلمان، نانسي إ. وايتنغ، علم وتقانة البيئة المفاهيم والتطبيقات، ترجمة الصديق عمر الصديق، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012، ص. 32.

الشكل رقم 02: مكونات علم البيئة.

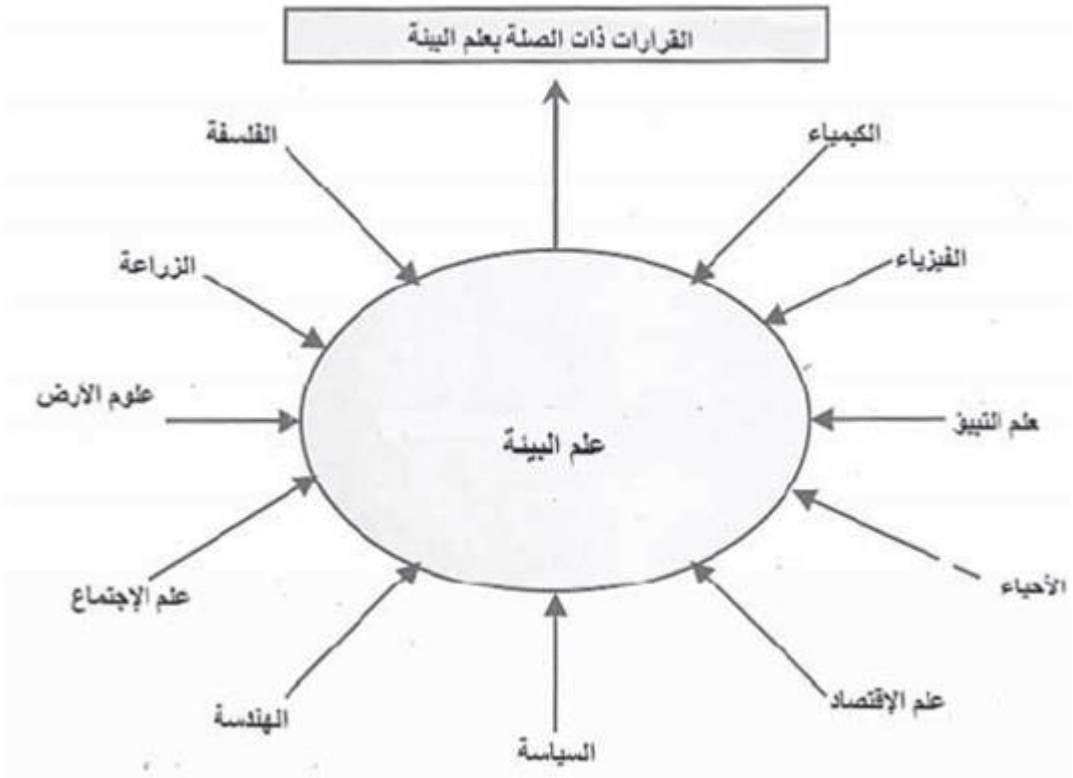

المصدر:

- فرانك ر. سبيلمان، نانسي إ. وايتنغ، علم وتقانة البيئة المفاهيم والتطبيقات، تر: الصديق عمر الصديق، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012، ص. 33.

بشكل موسع، فإن علم البيئة "يشمل أيضا الجوانب الاجتماعية والثقافية للبيئة، وبوصفه مزيجا من العلوم التقليدية، والوعي السياسي، والقيم المجتمعية، فإن علم البيئة يتطلب معاينة تتجاوز الجوانب الفيزيائية الصلبة للعالم من حولنا —كما أن العديد من هذه الجوانب السياسية، والمجتمعية، والثقافية، متفلتة بحيث تصعب البرهنة عليها كحقيقة علمية"[1].

وعليه فإن الدراسات البيئية ترتكز في وقتنا الحاضر بشكل كبير على الكثير من العلوم الأساسية، فمثلا التقدم في مجال الكيمياء والطبيعة والرياضيات والحاسب الآلي يمد الدراسات

[1] المرجع نفسه، ص: 33.

البيئية بالعديد من التقنيات ذات الأثر الفعال على تطوير النظريات البيئية التقليدية أو استحداث نظريات جدية. كما أن علوم المناخ والجيولوجيا والأراضي هي أيضا ذات علاقة وطيدة بالدراسات البيئية ولابد للمتخصص أن يكون على علم بها لما لها من تأثير على حياة الكائنات الحية"[1].

يفهم من خلال هذا أن علم البيئة يحاول الإجابة على بعض التساؤلات ومنها: كيف تعمل الطبيعة وكيف تتعامل الكائنات الحية مع الأحياء الأخرى أو مع الوسط المحيط بها سواء الكيمياوي أو الطبيعي وهذا الوسط هو ما يطلق عليه النظام البيئي[2].

وقد قدمت الدراسات البيئية العديد من التقسيمات لعلم البيئة، فهناك من قسمها كما يلي:

علم البيئة الفردية **(Autecology)** والذي يهتم بدراسة نوع واحد أو التدخلات الحيوية في مجموعة مترابطة من الأنواع في بيئة محددة ويعتد هنا استخدام التجربة في الدراسة، سواء المخبرية أو الميدانية، لجمع المعلومات البيئية.

علم البيئة الجماعية **(Synecology)** وهو نوع من الاتجاه الجماعي في الدراسة، وفيه تدرس جميع العوامل الحية (جميع أنواع الكائنات الحية) والعوامل غير الحية في منطقة بيئية محددة، ويقسم هذا العلم إلى :

- علم البيئة البرية (**Terrestrial Ecology**)؛
- علم البيئة المائية (**Aquatic Ecology**)؛
- علم البيئة البحرية (**Marine Ecology**).

وفي تقسيم آخر، تقسم البيئة إلى:

- علم البيئة الحيوانية (**Animal Ecology**)؛

---

[1] كمال خسين شلتوت ومحمد عبد الفتاح القصاص، علم البيئة النباتية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2002، ص.26.

[2] حمزة الجبالي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، عمان: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، 2016، ص. 09.

- علم البيئة النباتية (**Plant Ecology**).

وقد اتسعت دائرة علم البيئة لتشمل العديد من الفروع المتعلقة به، ومنها **إدارة الحياة البرية** (**Wildlife Management**) **وعلم الغابات** (**Foresrty**) و**علم بيئة التحجرات** (**Paleoecology**) و**علم المحيطات** (**Oceonography**) و**علم الجغرافيا الحياتية** (**Biogeography**) و**علم تلوث البيئة** (**Pollution Ecollgy**) و**علم التقنات البيئية** (**Eclogical Technology**) و**علم البيئة الفسيولوجي** (**Physiological Ecology**) ...[1].

إن ارتباط هذه الفروع العلمية فيما بينها يعد انعكاسا منطقيا للارتباط والتشابك وكذا التكامل بين مختلف الظواهر الطبيعية في إطار نظام بيئي محكم يؤدي وظائفه الأساسية بما يسمح باستمرار الحياة لمختلف الكائنات الحية، وإن أي اختلال في هذا النظام يعبر عن وجود عوامل غير طبيعية أخلت به تكون بسبب عامل من العوامل كتلك التي أصبح يتسبب فيها الإنسان من خلال مختلف نشاطاته اليومية مثل التلوث، العمران، الصيد العشوائي، استنزاف الموارد الطبيعية ....

وعليه فإن الاتجاهات الحديثة تدعوا لأن يكون علم البيئة أكثر شمولية وأن يدرس ما هو حي وغير حي في وسط بيئي معين من أجل تحقيق نتائج علمية ودقيقة، حيث أن القضايا البيئية التي أصبح تشغل الرأي العام الدولي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على البشرية لما تحمله من مخاطر وتهديدات، وهو ما يزيد من مسؤولية العلماء المختصين في مجال البيئة من أجل تقديم حلول لهذه الظواهر كالاحتباس الحراري والتغيرات المناخية والتلوث وندرة المواد الطبيعية والثروات التي تشكل مصدرا رئيسيا للحياة.

إلا أن علم البيئة كما يسميه آخرون **علم المحيط** (**Science de l'environnement**) وإن كان قادرا على تقديم الحلول العلمية لهذه الظواهر يحتاج دعما كبيرا من طرف القائمين على

[1] المرجع نفسه، ص.ص. 10–11.

الشؤون البيئية سواء على المستوى المحلي أو الدولي من أجل تعبئة الموارد والجهود اللازمة لتنفيذ هذه الحلول، خاصة وأن بعض الحلول للمشاكل البيئية تقتضي إجماعا وتوافقا بين الدول ومختلف الفاعلين المؤثرين على المحيط والبيئة.

المطلب الثالث: التحديات والرهانات البيئية.

إن ضمان استمرار دورة الحياة في كوكب الأرض بما يتماشى مع تلبية الحاجيات الرئيسية للكائنات الحية بما فيها الإنسان، يتطلب بشكل رئيسي ضمان بيئة تؤدي فيها كل أنظمتها الرئيسية والفرعية، الحيوية والغير الحيوية مهامها ووظائفها المعتادة دون اختلالات وهو الأمر الذي أصبح يشكل تخوفا كبيرا عند جل المهتمين بالبيئة خاصة ما يتعلق بالمستقبل.

"ومعلوم أن مصير الإنسان مرتبط بالتوازن الحيوي والسلاسل الغذائية التي توجد في النظم البيئية، وأن أي خلل في هذا التوزان والسلاسل ينعكس مباشرة على حياة الإنسان، وبالتالي فإن نفع الإنسان يكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي تؤمن له حياة أفضل"[1].

حيث درج الإنسان على استغلال البيئة بصورة غير واعية، ظنا منه أنها موارد مستمرة غير قابلة للنفاذ، فقد أدى الاستغلال الجائر للموارد البحرية والمراعي والغابات إلى ظهور علامات كثيرة تدل على تدهور حالتها ونقص في إنتاجيتها العامة.

كما أدى النمو السكاني المطرد في العالم أجمع إلى خلق ضغوط على المكونات الزراعية وبالتالي استنباط طرق جديدة ونوعيات محسنة من المنتجات الزراعية ذات إنتاجية أعلى من الإنتاجية العادية أو المقدرة للتربة. وقد استتبع ذلك أيضا استعمال كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات الحشرية والمياه مما أدى إلى تلف كبير واستنفاذ أغلب مصادر المياه الجوفية وترتب على ذلك حدوث ما يسمى بظاهرة "التصحر". ولا شك أن التحديات البيئية التي تجابه الإنسان في

[1] حسن أحمد شحاتة ومحمد حسان عوض، قضية المناخ ... وتحديات العولمة البيئية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018، ص.103.

عصرنا هذا، وهو مسؤول عنها، كثيرة تهدد وجوده وبقاءه على الكرة الأرضية، فالإنسان مثل ما يؤثر في البيئة يتأثر بها، سواء من خلال الهواء الذي يستنشقه أو الماء الذي يشربه أو الغذاء الذي يحتاجه وللأسف مازال الوعي والإدراك البيئي عند كافة الشعوب أقل من المستوى المطلوب لإدراك أهمية التغيرات التي تحدث في البيئة ومدى تأثيرها على الإنسان. وعلى الرغم من معرفة الحكومات بهذه التحديات، إلا أنها غالبا ما تضع الأولوية القصوى للخطط التنموية المختلفة دون الأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية المحتملة ومدى تأثيرها على العطاء المتجدد للبيئة[1].

إن هذا التخوف عند الخبراء البيئيين يعود للتحديات والرهانات المرتبطة بالتغيرات البيئية، وهو ما أشار إليه مثلا تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع الصادر سنة 2007م من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت عنوان " البيئة من أجل التنمية".

حيث ورد في التقرير أن التغير البيئي أصبح يهدد صحة الناس والأمن الطبيعي والاحتياجات المادية والتماسك الاجتماعي. إنه عالم تحدق به العواصف القوية والمتكررة، ومستويات أسطح البحار المرتفعة. بعض الناس يتعرضون لفيضانات عارمة، في حين يتحمل آخرون جفافات حادة. وانقراض الأنواع يحدث بمعدلات غير مسبوقة. كما أن المياه المأمونة باتت محدودة بشكل متزايد، مما يعوق النشاط الاقتصادي وتدهور الأرض يعرض حياة ملايين الناس للخطر.

- في بعض الحالات، يكون لتغير المناخ تأثيرات خطيرة على صحة الإنسان وإنتاج الطعام وتوافر الأمن والموارد؛
- أحوال الطقس المتطرف لها أثر كبير على نحو متزايد على المجتمعات البشرية المعرضة للخطر، ولاسيما فقراء العالم؛
- التلوث الداخلي والخارجي كلاهما لا يزالان يسببان الكثير من الوفيات قبل العمر المتوقع؛
- تدهور الأرض ينقص الإنتاجية الزراعية، مؤدياً إلى دخول أقل وأمن غذائي منخفض؛

[1] المرجع نفسه، ص.104.

- إمدادات المياه المأمونة المتناقصة تعرض صحة الإنسان والنشاط الاقتصادي للخطر؛
- الانخفاضات الحادة في المخزونات السمكية تسبب خسائر اقتصادية وخسائر في الإمدادات الغذائية معا؛
- المعدلات المتسارعة الانقراض الأنواع تهدد بفقدان مجموعات وراثية فريدة وكذلك مصادر محتملة للتقدمات الطبية والزراعية المستقبلية[1].

كما حذرت المنشورات المختلفة لمعهد الرصد العالمي* من التدهور البيئي على مدى عقود. فاختفاء الغابات وتآكل التربة وانهيار مصايد الأسماك ونقص المياه وذوبان الأنهار الجليدية واختفاء الأنواع النباتية والحيوانية وزيادة الاحترار العالمي، كلها تهديدات تنشأ من الفشل المتعدد الأبعاد في اتخاذ إجراء[2].

إن من بين أهم مظاهر التدهور البيئي التي شغلت البشرية هو التغيرات المناخية، "حيث تمثل مسألة ذات أولوية تؤثر على النظم البشرية، بما في ذلك الصحة البشرية، وكذلك على النظم الطبيعية بما في ذلك الهواء والتنوع البيولوجي والمياه العذبة والمحيطات والأراضي، وهو يغير التفاعلات المعقدة القائمة بين تلك النظم، وتسببت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التاريخية والجارية في رهن العالم داخل حقبة مطولة من تغير المناخ، مما يؤدي إلى الاحترار العالمي للهواء والمحيطات؛ وارتفاع مستويات سطح البحر؛ والتغيرات في الكربون؛ وتغيرات دورات الماء العالمية والبيولوجية–الكيميائية–الجيولوجية؛ وحدوث أزمات الأمن الغذائي؛ وشح المياه العذبة؛ وحدوث

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة 4، ص .06.

* معهد الرصد العالمي مؤسسة بحثية مستقلة تعمل بصدد بناء مجتمع مستدام بيئيًا وعادل اجتماعيًا، وفيه تُستوفىَ احتياجات جميع الأشخاص دون تهديد صحة البيئة الطبيعية أو رفاهة أجيال المستقبل .ومن خلال تحليل القضايا العالمية الحاسمة تحليلًا ميسرًا يعتمد على الحقائق، يساعد معهدُ الرصد العالمي في تعريف الناس في جميع أنحاء العالم بالتفاعلات المعقدة بين الناس والطبيعة والاقتصادات .ويركز المعهد على الأسباب الكامنة وراء مشاكل العالم والحلول العملية لها، من أجل إلهام الناس للمطالبة بسياسات وأنماط استثمار وخيارات أنماط حياة جديدة.

[2] دانيال دي بيرلمتر وروبرت إلروشتاين، تحدي تغير المناخ أي طريق نسلك، ترجمة أحمد شكل، ط.1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص.21.

ظواهر جوية أكثر شدة وتواترا. وكذلك تؤدي التركيزات الأعلى لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى تحمض المحيطات*

وتؤثر على تركيب النظم الأيكولوجية وهيكلها وعملها. وأمامنا فسحة ضيقة من الوقت لمنع الآثار الخطيرة والتي لا يمكن تداركها. وإذا لم نقلل بشكل كبير من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري سيتجه العالم نحو تخطي عتبة درجة الحرارة التي حددت في اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهذا ما يجعل تغير المناخ عاملا دافعا عالميا للآثار البيئية والاجتماعية والصحية والاقتصادية وتزايد المخاطر على نطاق المجتمع.

وبوجه عام تكون المخاطر المرتبطة بآثار التدهور البيئي وتغير المناخ التي تظهر على نطاق المجتمع عموما أكثر عمقا بالنسبة للأشخاص الذي يعيشون حالات الحرمان، ولا سيما النساء والأطفال في البلدان النامية. وتتسم الكثير من الآثار المذكورة أعلاه بالخطورة واللارجعة وقد يؤدي إلى التأثير على سبل كسب الرزق، وزيادة معدلات الاعتلال والوفيات، والتباطؤ الاقتصادي وتنطوي على تزايد احتمالات نشوب النزاعات العنيفة والهجرة البشرية الجماعية، وتناقص قدرة

* **تحمّض المحيطات** (أو زيادة حموضة المحيطات) هو اسم أطلق على التناقص الجاري للأس الهيدروجيني PHللمحيطات الأرضية نتيجة زيادة امتصاص هذه المحيطات للانبعاثات ذات المصدر البشري لثنائي أكسيد الكربون من الغلاف الجوي يقدر تناقص حموضة المحيطات في السنوات من 1974 إلى 1994 من 8.179 إلى 8.104 ، وهذا التغير يمثل -0.075 على المقياس اللوغارتمي والذي يمثل زيادة في تركيز شوارد الهيدروجين +H الحامضية بنسبة 18.9. % ومع العقد الأول من القرن العشرين فإن صافي تغير نسبة الـ PH بالنسبة للعوامل الصناعية حوالي -0.11 وهو ما يمثل زيادة في حموضة المحيطات الأرضية بحوالي 30 %.

عواقب هذا الانخفاض في قاعدية مياه البحار والمحيطات تكون سلبية على الأحياء الصدفية، التي تحيط نفسها بطبقة واقية صدفية وتشكل هيكلها الداخلي الجيري، بسبب انخفاض باهاء pH البحار والمحيطات . ونظرا لأن تلك الكائنات هي جزء من السلسلة الغذائية للأسماك والأحياء البحرية فمن الممكن أن يكون لهذا الأنخفاض في الباهاء عواقب وخيمة، وكذلك على الإنسان الذي يعتمد في غذائه أيضا على الأسماك.

الصمود المجتمعية. ويلزم حاليا بصورة عاجلة اتخاذ تدابير للتكيف بفعالية أكبر ولاسيما في مجموعات السكان والمناطق التي تعيش حالات ضعف"[1].

وبالحديث عن الاحتباس الحراري باعتباره أهم مظهر من المظاهر السلبية للتغير المناخي، فيقصد به "بالمفهوم العام بأنه ارتفاع حرارة كوكب الأرض والذي يشمل اليابسة والماء، ويعرف مصطلح الاحتباس الحراري **(Global warming)** : بحسب الموسوعة البريطانية على أنه ظاهرة زيادة معدل حرارة الهواء القريب من سطح الأرض والتي بدأت بالظهور قبل قرن أو قرنين من الزمان نتيجة للنشاط الإنساني الذي ظهر مع بداية الثورة الصناعية، حيث يعد العالم السويدي الحائز على جائزة نوبل سفانتي أرينيوس**(Svante Arrhenius)** ، أول من تحدث عن ظاهرة الاحتباس الحراري، فقد أشار إلى أن الغازات في الجو تحبس حرارة الشمس وتمنعها من النفاد إلى الفضاء، كما قدم ورقة علمية في عام 1895م أكد فيها أن التغيير البسيط في انبعاث الغازات قد يؤدي إلى حبس كمية كبيرة من الحرارة حيث أن ظاهرة الاحتباس الحراري أو ارتفاع درجة حرارة الأرض هي ظاهرة قديمة بدأت مع زيادة النشاط الإنساني بعد الثورة الصناعية ولكن نتائجها أصبحت ملموسة في أواخر القرن التاسع عشر، وتحدث بسبب انبعاث الغازات الدفيئة التي تحبس حرارة الشمس مسببة ارتفاع حرارة الأرض وأهمها؛ غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان والتي تنتج بشكل رئيسي من حرق الوقود الأحفوري، وهي ظاهرة خطيرة تهدد العديد من الأنظمة الحيوية على سطح الأرض[2].

ومن بين أهم مظاهر الاحتباس الحراري نجد:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موجز مقرري السياسات لتوقعات البيئة العالمية 6، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019، ص.08.

[2] نجمة أحمد، تعريف الاحتباس الحراري، من الموقع الالكتروني:
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A، تم تصفح الموقع يوم 14 ديسمبر 2021. 23:00.

- استمرار الارتفاع في درجات الحرارة؛
- زيادة مدة موسم النمو في المحاصيل الزراعية؛
- التغير في نمط هطول الأمطار؛
- زيادة حدوث الجفاف وموجات الحر؛
- زيادة قوة الأعاصير وحدتها؛
- ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة ذوبان الجليد؛
- خلو القطب الشمالي من الجليد.

يقول علي محمد عبد الله بإن هذه التغيرات التي طرأت على النظم البيئية ساهمت بشكل كبير في مكاسب أساسية لرفاهية الإنسان والتنمية الاقتصادية، إلا أن تلك المكاسب قد تمت بتكلفة متزايدة وعلى حساب تدهور العديد من الخدمات البيئية ما أدى إلى ازدياد مخاطر التغيرات غير الخطية وتفاقم الفقر لدى بعض مجموعات السكان. إضافة إلى أن التحديات الخاصة بتراجع تدهور النظم البيئية أثناء مقابلة الطلب المتزايد للخدمات يمكن أن يتم جزئيا عن طريق بعض السيناريوهات التي يراعيها التقييم الألفي إلا أنها تشتمل على تغييرات جوهرية في السياسات والمؤسسات والممارسات التي ليست متخذة حاليا. لقد قام الإنسان بتغيير النظم البيئية خلال الخمسين عاما الماضية بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع من أي فترة زمنية مقارنة في تاريخ البشرية لنفي بالتزايد السريع والواسع للطلب على الغذاء والمياه العذبة والأخشاب والألياف الوقود[1].

إن هذه التحديات البيئية التي تواجه كوكبنا بكل تفاصيله فرضت على الإنسانية جمعاء ضرورة التفكير في الطرق والوسائل التي من شأنها أن تحد من الآثار السلبية لها والتي ترتبط ارتباطا مباشرا ببقاء الكائنات الحية وحياتها، حيث أن النصف الأخير من القرن الماضي شهد تحركات على جميع المستويات المحلية والدولية من أجل التحسيس بالمخاطر التي تحدق بالبيئة وضرورة تكثيف وتنسيق الجهود من أجل الوقوف في وجه هذه التحديات وهو ما ترجم من خلال العديد

[1] على محمد عبد الله، التغيرات المناخية، "أثارها، التكيف، الحلول، وكالة الصحافة العربية، 2012، ص.15.

من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق وكذا المؤتمرات والملتقيات الدولية التي تبحث في الحلول والسياسات البيئية الناجعة القادرة على تحقيق هدف الحفاظ على البيئة بجميع مقدراتها.

كان أهم هذه التظاهرات الدولية مؤتمر استكهولم الذي انعقد من 5 إلى 16 جوان 1972م، تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية وكذا قمة ريو دي جانيروا سنة 1992م والتي اصطلح عليها قمة الأرض، حيث "يمثل إعلان استكهولم سنة 1972م أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة، فيما يشكل محاولة لصياغة نظرة عامة وأساسية على الأسلوب الذي يتيح التصدي لتحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها. ونتيجة لذلك فإن إعلان استكهولم يتوخى في معظمه أهدافا وغايات واسعة النطاق من حيث اتصالها بالسياسة البيئية قبل اتصالها بالمواقف المعيارية التفصيلية. ومع ذلك في أعقاب استكهولم زاد الوعي العالمي بالقضايا البيئية زيادة مشهودة بقدر ما اتسع نطاق صنع القانون البيئي الدولي. وفي الوقت نفسه فإن تركيز الحراك البيئي الدولي ظل يتسع باطراد ليتجاوز القضايا العابرة للحدود والقضايا المتصلة بالإمكانات الكوكبية إلى حيث يشمل عمليات تتصل تحديدا بوسائل الإعلام وبالتنظيم عبر القطاعات المختلفة وبتفعيل الاعتبارات الاقتصادية والإنمائية على صعيد عمليات صنع القرارات البيئية. وعليه، فعند انعقاد مؤتمر ريو كانت مهمة المجتمع الدولي قد أصبحت تتمثل في تنظيم واستعادة التوقعات المعيارية المطروحة فيما يتصل بالبيئة فضلا عن طرح الأسس القانونية والسياسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة بجسارة"[1].

كما أعقب هذين المؤتمرين العديد من الاتفاقيات والملتقيات الدولية والجهوية، كمؤتمر الأطراف حول المناخ الذي ينظم دوريا في مدينة من مدن العالم*، حيث وصلت هذه المؤتمرات إلى طبعتها السادسة والعشرون والتي نظمت خلال سنة 2021م بمدينة غلاسكو، كما عرفت

[1] غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992، مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصير للقانون الدولي، 2012، من الموقع الالكتروني: www.un.org/law/avl، تم تصفح الموقع يوم 18 ديسمبر 2021، 18:00.

تقريبا كل دول العالم نشأة حركات جمعوية ونقابية بيئية تدعوا للحفاظ على البيئة وحمايتها من مختلف التحديات والتهديدات، حيث أصبح يطلق على هذه الحركات بالخضر **(Green mouvements)**، إضافة إلى أن السياسات الاقتصادية العمومية أصبحت ملزمة سواء من خلال القوانين المحلية أو الدولية أو من خلال الضغط الذي تمارسه هذه الحركات بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ والاهتمام بالبيئة والمحيط.

إلا أنه رغم هذه التعبئة التي يعرفها العالم بخصوص الحفاظ على البيئة على جميع المستويات، يبقى حجم التحديات أكبر، ما يستدعي مزيدا من التعاون والعمل والتنسيق بين مختلف الدول والفاعلين من أجل تجنب نتائج قد تكون وخيمة على الإنسانية في المستقبل القريب.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن البيئي.

إن التعرض لمفهوم الأمن البيئي والذي يعتبر متغيرا رئيسا في دراسة المشكلة البحثية، يستدعي الإحاطة بشكل جيد ومفصل بمكونات هذا المفهوم المركب من الأمن والبيئة واللذان سبقا وأن تعرضنا لهما، إلا أن الربط بينهما يمثل إنتاجا علميا جديدا في العلوم الاجتماعية بشكل عام، حيث أن الأمن البيئي كمفهوم جديد ضمنيا شكل اهتماما كبيرا لدى مختلف الفئات العلمية والدبلوماسية والسياسية، وهذا لصلته المباشرة والغير مباشرة بالعديد من القضايا التي تشكل أقصى اهتمامات البشرية.

المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي.

لا شك أن حضور البيئة في جميع مجالات حياة الإنسان سواء المهمة منها أو الثانوية شجع على ظهور العديد من المفاهيم والمصطلحات التي تشكل فيها البيئة متغيرا رئيسيا كمفهوم الأمن البيئي الذي تعرضت له العديد من الأدبيات والدراسات البحثية خاصة حقل الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، حيث أن مجمل الدراسات في هذا الإطار أفادت بأن ظهور هذا

المفهوم كان في أواخر الثمانينيات نتيجة للعديد من الظواهر التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتغيرات الهيكلية في بنية النظام الدولي وطبيعة السياسة الدولية.

وهو ما يذهب إليه **ميشال فريديريك (Michel Frédérick)**، الذي يؤكد على أن موضوع البيئة غزا عالم العلاقات الدولية بشكل خاص منذ عام 1989م خاصة بعد توالي الأحداث المتعلقة بالبيئة مثل جنوح ناقلة (**Exxon Valdez**) وقمة **Paris G-7** (التي كانت مكرسة إلى حد كبير لدراسة المشاكل البيئية العالمية)، حيث أن هذه الأحداث سمحت للبيئة بالظهور كمسألة إعلامية ودبلوماسية تلاها بعد ذلك تزايد كبير في المبادرات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية ذات الطابع الخاص بالبيئة كقمة الأرض في ريو دي جانيرو (1992)، والتي اعتبرت أنذاك أكبر مؤتمر دولي تم تنظيمه على الإطلاق[1].

قبل هذا حدثت العديد من الكوارث التي تسببت في خسائر بشرية وبيئية كبيرة ككارثة مدينة بوبال الهندية في عام 1984م، وكارثة تشرنوبيل التي وقعت عام 1986م، في محطة تشرنوبيل الكهرذرية بالاتحاد السوفيتي سابقا. حيث أودت الكارثة بحياة أكثر من 100 شخص، وأيضا كارثة المنصة النفطية "بايبر ألفا"[2*].

[1] Michel Frédérick, "La sécurité environnementale : éléments de définition (Note) ", Études internationales, n° 4, vol. 24,1993, p.753.

* كارثة مدينة بوبال الهندية في عام 1984، وقعت نتيجة الانفجار الذي وقع في مصنع كيميائي والتي تسببت خلال ساعة واحدة بتسمم نصف مليون انسان، توفي منهم 4000 في نفس اليوم و8000 خلال اسبوعين. وعموما بلغ عدد القتلى 16 ألف انسان اضافة الى أن آلاف الاشخاص فقدوا بصرهم ولا يزال العديد من سكان المنطقة يعانون من تأثيرات الكارثة، اضافة الى الضرر الكبير الذي اصاب البيئة.

كارثة تشرنوبيل التي تعتبر هذه الكارثة احدى اعظم الكوارث النووية التي شهدها العالم في القرن العشرين والتي وقعت عام1986، في محطة تشرنوبيل الكهرذرية بالاتحاد السوفيتي سابقا. حيث اودت الكارثة بحياة أكثر من 100 شخص.

كارثة المنصة النفطية "بايبر ألفا" التي وقعت في عام 1988 في منصة بايبر ألفا العاملة في بحر الشمال التي كانت تعود لشركة اوكسيدينتال بيتروليوم الامريكية، نتيجة انفجار الغاز المتسرب. وتعتبر هذه الكارثة اضخم الكوارث التي وقعت في قطاع الصناعات النفطية، حيث احترقت المنصة تماما، واودت بحياة 167 شخصا من مجموع 226 عاملا كانوا يعملون فيها.

زيادة على ذلك تضاف الكوارث الطبيعية المرتبطة بالبيئة و تأثيراتها السلبية كنضوب الموارد الطبيعية والتصحر وتقلص مساحة القطب الشمالي المتجمد و تأثر الأنظمة البيئية والبيولوجية المختلفة بنشاطات الانسان الاقتصادية والصناعية والتجارية ...

أمام هذا الوضع المتمثل في الزيادة الحادة وبشكل خطير في التهديدات البيئية في ظل عدم وجود آليات دولية قادرة على تسيير هذه المشاكل المرتبطة بالبيئة بدأ مفهوم الأمن البيئي بالظهور والصعود[1]، ما يعني أن مختلف الظواهر الحاصلة على كوكبنا والمرتبطة بشكل مباشر بالبيئة والأمن تمثل وضعا جديدا للإنسانية لم تتعود عليه من قبل، ولم يكن لديها الوقت الكافي للتنبؤ بهذه الظواهر ما جعل الإنسان والبشرية جمعاء متأخرة نوعا ما في إيجاد السبل الكافية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتقنية للتعامل مع هذا الوضع المفاجئ.

هذا الطرح يؤكده كعديد الباحثين سيمون دالبي **(Simon Dalby)** في كتابه "الأمن البيئي"، حيث يشير إلى أنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت البيئة تشكل جزءا رئيسيا من النقاشات المتعلقة بالأمن بشكل عام في أمريكا الشمالية وأوروبا في إطار المفهوم الشامل للأمن الإنساني او التهديدات الأمنية الجديدة، حيث أصبحت مواضيع البيئة في هذه الفترة جزءا من حسابات السياسات الدولية والنقاشات الدراسية في العلاقات الدولية... إن الأجندة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تضمنت العديد من التهديدات الأمنية الغير التقليدية كالمخدرات وانتشار الأسلحة، الدول الفاشلة، التغيرات الديمغرافية والمزيد من التهديدات الأخرى إلا أن الموضوع الوحيد الذي لقي اهتماما كبيرا وأنتج الكثير من المفاهيم والنقاشات السياسية كانت البيئة وعلاقتها بالأمن[2].

[1] Michel Frédérick, op.cit, p. 755.

[2] سيمون بادلي، الأمن البيئي، الولايات المتحدة الأمريكية: مطبعة جامعة مينيسونا، 2002، ص.21.

ولفهم كيفية بروز فكرة الأمن البيئي يرى الكثير من الباحثين أنه من الضروري التركيز على تحليلات مدرسة كوبنهاجن مع إطلاق المشروع البحثي" المظاهر اللاعسكرية للأمن الأوروبي"[1]، أي المرحلة الحديثة أو النقدية من الدراسات الأمنية التي تطرقنا إليها والمتعلقة بتوسيع وتعميق مفهوم الأمن حيث أصبحت فكرة الأمن البيئي متضمنة في أهم التقارير والتظاهرات العالمية مثل تقرير بروندتلاند سنة 1987*، ونقاشات الأمم المتحدة حول الأمن البيئي، هذا علاوة على الخطابات السياسية والدبلوماسية في مختلف المنابر العالمية كخطاب ميخاييل غورباتشوف الشهير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حين أكد على أن التهديد الآتي من السماء ليس الصواريخ، وإنما الاحتباس الحراري، في إشارة منه إلى أن التغيرات المناخية أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا وواقعا وجب التعامل معه بكل جدية من طرف المجتمع الدولي من خلال العمل على إيجاد الصيغ والآليات التي تتماشى مع الطبيعة الجديدة لهذه التهديدات.

باختصار، يمكن القول إن الأمن البيئي ظهر كمفهوم رئيسي في الدراسات الأمنية بسبب:

1 تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة فترة الستينيات؛

2 التغير في الظروف الاستراتيجية، خاصة منها ما تعلق بنهاية الحرب البارد؛

---

[1] بوسطيلة سمرة، "الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012 _ 2013، ص. 68 نقلا عن:
Maria, Julia, Trombetta, "The Securitization of the Environment and the Transformation of Security".

* في ديسمبر 1983، الأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كوييار ، طلب من رئيس الوزراء النرويجي السابق، جرو هارلم برونتلاند ، إنشاء منظمة مستقلة عن الأمم المتحدة للتركيز على المشاكل البيئية والتنموية والحلول بعد تأكيد بموجب قرار الجمعية العامة في خريف عام 1983، كانت هذه المنظمة الجديدة هي لجنة برونتلاند ، أو بشكل أكثر رسمية ، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. ترأس اللجنة في البداية بروندتلاند كرئيس ومنصور خالد نائبًا للرئيس. تهدف المنظمة إلى إنشاء مجتمع دولي موحد بأهداف الاستدامة المشتركة من خلال تحديد مشاكل الاستدامة في جميع أنحاء العالم، وزيادة الوعي بها، واقتراح الحلول. في عام 1987، نشرت لجنة برونتلاند المجلد الأول من " مستقبلنا المشترك "، وهو التقرير الرئيسي للمنظمة. أثر التقرير بقوة على قمة الأرض لعام 1992 في ريو دي جانيرو، البرازيل، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2002 حول البيئة والتنمية في جوهانسبرج، جنوب إفريقيا.

3 السعي إلى إعادة النظر في مفهوم، وتطبيقات الأمن من وجهة نظر بيئية؛

4 تزايد الاعتراف بالتهديدات التي يفرضها التغير البيئي على الأمن الإنساني[1].

وبالتالي، فإن ظهور مفهوم الأمن البيئي يعود بالأساس إلى التقاطعات والتفاعلات التي حدثت بين التطورات الحاصلة في حقل الدراسات الأمنية وبروز ظواهر بيئية ذات صيغة تهديدية وكذا التغيرات التي عرفها النظام الدولي على المستوى الهيكلي المؤسساتي والسياسي الدبلوماسي.

إن إعطاء تعريف واحد ومتفق عليه للأمن البيئي يعد أمرا في غاية الصعوبة في مختلف الأدبيات التي تطرقت له، وهذا يعود للزاوية والمقاربة التي ينظر من خلالها للأمن البيئي وكذا وحدة التحليل المستهدفة، حيث تم ربط مفهوم الأمن البيئي بالدولة باعتبارها فاعلي رئيسي ووحيد في العلاقات الدولية وبالإنسان من خلال الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن البيئي أحد أبعاده، كما تم ربطه أيضا بالبيئة باعتبارها موضوعا للأمن.

إن هذه المتغيرات فرضت على الباحثين والمهتمين البحث أكثر في الموضوع من أجل القدرة على تقديم قراءة موضوعية وعلمية تسمح بالإلمام بموضوع الأمن البيئي من خلال تحديد أجندته التي يمكن من خلالها الحصول على مفهوم شامل وواضح المعالم، وهو ما تطرق إليه ***جون باغني*** **(Jon Barnett)**، الذي يعد من أكثر الباحثين اهتماما بالقضايا المتعلقة بالأمن البيئي حيث أشار في كتابه "مفهوم الأمن البيئي، السياسات الأيكولوجية والسياسة في العصر الأمني الجديد":

(The meaning of environmental security, Ecological politics and policy in the new security era)

إلى أن "أجندة الأمن البيئي تعالج سبع مجالات رئيسية وهي: جهود إعادة تعريف الأمن، النظريات المتعلقة بالعوامل البيئية في النزاعات العنيفة، الأمن البيئي للدولة، الروابط بين القضايا العسكرية

[1] المرجع نفسه، ص. 70.

والبيئية، أجندة الأمن الإيكولوجي، الأمن البيئي للشعب وقضية الأمننة"[1]. إن هذه الأجندة السبع التي تطرق لها جون باغني تمثل لدى أغلبية الباحثين المجالات الأهم التي يجب البحث فيها من أجل فهم الأمن البيئي.

حيث تم ذكر هذا المفهوم لأول مرة في مواثيق الأمم المتحدة بعيدا عن المفاهيم التقليدية للأمن خاصة المرتبطة بالجانب العسكري، خلال الملتقى الدولي حول العلاقة بين نزع التسلح والتنمية الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة خلال الفترة من 24 أوت إلى 11 سبتمبر 1987م.

كما سبق وأشرنا، من المعروف أنه من الصعب إيجاد تعريف دولي للأمن البيئي متفق عليه، لكن من أكثر التعريفات التي تجد توافقا عند مختلف المهتمين بأدبيات الأمن البيئي، التعريف الذي قدمه **جون باري**، والذي يقصد به بأن الأمن البيئي هو "التقليل الاستباقي من التهديدات البشرية على السلامة الوظيفية للمحيط الحيوي ومكونه الإنساني التكافلي"[2].

وهو ما يعني القدرة على الحفاظ على الآداء الوظيفي والطبيعي للبيئة التي تعد مرادفا للمحيط الحيوي من خلال العمل على الحد من مختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط البشري والمهددة للسلامة البيئية التي بدورها تنعكس مباشرة على حياة الأفراد.

كما تشير الباحثة **إليزابيث شالكيس (Elizabath Chalecki's)** على أن الأمن البيئي "يحدد القضايا الحرجة التي تواجه المواطنين وكذا صانعي السياسات العامة، حيث يقدم لهم حججا دامغة من أجل الحد من التدهور البيئي وتعزيز الأمن الوطني والأمن الإنساني"[3]. وهو ما يعني أن

[1] Jon Barnet, op.cit, p.08.
[2] Henri Leval, la sécurité environnementale : combien de divisions, Centre Thucydide, Annuaire francais des Relations Internationales, 2002, p.02.
[3] Elizabath Chalecki's, Environmental Security: A Guide to the Issues, California: Praeger, 2013, p.09.

الأمن البيئي يمثل أداة محددة لسلوك صانعي القرار اتجاه القضايا البيئية من خلال تفسير الظواهر البيئية المهددة لمختلف المستويات الأمنية خاصة الأمن الوطني والإنساني.

كما تعرفه نفس الباحثة على أنه: "يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية والتغيرات المضادة أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة ولقد ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات والصراعات"[1].

كما يمكن رصد التعريفات التالية للأمن البيئي:

حيث يقصد به: "حصول الاطمئنان على البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل" ولا يتحقق هذا إلا إذا شعر الإنسان بالسلام مع نفسه وأدرك أهمية دوره في الحياة ودور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية لحياته"[2].

أو "مجموعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاث فئات عامة، الأولى: مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة والثانية: مخاوف الآثار المباشرة وغير المباشرة في مختلف أشكال التغيرات البيئية من ناحية الندرة والتدهور، والثالثة: انعدام الأمن للأفراد والجماعات من ندرة الماء وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض ومن هنا فمسألة الأمن البيئي ليست مسألة أمنية تقليدية.

[1] أمينة دير، مرجع سبق ذكره، ص. 26.
[2] طواهرية منى، " نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتمية، ع.11، جويلية 2017، ص.161.

ويستخدم مصطلح الأمن البيئي للدلالة على الحفاظ على الروابط السليمة بين الظروف البيئية والأمنية، وهو ما يتطلب التحذير من أسباب تدهور البيئة الطبيعية ومنع التهديدات من جماعات العنف المنظم والمضي قدما لبناء مجتمع بشري مترابط وأكثر استقرارا"[1].

يرى **ناروتام قان (Narottam Gan)**، أن الأمن البيئي تحدده اثنين من السمات الرئيسية وهي أولا: الأسباب البيئية للنزاعات حيث أن البيئة يمكن أن تكون عاملا من عوامل النزاعات العنيفة المحتملة، ثانيا: أثر التدهور البيئي على السياسات العامة في المجال الاقتصادي والصحة وحياة الناس[2].

إن هذه التعريفات المختلف والمتنوعة تؤكد على الاهتمام الكبير بهذا المفهوم الذي يواصل تطوره حيث أنه "يجمع حاليا ليس فقط الإعدادات المرتبطة بالفيزياء والمكونات البيولوجية للعالم الطبيعي لكن أيضا الضروريات المتعلقة بالأمن وراحة الفرد"[3].

إن الأمن البيئي يعني قدرة الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، وقد حدد بول وآن أرليتش بعض الطرق التي تسهم بها تلك الأنظمة الطبيعية في رفاهية وخير الإنسانية:

- الحفاظ على مزيج معتدل من انبعاثات الغازات إلى الغلاف الجوي والعمل على تلطيف الطقس؛
- تنظيم الدورة الهيدروليكية التي توفر الماء العذب على نحو يقلل من حدوث الفيضانات والجفاف إلى أدنى حد ممكن؛

[1] مبطوش الحاج، " أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع08، جانفي 2017، ص.160.

[2] Narottam Gan, Environmental Security: Concept and Dimensions, Delhi: Kalpaz publications, 2004, p.04.

[3] Kheryn Klubnikin and Douglas Causey, "Environmental Security: Metaphor for the Millennium", Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations, 2002, p.113.

- ضرورة الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية، التخلص من النفايات بالطرق المناسبة لحماية البيئة؛
- مكافحة الآفات الزراعية والكائنات الحية الدقيقة التي تسبب الأمراض للمحاصيل الزراعية، صيانة المكتبة الجينية التي تضم الجينات الوراثية[1].

مما سبق يمكن القول بأن الأمن البيئي هو مفهوم فرضته الآثار السلبية التي أصبحت تعرفها الحياة الطبيعية بمجموع مكوناتها الحياتية المادية والغير المادية المرتبطة بنظام عيش جميع الكائنات الحية خاصة الإنسان، نتيجة الظواهر البيئية الغير معتدلة وفق الضوابط والقوانين التي تتحكم في الوظائف الطبيعية والرئيسية للنظام البيئي، حيث أخذت هذه الظواهر (التلوث، التدهور البيئي، التغير المناخي، الاحتباس الحراري، التصحر، نقص الموارد...) طابع الخطر والتهديد.

هذا الواقع دفع بمختلف الفاعلين الدوليين إلى تبني العديد من المقاربات من أجل التصدي لهذه الظواهر، وهو ما تجسد من خلال الأمن البيئي الذي يعالج في الأساس علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين الإنسان ومحيطه، حيث أصبح الأمن البيئي يشكل محركا رئيسيا لسلوك الإنسان والدول في العديد من القضايا اليومية الجوهرية.

وبالتالي فإن الأمن البيئي هو مقاربة تضاف لمختلف المقاربات الأمنية، من أجل التعامل مع تهديدات أمنية جديدة اتخذت سمة البيئة والمحيط، حيث تهدف للحفاظ على التوازن القائم في العلاقة بين البشر ومحيطهم بما يسمح باستمرار الحياة على كوكب الأرض بطريقة طبيعية دون الإخلال بالقوانين والنظم التي كانت الأساس في هذه الحياة قبل بروز هذه التهديدات المخلة بعملها، مما يؤدي إلى تهديدات للحياة البشرية بطرق طبيعية ومسلحة ذات طابع جد عنيف كالكوارث والنزاعات المسلحة.

[1] كلود فوسلر و بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة :علاء أحمد إصلاح، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2000، ص.67.

المطلب الثاني: مقاربات الأمن البيئي.

من بين الصعوبات والتحديات التي واجهت مفهوم الأمن البيئي، هي الإطار والمستوى التحليلي الأمني الذي يجب أن يوضع فيه من أجل تحقيق أقصى حد من النتائج العلمية، حيث أن أمننة البيئة واعتبارها مخرجا من مخرجات النقاشات التي عرفتها الدراسات الأمنية، لم يخرج عن هذا السياق، حيث دافعت العديد من التيارات الأمنية البحثية على أولويتها بالأمن البيئي.

إن التطور التاريخي للبحث حول الأمن البيئي أدى إلى خلق العديد من التيارات العقائدية التي تسعى لتفضيل مقاربات بحثية على أخرى من أجل السعي للبحث عن الطرق المثلى لضمان الأمن البيئي، حيث أن هذه العقائد تعكس في الغالب الموقف الخاص لكل كاتب وباحث بخصوص هذه القضايا. حيث أن الأمن البيئي يمكن أن يوجهنا نحو أربع مقاربات رئيسية هي: أمن البيئة في حد ذاتها، أمن الأفراد، أمن الدول وكذا أمن النظام الدولي[1].

كما أن أهم النقاشات التي تهتم بالأمن البيئي تركز تحليلاتها من أجل البحث عن الموضوع الرئيسي لهذا الأمن وأهم الوحدات التي ترتبط به وكذا طبيعة التهديدات التي يعالجها. في هذا الإطار، وفي خضم التطور الكبير الذي عرفته الدراسات الأمنية خاصة تلك المتعلقة بالأمن الوطني وأمن الدولة، فإن الكثير من الباحثين أكدوا في العديد من الدراسات صعوبة تقديم قراءات علمية موضوعها الرئيسي الأمن البيئي خارج إطار الدولة ومكوناتها الرئيسية.

[1] Marie-ange Schellekens-gaiffe, "La sécurité environnementale dans les relations extérieures de l'union européenne : vers une approche intégrée de la prévention des conflits et crises externes ", Thèse pour l'obtention du grade de docteur de l'université de la rochelle, université de la rochelle, France, 2017, p.81.

إن الحجة التي يرتكز عليها أنصار هذا التوجه مفادها أن البيئة يمكن أن تهدد الوحدة الإقليمية للدولة أو تساهم في نشوب أو اندلاع النزاعات بين الدول خصوصا في حالة نضوب الموارد، كما أن البيئة يمكن أن تؤثر في قيادة ونجاح العمليات العسكرية[1].

في إطار هذا الطرح، فإن البعد البيئي لأمن الدولة يتمحور حول النقاط التالية: يعتبر إقليم الدولة هو موضوعه، وهو مرتبط بسيادة الدولة، كما يدخل في التفكير الذي يفيد بأن اللأمن البيئي يرتبط بالتحليل الجيوستراتيجي من خلال تقديم حلول عسكرية[2] للتهديدات الأمنية التي يمكن أن ترتبط بالبيئة.

كما يعتبر **روبرت كابلان** (**Robert kaplan**) من أنصار هذا التوجه الذي دافع عنه في مقاله الشهير **"الفوضى القادمة"**، (**The coming anarchy**) الذي تم نشره سنة 1994م في الدورية الشهرية(**The Atlantic**) ، كما تم عرضه وقراءته في البيت الأبيض، حيث أن هذه الورقة البحثية تتطرق للبيئة كقوة معادية **(Environmental as hostile power)** ، وأن الطبيعة ستعود للثأر ضد النمو السكاني بكل جرأة ولهذا يجب فهم بأن البيئة تعد قضية أمن وطني في القرن الواحد وعشرين[3].

وهذا ما يمكن تصنيفه ضمن النموذج المعرفي الواقعي للعلاقات الدولية في جزئه المتعلق بحقل الدراسات الأمنية، حيث أن الطرح الواقعي شكل جزءا مهما من النقاش القائم في هذا الحقل بين الأنصار الذين يدافعون عن توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أمنية أخرى غير

[1] Lucile Maertens, "La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques", *Fiche de l'Irsem n° 17*, Juin 2012, p.03.

[2] Patrice Bouveret et Luc Mampaey, Sécurité Collective et Environnement, changements climatiques et dégradation de l'environnement, nouveaux enjeux des relations internationales, Bruxelles: Groupe d'Information sur la Paix et la Sécurité, 2008, p.05.

[3] Jon Barnet, op.cit, p.42.

القطاع السياسي والعسكري أو الاستراتيجي والأنصار المرتبطين بضرورة تضييق مفهوم الأمن لهذه القطاعات الأخيرة فقط.

يعتقد **إيلمان** في مقاله الموسم بـ "إعادة تعريف الأمن"، أن تعريف الأمن بمصطلحات عسكرية يقود إلى رسم صورة مزيفة وخاطئة على الواقع الدولي. كما أنه ينطوي على خطرين، فحث الدول على التركيز على التهديدات العسكرية وإهمال ما سواها من الأخطار الأخرى "قد يكون ضارا ويعود عليها بالخسارة. بالإضافة إلى أنه يقلص من أمنها الشامل ويدفعها إلى أن تنخرط في "عسكرة عامة للعلاقات الدولية". فالأمن كما يراه **إيلمان** يكون عرضة للتهديد "عندما يؤدي فعل أو سلسلة من الأحداث إلى تدهور في مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة حادة وسريعة نسبيا، أو يعكس بشكل ذي مغزى الحد من هامش اختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة أو لوحدات غير حكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها".

من خلال هذا الطرح تتجلى لنا النظرة التوسعية لدى **إيلمان** فهي تأخذ بعين الاعتبار التهديدات غير العسكرية التي تتحدى الأمن الوطني وبخاصة تلك التهديدات التي تحد من الخيارات المتاحة للدولة ومنها الكوارث الطبيعية والنزاعات المرتبطة بالندرة وكذا الزيادة السكانية. في حين ركزت **ماثيوز** ببساطة على أهمية المسائل الإيكولوجية للأمن الوطني ورأت أن التطورات العالمية الحالية توحي بالحاجة إلى تعريف أكثر اتساعا للأمن الوطني بإدراج المسائل الخاصة بالمصادر والبيئة والسكان[1].

[1] قسوم سليم، "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جانفي 2014، ص-ص. 90 -91.

إن فكرة علاقة البيئة بالأمن الوطني ليست وليدة اليوم، بل تعود جذورها إلى المدن اليونانية التي كانت تتنافس فيما بينها بحثا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد من أجل تحقيق مزيد من الأمن لأن التبعية كانت تجعلها في موقف ضعف أمام المدن الأخرى[1].

وبالتالي فإن البيئة ترتبط ارتباط وثيقا بالأمن الوطني باعتبار أن أي تهديد يمس بها سيؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستقرار الدولة ووحدتها، فإذا كان الأمن يشكل مصلحة عليا للدولة، فإن هذه المصلحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الوطني الذي يستلزم وفرة في الموارد الطبيعية التي توفر حاجيات هذا الاقتصاد، وأي ندرة فيها من شأنه أن يخلق حالة من عدم الاستقرار في وسط المجتمع ما من شأنه أن يغذي حركات احتجاجية قد تتخذ الطابع العنيف المفضي إلى نزاعات قد تكون محلية أو الدولية.

وهناك العديد من الأوجه الأخرى التي توضح العلاقة الوطيدة بين الأمن البيئي والأمن الوطني، كالنزاعات التي يغذيها التنافس على الموارد الطبيعية في البر والبحر كالمياه ومصادر الطاقة، وكذلك الأثار التي يسببها التغير المناخي على المجتمعات وما ينتج عنها من حركات هجرة واضطرابات اجتماعية... كل هذه المظاهر تجبر الدولة على تبني سياسة أمنية سلمية وعسكرية لمجابهتها والحد منها.

إن التزايد الكبير في عدد الاتفاقيات التي أصبحت تشهدها السياسة الدولية حول البيئة، يدعم هذا الطرح، حيث أن الدول في سعيها لتحقيق أمنها الوطني الشامل أصبحت تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي الذي أصبح محددا من محددات سياستها الخارجية وتوجهاتها الدبلوماسية، حيث شكلت البيئة في العديد من المرات موضوع تقارب أو تباعد بين الدول، كالاختلاف

[1] Rita Floyd and Richard A. Matthew, Environmental security; approaches and issues, London and New York: Rotledge, 2013, p.03.

الكبير الذي حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بخصوص اتفاق باريس حول المناخ على سبيل المثال.

إن المقاربة البيئية للأمن الوطني لم تلقى الإجماع المطلق بين الباحثين لعدة اعتبارات، أهمها تلك المتعلقة بتجاوز الدراسات الأمنية لمفهوم الأمن الوطني كمفهوم وحيد ومطلق يرتكز على التخلص من الخوف أو العدو، حيث يرى الكثير من المهتمين أن الأمن البيئي الوطني لا يقدم ولا يحدد عدوا معينا واضح المعالم يشكل خطرا على الدولة.

وهو الأمر الذي شجع على اعتماد المقاربة الأمنية البيئية في إطار الأمن الإنساني لمعالجة مختلف التحديات التي تفرضها التهديدات البيئية، حيث يعتبر الأمن البيئي أحد الأبعاد السبعة الرئيسية للأمن الإنساني كما تم التطرق إليه في تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1994م عن الأمم المتحدة.

وبالتالي فإن هذه الأبعاد بما فيها البيئة تعتبر عاملا حاسما ورئيسيا في أمن الفرد واستمرار حياته من خلال التحرر من الخوف والجوع.

إنّ انعدام الأمن البيئي له أثر مدمّر على باقي أبعاد الأمن الإنساني، كالأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن السّياسي، والأمن الثّقافي، ممّا يخلق سلسلة من الاختلالات المتعدّدة داخل الدّولة بفعل التّرابط بين كلّ الأبعاد، ولأنّ تهديدات الأمن الإنساني مترابطة، فإنّ تهديد بعد واحد من أبعاد الأمن الإنساني يؤدّي إلى تهديد كلّ الأبعاد، على سبيل المثال: إذا كان هناك انعدام للعدالة في إدارة وتوزيع الموارد، فإنّه تكون هناك فئة مهمّشة لا تحصل على الغذاء الكافي أو الرّعاية الصّحية اللاّزمة، ممّا يؤدّي إلى الفقر الذي يؤدّي إلى انعدام التّعليم، وعندما يلجأ النّاس إلى البيئة لسّد حاجاتهم ولتوفير الدّخل، وبحكم جهلهم فإنّهم يقومون بنشاطات لا

تراعي البيئة، ممّا يسبّب التلوث البيئي أو الاستنزاف الجائر للموارد البيئية، ممّا يؤّثر سلبا على أمن الإنسان الغذائي والصّحي والبيئي والإقتصادي[1].

يؤثر التدهور البيئي، وتغير المناخ، مع مظاهر مثل التصحر، والجفاف، وموجات الحرارة، والفيضانات، وإزالة الغابات، وتآكل التربة، وتلوث الغلاف الجوي والمائي والبحري، على الوجود وسبل العيش، ويزيد من انعدام الأمن. كما يمكن أن تؤدي العوامل الاجتماعية والسياسية مثل الهجرة القسرية والنزاعات المسلحة إلى تفاقم ظروف تدهور الأراضي وتعرية التربة والتصحر، حيث تؤثر الخسارة اللاحقة في الأراضي الصالحة للزراعة سلبًا على توزيع الغذاء والحصول عليه، مما يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الإنساني على الصعيدين الإقليمي والعالمي[2].

وبالتالي فإن الأمن البيئي من هذه الزاوية التي تجعل الفرد أو الإنسان وحدة التحليل الرئيسية تؤكد على ترابط تسلسلي بين جميع مكونات الأمن الإنساني وجوهرها البيئي الذي يجب حمايته من أجل عدم اختلال أنظمته التي تؤثر مباشرة على الأبعاد الأخرى ما قد يهدد جوهر الحياة البشرية.

فيما يتعلق بمسألة التهديدات البيئية للأمن الإنساني، والتي أشار إليها **سنجيف خاغرام (Sanjeev Khagram)** في مقاله بعنوان: "من البيئة والأمن الإنساني إلى الأمن المستديم والتنمية"، **(From the environment and humain security to Sustainable Security and Development)** هي أن دراسة قضية التغيرات البيئية وتهديداتها للأمن الإنساني تتميز بأربع مميزات :

- تعدد التأثيرات؛

- تعدد المواضيع؛

[1] جعفري مفيدة؛ "البيئة والأمن"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2013 – 2014، ص. 89.

[2] Unesco, La Sécurité Humaine, Approches et Défis, Paris: Unesco, 2009, p.40.

- تعدد المستويات؛

- تعدد الآثار زمنيا[1].

هذا الطرح بشكل عام دعا إليه أيضا المشاركون في تحرير تقرير لجنة الأمن الإنساني التابعة للأمم المتحدة سنة 2003م، والتي يعتبر الدبلوماسي الجزائري الأخضر الابراهيمي أحد أعضائها، من خلال دعوة العالم والمجتمع الدولي إلى ضرورة جعل الأمن الإنساني حقيقة واقعية بهدف معالجة حقوق الفقراء في الأرض وإعطائهم العمل والرعاية الصحية اللائقة وضمان حقهم في الموارد الأخرى خاصة الفئات المستضعفة كالمعوقين والنساء وغيرهم. بالنسبة للعديد من أولئك الذين شاركوا وجهات نظرهم مع اللجنة، فإن الأمن الإنساني تم فهمه فيما يتعلق بـ "الاحتياجات الأساسية للحياة كالعمل المأجور، والسكن، والصحة، والتعليم، والغذاء، الماء ... هذا هو الشغل الشاغل للأمن بالنسبة للشخص العادي في البلدان النامية. وبالتالي فإن كل هذا لن يتحقق إلا من خلال الأمن البيئي الذي لا يمكن فصله عن التنمية المستدامة حيث أنها مرتبطان ببقاء الإنسان والمجتمع وكذا إدارة الموارد الطبيعية[2].

علاوة على ذلك لا يمكن القول أن التغير البيئي يقوض الأمن الإنساني بمعزل عن عدة عوامل اجتماعية أخرى مثل: الفقر، درجة الدعم، أو التميز الذي تتلقاه المجتمعات من الدولة، فعالية عملية صنع القرار، ودرجة التوافق الاجتماعي داخل وبين الجماعات المنكشفة، هذه العوامل تعمل على الحد من قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع التغيير البيئي[3].

وبالتالي فإن المقاربة الإنسانية للأمن البيئي تعتمد في مجملها على جميع العوامل والتفاعلات التي تحيط بالعلاقة بين الإنسان وبيئته بما يسمح له بالعيش متحررا من الخوف

---

[1] بوسطيلة سميرة، مرجع سبق ذكره، ص.111.

[2] Commission on Human Security, Human Security Now, New York: United Nations, 2003, P.150.

[3] خلاف عبد الرحيم، سمرة بوسطيلة، "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.09، جويلية 2016، ص67.

والحاجة والتهديد، في الحاضر والمستقبل، وفق أطر ومفاهيم تنموية تكفل حق الأجيال القادمة وتحفظ المصلحة المشتركة للإنسان والبيئة، حيث أن الأمن البيئي وفق هذه المقاربة ارتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة.* بمختلف أبعادها باعتبارها الأداة التي يتحقق منها الغرض الرئيسي من الأمن البيئي.

زيادة على المقاربة الوطنية والإنسانية للأمني البيئي، نجد العديد من الأعمال البحثية التي دافعت على البيئة كموضوع رئيسي للأمن البيئي، من خلال التأكيد على أن الأمن البيئي يسعى لحماية البيئة بمختلف أنظمتها ومواردها من العواقب السلبية التي تنتج عن نشاط الإنسان.

في هذا الإطار يتكون الأمن البيئي من ثلاث عناصر رئيسية هي كالتالي: الاستغلال الدائم للموارد المتجددة والغير المتجددة، حماية مختلف مكونات البيئة من ماء وهواء وتربة من التلوث والعنصر الثالث هو التقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر المرتبطة بالنشاط الصناعي، حسب أرثر ويستينق فإن مجال تطبيق الأمن البيئي من خلال هذه المقاربة يشمل كل المشاكل المتعلقة بحماية واستخدام البيئة[1].

إن هذا المدخل أو المقاربة للأمن البيئي يصطلح عليه بالأمن الإيكولوجي والذي يعتبر بعدا رئيسيا أيضا من أبعاد الأمن البيئي، المقصود به، حسب **دوني بيغاج** (**Dennis Pirage**)، هو استمرار التوازن الديناميكي بين المجتمع الإنساني والموارد والخدمات التي تقدمها الطبيعة والكائنات

* ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند.
وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها."
ويركز هذا التعريف ضمنيا على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تستحق أن تُولَى أهمية كبرى؛ وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة.

[1] Michel Frédérick, op.cit, p.785.

الحية الدقيقة التي يمكن أن تكون مسببة للأمراض والأنواع الحيوانية الأخرى وكذا باقي المجتمعات الإنسانية، كل هذا يمثل عناصر نظام بيئي.

وبالتالي فإن الأمن البيئي يبحث في استمرار الاستقرار أو التوازن بين هذه المكونات، حيث أن حالة اللاأمن في هذا الإطار يمكن قياسها من خلال مختلف المؤشرات المتعلقة بالوفيات الناتجة عن الأمراض الطبيعية، المجاعة، النزاعات، نسبة العمر. أما بخصوص غياب التوازن في هذه العلاقة والمفضي إلى حالة اللاأمن الإيكولوجي يمكن أن تساهم فيه النشاطات الإنسانية أكثر من الطبيعة في حد ذاتها[1].

إن هذه المقاربة التي أخذت حيزا مهما من التحليل والدراسة في إطار الأمن البيئي، كان لها إسهام مهم في تطوير هذا المفهوم، حيث تطرقت لجانب جوهري لم يلقى نفس درجة الاهتمام في المقاربات الأخرى ألا وهو البعد المادي والفزيائي للبيئة بمختلف أنظمتها.

حيث أن الاهتمام بحماية البيئية من مختلف المخاطر الإنسانية كالتلوث والصيد العشوائي واستنزاف الموارد والتي من شأنها الحاق ضرر كبير بالقوانين التي تحكم دورة الحياة لمختلف الكائنات الحية المجهرية والمرئية، وكذا الكوارث الطبيعية كالبراكين والفيضانات والتصحر والزلال، يشكل أولوية هذه المقاربة عكس المقاربات الأخرى التي تبحث في تأمين وحدات أخرى كالفرد والدولة كأولوية قبل البيئة الطبيعية.

إلا أن هذا لا يمكن فصله واستبعاده عن أمن الفرد باعتباره عنصرا مهما في الوسط البيئي وبالتالي فإن أي تقدم يتم إحرازه في هذا المجال من شأنه أن يعزز التوزان البيئي بين الفرد ومحيطه سواء الطبيعي أو الاجتماعي وهو ما ينعكس أيضا على الاستقرار وأمن الدولة.

[1] Marie-Ange and Schellekens-Gaiffe, op.cit, p. 86.

من بين المقاربات أيضا التي تم من خلالها معالجة الأمن البيئي نجد مفاهيم الأمن الدولي والعالمي وكذلك الجماعي، حيث أنه كلها مفاهيم، رغم بعض الاختلافات فيها، إلا أنها تتجاوز مفهوم الأمن الوطني وتركز على أمن المجموعة الدولية سواء جهوية أو إقليمية أو عالمية، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة باعتبار أنها لا تفرق بين الحدود الوطنية للدول.

حيث أن الكثير من التهديدات والكوارث البيئية سواء تلك التي تسبب فيها الإنسان أو الطبيعة التي حدثت في مواقع جغرافية تابعة لدولة معينة كانت لها آثار سلبية على دول أخرى سواء مجاورة أو بعيدة، وهو الأمر الذي جعل المجتمع الدولي يفكر بطريقة جماعية لمواجهة هذه التحديات باعتبار أن آثارها دائما ما تكون جماعية.

إن ما اصطلح عليه الأمن البيئي العالمي، هو مفهوم أصبح من المجالات الأكثر إثارة عالميا، لأنه يتعلق بتهديد مشترك لكل البشر، ولا يتعلق بدولة معينة، وإنما العالم كله، وأصبح هناك ارتباط كبير بين تدهور البيئة وتحقيق الأمن الذي يتطلب مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة عن التلوث، والجفاف والاحتباس الحراري، إضافة إلى معالجة الندرة في الموارد الطبيعية، خاصة الطاقة والمياه .كما أن المشكلات البيئية أصبحت تعد إحدى القضايا الرئيسية، التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد، أو من حيث ضمان بيئة سليمة للبشرية، وهو ما يبين أهمية الارتباط بين البيئة والأمن العالمي، حيث أن الضغط البشري على البيئة، يشكل اليوم أحد أهم القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدول والأمن العالمي[1].

إن أفضل دليل على ذلك هو الزخم الكبير الذي أصبحت تعرفه الأجندة الدولية حول القضايا البيئية على جميع المستويات الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية والثقافية، حيث لم يعد يمر يوم دون تنظيم اجتماع دولي أو إقليمي تشكل فيه البيئة أحد القضايا المعالجة،

[1] محمد مجدان، "الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع.08، جوان 2017، ص.50.

وهذا زيادة على القمم والمؤتمرات العالمية السنوية التي تشرف عليها منظمة الأمم المتحدة من خلال مختلف وكالاتها وبرامجها المختصة.

إلا أن تحقيق هذه المقاربة على أرض الواقع تواجهه العديد من التحديات المرتبطة بطبيعة السياسة الدولية خاصة فيما يتعلق بتعارض المصالح بين الدول والمنافسة فيما بينها بخصوص الحصول على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة وكذا الاختلاف الكبير في طرق معالجة القضايا البيئية والتباين في الوسائل والإمكانيات. كل هذا جعل من الأجندة البيئية العالمية المرتبطة بالأمن البيئي، تشهد اختلالات وتقلبات من شأنها التأثير على مستقبل البيئة في العالم.

إن هذه المقاربات التي تم التطرق إليها، تعبر عن الاهتمام الكبير الذي يلقاه الأمن البيئي كمفهوم جديد في حقل الدراسات الأمنية كما تعد انعكاسا واضحا لاتجاهات وتقلبات العلاقات الدولية، وبالتالي فإنه رغم هذه الاختلافات في معالجة القضايا المرتبطة بالأمن البيئي، إلا أن هذا يمثل أمرا إيجابيا للدراسات الأمنية البيئية من خلال تقديم قراءات نقدية تسمح بإثراء هذا المجال من الأمن بما يخدم المصحلة المشتركة لمختلف الفواعل المرتبطة بهذا الموضوع.

المطلب الثالث: علاقة التهديدات الأمنية البيئية بالاستقرار.

يعتبر الاستقرار من أكثر المفاهيم بديهية وشيوعا واستعمالا في الوسط الإنساني وهذا لارتباطه الوثيق بتطور الحياة واستمرارها، حيث تجمع كل المعاجم اللغوية على تعريف الاستقرار لغتا بأنه الثبات وعدم حصول تغيرات على وضع معين وفق القواعد والقوانين التي تسيره سواء بفعل إرادي داخلي أو خارجي ومن مرادفاته الثبات، الهدوء والسكون وهو ما ينطبق على الطبيعة في بعدها الجامد أو المتحرك وكذا المجتمع.

إن الاستقرار يشكل المصلحة القصوى والغاية السامية لمختلف المجتمعات الإنسانية، حيث تسعى إلى ضبط أنظمتها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية بما

يضمن لها الاستقرار في عيشها وتطورها، كما اهتمت العديد من العلوم الاجتماعية بالعوامل التي من شأنها أن تهدد الاستقرار الإنساني وذلك من خلال ضبط كل التهديدات الأمنية وتحديد مدى ارتباطها وتأثيرها على الاستقرار.

إن عكس الاستقرار هو اللاستقرار والمقصود به هو تردي أو غياب الأمن بكل أبعاده ومستوياته التحليلية، فمن مظاهر اللاستقرار نجد الإرهاب والنزاعات والحروب الأهلية والجريمة المنظمة والكوارث الطبيعية والهجرة والعديد من المظاهر الأخرى التي تؤثر سلبا على استقرار المجتمعات.

في كتابهما المعنون **بالعنف البيئي (Violent Enivornments)**، يقول الباحثان **ميكائيل ووتس ونانسي لي بيلزو** (**Michael Watts and Nancy Lee Peluso**) أنه وبدون نقاش، أهم دراستين بشكل عام في هذا الإطار هما الدراستين اللتان أثمرتهما مشروعين بحثيين مقارنين، أحدها بقيادة السويسري **قنتر بيشل** (**Gunther Baechler**) ، والثاني بقيادة الكندي **تاد هومر ديكسون** (**Tad Homer-Dixon**).

أما بخصوص مشروع بيشلر للنزاعات البيئة **(Baechler's Environmental Conflicts Project ENCOP)**، فهو يشمل أربعين حالة أما مشروع ديكسون المعنون بمشروع التغير البيئي والنزاع الحاد **(Homer-Dixon's Environmental Changer and Acute Conflict Project, ECACP)**، فقد شمل دراسة ستين حالة. حيث أن هذين المشروعين يعدان أساس البناء النظري للعديد من الأعمال النظرية في الدراسات البيئية وحجر الزاوية للنقاشات والتدخلات السياسية.

إن أهم ثلاث أجزاء من مشروع (**ENCOP**) والتي نشرت في سنتي 1996م و1997م قدمت تصنيفا للنزاعات (الداخلية، الدولية، العالمية) والهجرة والنزاعات على المياه وما إلى ذلك فيما يسمى بمناطق الأزمات. النتيجتان المحوريتان لهذا المشروع هما أن التدهور البيئي يؤدي إلى نزاعات

وصراعات عندما تتوفر تصدعات اجتماعية نتيجة التنافس حول القوة السياسية والاجتماعية والعرقية والسلطة الداخلية، وأن هذا العنف يتطلب أيضا مزيجا من العوامل كالدول الضعيفة والأجهزة التنظيمية السيئة وكذا التمييز البيئي والتحالفات والنزاعات القائمة.

أما المشروع الذي قاده ديكسون مع باحثين آخرين مثل **جيسيكا بليت (Jessica Blitt)**، فهو يتمحور حول مفهوم أساسي وهو الندرة البيئية **(Environmental Scarcity)** والتي يقصد بها ندرة الموارد المتجددة، حيث حدد لها ثلاث أشكال سببية وهي التدهور، زيادة الطلب، التوزيع الغير عادل للموارد وبالتالي فإن حضور أي سبب من هذه الأسباب الثلاث بإمكانه أن يساهم في العنف المدني عبر التقاط الموارد غالبا من طرف النخبة أو التهميش الايكولوجي للشعوب الضعيفة[1].

في كتابه المعنون بـ **"البيئة، الندرة والعنف"**، **(Environment, Scacricty, and Violence)**، يقول هومر ديكسون إن المشكل في دراسة كيف يؤثر الاضطراب البيئي على النزاعات وحتى الأمن هو أنه موضوع جد واسع. حيث يضيف بأن الاضطراب البيئي يمكن أن يساهم في النزاعات مثله مثل الحرب والإرهاب والمشاكل الدبلوماسية والتجارية، كما يمكن أن يكون له دور سببي كبير في بعض الحالات المتعلقة بالنزاعات وفي حالات أخرى يمكن أن يكون له دور تقريبي وبعيد نوعا ما بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية وفيزيائية[2].

كما أن كابلان في مقاله الشهير الذي أشرنا إليه سابقا "الفوضى القادمة"، استدل بما قدمه هومر ديكسون في قوله "بأننا بحاجة إلى إعادة الطبيعة إلى الداخل". كما يضيف نقلاً عن **دانيال ديودني (Daniel Deudney)**، رائد آخر وخبير في الجوانب الأمنية للبيئة: "علينا أن نتوقف

[1] Michael Watts and Nancy Lee Peluso, Violent Environments, London: Cornell University Press, 2001, p.13

[2] Thomas F. Homer-Dixon, Environment, Scarcity, and Violence, New Jersey: Princeton University Press, 1999, p.01.

عن فصل السياسة عن العالم المادي كالمناخ والصحة العامة والبيئة". يقول هومر ديكسون أيضا: "لقد كنا كذلك لفترة طويلة جدًا أسرى النظرية "الاجتماعية-الاجتماعية"، التي تفترض وجود أسباب اجتماعية فقط للتغييرات السياسية، دون الأسباب الطبيعية أيضًا. ظهرت هذه العقلية الاجتماعية-الاجتماعية مع الثورة الصناعية التي فصلتنا عن الطبيعة. لكن الطبيعة تعود بالانتقام، وهذا مرتبط بالنمو السكاني. وسيكون لها تداعيات أمنية لا تصدق[1].

إن هذه المقاربة التي تنتقد بشكل صريح الاعتماد على الاسباب الاجتماعية فقط لتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية بما فيها غياب الاستقرار، تبين مدى أهمية العوامل الطبيعية والمادية في حدوث الظواهر الاجتماعية، وبالتالي فإن مختلف الآثار الناجمة عن التهديدات الأمنية البيئية هي نتيجة التفاعلات التي تحدث بين المجتمع والطبيعة.

لقد عمل هومر ديكسون على التحقق مما إذا كانت الندرة البيئية (كمتغير مستقل) يمكن أن تتسبب في حدوث نزاع عنيف (كمتغير تابع) في السياسة العالمية. فمن جهة، جادل "هومر ديكسون" على غرار "كابلان" و"كلير" بأن الاضطرابات البيئية تتسبب بشكل متزايد في العنف: "سيشهد العالم في العقود المقبلة تزايدا مطردا في احتمالات حدوث النزاعات العنيفة، التي تسببها –على الأقل جزء منها– الندرة البيئية ومن جهة أخرى، كان يسعى إلى تطوير مقاربة تكون دقيقة من الناحية المنهجية، لفهم التعقيد الذي يشوب أطروحة البيئة-النزاع، أولا: جادل هومر ديكسون بأن العلاقة السببية بين التدهور البيئي والنزاع العنيف ليست مباشرة كما يفترض بعض الكتاب مثل كابلان وكلير. اما المشاكل البيئية يمكن أن تصاحب بنزاع عنيف، لكن في رأيه "ليست سببا ضروريا ولا كافيا" لحدوثه. ثانيا: وفي حين أن حروب الموارد ما بين الدول قد تبدو من البديهيات بالنسبة للبرادايم الواقعي، إلا أن هومر ديكسون، وعلى عكس كلير، يعتقد بأنه لا توجد في الواقع أية أدلة تؤكد بأن الندرة البيئية هي السبب الرئيسي لأغلب الحروب ما بين

[1] Robert D. Kaplan, op.cit, p.04.

الدول. إضافة إلى ذلك، وبنظرة مختلفة عما طرحه كابلان، فإن هومر ديكسون يقول بأن اشتمال العنف شمال–جنوب على التدهور البيئي هو أيضا غير وارد. وبدلا من ذلك، فإنه يفضل القول بأن العوامل البيئية تتسبب بطريقة غير مباشرة في الصدامات الإثنية، والصراع الأهلي داخل الدول، كما يتضح من النزاعات الأخيرة في جنوب أفريقيا، المكسيك، الباكستان، الهند والصين، على سبيل المثال في جنوب أفريقيا أدى النقص المزمن في الأراضي، المياه والأخشاب إلى هجرات داخلية، من قبل عدد من الفقراء السود، وإقامة مستوطنات عشوائية حول المدن الكبرى مثل: جوهانسبورغ. وهذا ما أدى بدوره إلى خلق ظروف تنافس وعداء وعنف ما بين الإثنيات حول الموارد الأساسية، والشيء نفسه حدث مع الفقراء الذين يسكنون الأرياف الباكستانية، والذين هاجروا إلى كاراتشيو حيدر اباد؛ ما أدى إلى توترات وعدم استقرار اجتماعي في الباكستان[1].

في هذا الإطار ذهب الكثير من الباحثين إلى التأكيد على أن التهديدات الأمنية البيئية تعد سببا رئيسيا من أسباب مظاهر اللاستقرار في العالم، حيث تتسبب هذه التهديدات ببعدها البيئي والطبيعي في خلق حالة من الشعور بالخوف واللأمن المفضي لغياب الاستقرار بمختلف المظاهر السلبية المرتبطة به ونتائجها الوخيمة على الدول والأفراد والمجتمعات.

إلا أن توضيح وشرح العلاقة والروابط القائمة بين المظاهر التهديدية البيئية والاستقرار، لم يكن أبدا بالأمر الهين، سواء لدى الباحثين والعلماء أو السياسيين والدبلوماسيين، حيث أن النقاش حول هذا المجال لا زال قائما من أجل إثبات او نفي علاقة البيئة بالاستقرار.

إضافة إلى كل هذا، نجد أنه من التقارير والبحوث التي عالجت هذه الإشكالية، **التقرير التقيمي الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (Groupe d'Experts Intergouvernemental sur l'Evolution du Climat)** أين لم يتم استخدام مصطلح

[1] محمد عبد الرحيم خالف وسمرة بوسطيلة، " الأمن البيئي من منظور الأمن إنساني"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.09، جويلية 2016، ص.64.

تهديد(Menace)، لكن تم توظيف مصطلحات أكثر علمية وحيادية كمصطلح **التأثير (Impacts)** أو **الآثار السلبية (Effets négatifs)**، والغاية من توظيف مصطلح تهديد هو دوره كجسر نحو عالم الأمن بسبب خطورة وحجم تأثيرات التغيرات المناخية، التي من شأنها خلق توترات قادرة بدورها على خلق نزاعات. وهذا حتى وإن كانت جميع عواقب التغيرات المناخية غير خطيرة إلا أنها يمكن أن تكون كذلك على المدى الطويل[1].

من جانب آخر تشير وزيرة البيئة الفرنسية السابقة السيدة **سيجولين رويال (Ségolène Royal)** وأحد المساهمين الرئيسيين في اتفاق باريس حول المناخ، أن أهم النقاشات حول الأمن البيئي اليوم تهتم بالمخاطر المرتبطة بالتغيرات البيئية والتي من شأنها تهديد الوحدة الترابية للدولة أو إثارة نزاعات بين الدول خاصة في حالة ندرة الموارد. حيث يضاف لهذه النظرة الكلاسيكية للآثار الأمنية، الفقر التدريجي لبعض المجموعات السكانية واللأمن الغذائي والتهجير القصري إلخ.

كما تضيف بأن آثار التغيرات المناخية اليوم على الأمن والسلم الدوليين تبدوا واضحة بدون ضبابية، مستدلة في ذلك بدراسة نشرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تشير إلى أنه في 23% من النزاعات الإثنية في العالم، تم ملاحظة حوادث بيئية كموجات الجفاف الحادة أشهرا قبل اندلا ع النزاع. جزء كبير من النزاعات الحالية في سوريا وفي العراق وفي أفغانستان وفي الصومال كان بسبب موجات الجفاف الخطيرة، كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال 241 نزاع عرفه العالم بين سنة 1980 و2010م، 9% منها كانت بعد انهيار بيئي تمثل في موجات جفاف أو حر شديدة[2].

إن كل هذه المؤشرات التي تستبق مظاهر عدم الاستقرار، سواء تعلق الأمر بنزاعات عنيفة داخلية أو خارجية هناك من يصطلح عليها بالاضطراب البيئي والذي يمكن أن يمثل سلسلة ربط

[1] Henri Leval, "La sécurité environnementale : combien de divisions ?", op.cit, p.03.
[2] Ségolène Royal, Rapport sécurité et climat, Ministère de l'Environnement de l'Energie et de la Mer, Paris: Novmebre 2016, p.03.

سببية لنزاع ما أو حتى محفز مع وجود عوامل أخرى مثل الفقر غياب العدالة، التدهور البيئي والتي يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض بطرق معقدة وفعالة[1].

إن هذه التفاعلات التي تتم بين مختلف العوامل والتهديدات الأمنية البيئية المفضية لغياب الاستقرار تم تحديدها من طرف بعض الباحثين في أربع مسارات مترابطة فيما بينها، كالروابط بين التهديدات الأمنية البيئية والنزاعات. حيث تم تحديدها في دراسات بخصوص مناطق في شرق، غرب وجنوب القارة الإفريقية وكذا الجنوب الشرقي للقارة الأسيوية.

إن هذه المسارات الأربعة تبين العلاقة بين التغيرات المناخية وتأثيرها على الأسباب العميقة وديناميكية النزاعات العنيفة. هذه المسارات تتمثل في: سبل ووسائل ومصادر العيش، الهجرة والتنقل، تكتيكات الجماعات المسلحة ودور النخب[2].

أما بخصوص المسار الأول المتعلق بمصادر العيش الخاصة بالإنسان خاصة منها الحيوية كالماء والغذاء والمبيت فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة وهو ما يجعلها غير آمنة في حالة وجود تهديدات بيئية من شأنها تجعل الحصول أو الوصول إليها صعبا أو تصبح نادرة، ما يخلق منافسة كبيرة بين الأفراد عليها من أجل السيطرة على مصادرها وتأمينها وهو ما قد يخلق مواجهات غالبا ما تكون مسلحة بين المجموعات السكانية وهو ما حدث في العديد من المناطق في العالم خاصة تلك التي تعاني من التصحر والجفاف كالقارة الإفريقية.

إن هذا الوضع هو ما قد يساهم في خلق المسار الثاني المتمثل في الهجرة والتنقل، بحيث أن المجموعات السكانية بمجرد شعورها بندرة الموارد الأساسية للعيش وأنها لم تصبح تتجدد بالشكل الكافي الذي يضمن عيش أفرادها ستبدأ بالبحث عن أماكن من شأنها توفير سبل العيش عن طريق الهجرة والتنقل في أماكن تكون فيها الظروف البيئية ملائمة للعيش. في هذا الصدد لا يخفى علينا المشاكل

[1] Patrice Bouveret et Luc Mampaey, Op. cit , p.08.
[2] Malin mobjörk, florian krampe and kheira tarif, "Pathways of Climate Insecurity: Guidance for Policymakers", SPRI policy brief, November 2020, p.p.02-05.

الأمنية التي طالما تسببت فيها الهجرة كالصدمات العنيفة بين المجموعات المهاجرة والسكان الأصليين من أجل الموارد الطبيعية وكذا المعاناة الكبيرة التي يعاني منها المهاجرون.

في هذا الإطار، يجدر التطرق **للهجرة البيئية (La migration environnementale)** أو **المهاجرين البيئيين (Les migrants environnementaux)** حيث يطلق هذا المصطلح حسب منظمة الهجرة العالمية على الأشخاص أو مجموعة الأشخاص الذين لأسباب متعلقة بتغيرات بيئية تدريجية أو مفاجئة يجدون أنفسهم ملزمين على مغادرة مساكنهم مؤقتا أو نهائيا داخل البلاد أو خارجها[1].

المقصود بالمسار الثالث والمتمثل في تكتيكات الجماعات المسلحة هو دور العوامل البيئية في تمركز وتنقل الجماعات المسلحة ونشاطها، حيث أثبتت العديد من التجارب في العالم أن الجماعات المسلحة تسعى دائما للسيطرة على مصدر الموارد الطبيعية التي تمول بها نشاطها كسيطرة الحركات المسلحة في الكونغو على مناجم الألماس والذهب أو سيطرة حركة طالبان في أفغانستان سابقا على العديد من مناجم المعادن النفيسة، كما تستغل المجموعات المسلحة الظروف المناخية الصعبة أيضا لصالحها، من خلال تجنيد الشباب المستقرين في مناطق معروفة بندرتها البيئية بسب نقص الموارد والتصحر والجفاف، مستغلين ظروف الفقر والعيش الصعب لهذه الفئة.

المسار الرابع المتعلق بدور النخب يقصد به مدى تجاوب النخب السياسية والاقتصادية والمجتمعية الرسمية مع مختلف المخاطر والتهديدات البيئية، بحيث أن الاستجابة السريعة من خلال سياسات استباقية من شأنه تجنب الآثار السلبية لهذه التهديدات على الدولة والمجتمع، لكن في بعض الأحيان فإن التسيير الخاطئ من طرف النخب لهذه التهديدات من شأنه أن يخلق نعرات ونزاعات عنيفة كالتوزيع الغير العادل للموارد الطبيعية أو التسبب في كوارث بيئية من خلال التصنيع المفرط الذي يتسبب في نفاذ الموارد دون التفكير في حق الأجيال المستقبلية.

[1] Susanne Melde, Migration, environnement et changement climatique : Données à l'usage des politiques (MECLEP), Organisation internationale pour les migrations (OIM), juillet 2014, p.14.

إن هذه المسارات الأربع وإن كانت تمثل أحد أهم الطرق البحثية للتطرق للعلاقة بين التهديدات الأمنية البيئية واللاستقرار، إلا أنها لا تعتبر الوحيدة، حيث يمكن اعتماد العديد من الطرق والتحليلات الأخرى، باعتبار ان التهديدات الأمنية البيئية لا يمكن حصرها في درجتها وحدتها حيث تختلف من منطقة لأخرى، كما تتباين درجة تأثيرها على المجتمعات لأسباب عديدة تتمثل أساسا في قدرة هذه المجتمعات على مجابهة هذه التهديدات ومدى تطويرها لوسائل وأدوات تسمح لها بالتكيف مع الأوضاع البيئية الجديدة.

يقول فليب كارمر في كتابه "إعادة تفكير الحماية البيئية، مقاربة طبيعية من أجل الطبيعة"، بأن التدهور البيئي يستطيع أن يقود إلى نزاعات عبر العديد من الطرق. التدهور البيئي يمكن أن يغير موازين القوى بين الدول سواء على المستوى الجهوي أو الدولي كما يمكنه أن يؤدي إلى اللاستقرار. الندرة البيئية تزيد من الفوارق بين الفقراء والأغنياء[1].

هذا كله يدفعنا للتسليم بأن الدراسات الأمنية البيئية شهدت نقاشات محتدمة، حيث وإن بدى واضحا مدى الاختلاف بين المهتمين بهذا الموضوع بخصوص درجة تأثير التهديدات الأمنية البيئية على الاستقرار إلا أن هناك شبه اتفاق تام بأن العوامل البيئية بمختلف أصنافها ومظاهرها تشكل سبب مباشرا أو غير مباشر في زعزعة استقرار المجتمعات والدول.

[1] Phillip F. Cramer, Rethinking Environmental Protection, A natural approach to Nature, United States of America: Lexington Books, 2000, p.25.

الفصل الثاني: إشكالية الاستقرار في إفريقيا في ظل التهديدات الأمنية البيئية.

لطالما ارتبط اسم القارة الإفريقية بمظاهر الفقر والجوع والحروب والتخلف في مختلف المنابر الإعلامية والسياسة في العالم، حيث أن الصورة القاتمة التي اتسمت بها القارة الإفريقية يرجعها الكثير من الباحثين إلى سبب رئيسي، هو معضلة الاستقرار التي ما فتأت تفارق الشعوب الإفريقية في جميع أنحاء القارة.

لا يخفى على الجميع أن القارة الإفريقية هي أكثر المناطق في العالم تسجيلا لعدد الحروب والنزاعات سواء الداخلية أو الخارجية وما يرتبط بها من ظواهر أمنية تهديدية كالإرهاب والجريمة المنظمة بجميع أبعادها والهجرة وتجارة المخدرات، ما جعل المجتمعات الإفريقية تعيش في دوامة من اللاستقرار انعكست سلبا على تطور وازدهار القارة مقارنة بالقارات الأخرى.

إن هذا الوضع وإن كانت أسبابه الرئيسية واضحة وبادية لكل المهتمين بمشكلة الاستقرار التي تعاني منها القارة، فإن المختصين في الشأن الإفريقي والهيئات الدولية الرسمية والغير الرسمية يجمعون على أن الوضع الذي تعيشه القارة الإفريقية تساهم فيه وبشكل مباشر أيضا التهديدات الأمنية البيئية.

المبحث الأول: البيئة وواقع الاستقرار في القارة الإفريقية.

كجميع مناطق العالم، وكما تطرقنا إليها سابقا في الفصل الأول، فإن البيئة تعد متغيرا رئيسيا لأي وضع كان، فتوفر بيئة سليمة يعد أمرا ضروريا لاستمرار الحياة بشكل طبيعي ما يسمح بازدهار المجتمعات ورقيها، وهو ما نسعى إلى إسقاطه على القارة الإفريقية من خلال دراسة وبحث الواقع البيئي فيها وانعكاساته وتداعياته على الاستقرار.

المطلب الأول: القارة الإفريقية جيوسياسيا.

إن الحديث عن القارة الإفريقية بكل ما تحمله من تاريخ وثقافات ومجتمعات وثروات وتفاعلات لا تفيه لا الكتب ولا المجلدات، حيث تبقى القارة الإفريقية رغم الدراسات والبحوث

التي سلطت عليها، غامضة ولم تنل حقها الذي يتوافق مع الإرث الإنساني والحضاري الذي تحمله.

قبل التطرق إلى مختلف الأبعاد المشكلة لهذا الكيان الحضاري والإنساني بجميع أبعاده الجغرافية والاجتماعية والتاريخية وجب التطرق إلى أصل تسمية أفريقيا أو أفريقية (**Africa**)، حيث أن من بين أهم الفرضيات المتعلقة بأصل كلمة إفريقيا هي تلك التي تفيد بأن اسم "**أفري**" يطلق على العديد من البشر الذين كانوا يعيشون في شمال أفريقيا بالقرب من قرطاج. ويمكن تعقب أصل الكلمة إلى الفينيقية **أفار** بمعنى **غبار**، إلا أن إحدى النظريات أكدت عام 1981م أن الكلمة نشأت من الكلمة الأمازيغية **إفري** أو **إفران**، وتعني الكهف، في إشارة إلى سكان الكهوف. ويشير اسم أفريقيا أو **إفري** أو **أفير** إلى قبيلة بنويفرن الأمازيغية التي تعيش في المساحة ما بين (الجزائر وطرابلس) قبيلة يفرن الأمازيغية.

وقد أصبحت قرطاج في العصر الروماني عاصمة إقليم أفريقيا، الذي كان يضم الجزء الساحلي الذي يعرف اليوم بليبيا. أما الجزء الأخير من الكلمة **"يقيا"** فهو مقطع يلحق بآخر الكلمات الرومانية، ويعني "بلد أو أرض،" ومما حافظ على الاسم في أحد أشكاله أيضًا، إطلاقه على مملكة إفريقيا الإسلامية التي نشأت في وقت لاحق، تونس حاليًا"[1].

كما أن هناك من يرجح أن القارة استمدت اسمها نسبة إلى الملك العربي إفريقيس بن قيس بن صيفي الحميري الذي يعتبر أول حاكم في القارّة، والذي يعود أصله إلى اليمن.

كما أطلقت العديد من التسميات على القارة للدلالة على العديد من المعاني كالقارة السمراء أو السوداء نسبة للون بشرة أغلبية سكانها، أو القارة المظلمة للدلالة على الغموض الذي لا زال يكتنف العديد من أجزاء القارة أو للدلالة على التخلف الذي لا زلت تعيش فيه أغلبية مجتمعات القارة.

[1] ويكيبديا، أفريقيا، من الموقع الاكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، تم تصفح الموقع يوم 25 فيفري 2022، 23:00.

في أعماق الماضي الجيولوجي السحيق كانت أفريقيا تمثل قلب العالم، ففي إحدى نظريات التطور الجيولوجي لسطح الأرض كان العالم يتكون من قارة واحدة أو قارتين تحتل المركز في أكبرهما قارة أفريقيا، وتفتتت الكتلة القارية الكبيرة لتكون قارات العالم المعاصرة.

وفي أعماق ماضي الإنسان منذ نشأته وحتى تطوره إلى السلالات الحالية تقول نظريات إنتروبولوجية إن أفريقيا أو على الأقل شرق القارة أو شمالها، كانت أحد مراكز إن لم يكن المركز الأساسي لنشأة وانتشار سلالات الإنسان العاقل[1].

أما بخصوص البعد الجغرافي فالقارة الإفريقية، تتوسط قارات العالم وهي ثاني أكبر القارات مساحة بعد قارة آسيا، حيث يعبرها خط الاستواء في الوسط، وتبلغ مساحتها بشكل عام حوالي 30,2 مليون كلم^2، أي ما يعادل نسبة 6 % من إجمالي سطح الأرض وتشغل 20.4% من إجمالي مساحة اليابسة، في شكل مثلث يبلغ طوله من الشمال إلى الجنوب حوالي 8000 كلم^2، وحوالي 7500 كلم^2 من شرق إلى غرب القارة.

يحد القارة الإفريقية من الشمال، البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال الشرقي البحر الأحمر ومن الشرق المحيط الهندي، في حين يحدها من الغرب المحيط الأطلسي. يبلغ عدد الدول الإفريقية 55 دولة، حسب الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وهو أكبر منظمة حكومية في القارة، تأسس في 09 جويلية 2002م خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية.

كما تقسم القارة الإفريقية إلى خمس مناطق جغرافية جهوية رئيسية هي:

- منطقة شمال إفريقيا؛
- منطقة غرب إفريقيا؛
- منطقة شرق إفريقيا؛
- منطقة وسط إفريقيا؛
- منطقة جنوب إفريقيا.

[1] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، إفريقيا، دراسة لمقومات القارة، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص.10.

إن هذا التقسيم، زيادة على العامل الجغرافي يأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل الأخرى كالثقافة واللغة والعادات والتقاليد المشتركة، حيث يعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية في تنظيم بعثاتها وتمثيلياتها الدولية في القارة.

الخريطة رقم 01: تقسيم مناطق القارة الإفريقية حسب الأمم المتحدة.

المصدر:

- Jean-Benoît Bouron, L'Atlas du dossier «Afriques(s) : dynamiques régionales, site électronique; http://geoconfluences.ens-lyon.fr/informations-scientifiques/dossiers-regionaux/afrique-dynamiques-regionales/ressources-classees/atlas, site consulté le 23 février 2022, 14 :00.

أما بخصوص البعد الإنساني، فإن تاريخ أفريقية القديم هو تاريخ الحياة البشرية الأولى على سطح الأرض وتطورها عبر فترة تقدر على الأقل بنحو ثلاثة ملايين عام، لأنه أصبح من المسلم به الآن، وعلى نطاق واسع بأن أفريقية هي مهد الإنسان الأول، فحتى وقت قريب كان من المرجح أنه نشأ في مكان آخر، ليس في أوروبا، ولا في الأمريكيتين، بل في آسيا وجنوب غربها على وجه الخصوص، ولكن عدل عن هذا الرأي بفضل أبحاث وحفريات الدكتور **ليكي** (**Leaky, L.S.B**) وزوجته في شرقي أفريقية واكتشافه في يوليو عام 1959م لجمجمة حفرية لنوع بشري (وهو إما مخلوق بشري أو من أسلاف البشر)، يرجع تاريخه إلى ما يقرب من مليوني سنة، وقد وجد بجانب الجمجمة بعض الآلات الحجرية وقطع من عظام الحيوانات التي اصطادها وأكلها في ذلك الموقع. ورغم أن هذه الجمجمة لم تكن أولى الحفريات البشرية التي اكتشفت في أفريقية، فإن وجود تلك الآلات الحجرية بجوارها معناه قدم وجود أسلاف البشر الذين توصلوا إلى مستوى تقني بدائي لمعرفتهم صناعة الآلات الحجرية...[1]

إن الاكتشافات الأثرية التي تؤكد فرضية أن القارة الإفريقية تعتبر المهد الرئيسي للإنسانية كثيرة ومتعددة، والتي جرت في العديد من الأوقات كان آخرها الاكتشاف المهم، في شهر نوفمبر 2018م، في الموقع الأثري عين الحنش بعين بوشريط بولاية سطيف شرق الجزائر، والذي يتمثل في حجارة منحوتة على شكل أدوات كان يستعملها الإنسان الأول في حياته اليومية، حسب علماء الآثار الذين أشرفوا على عملية الاكتشاف.

أما بخصوص عدد سكان القارة، فإن مختلف الإحصائيات التي قدمتها الهيئات الدولية المختصة كالبنك الدولي أو اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا تشير إلى أن عدد سكان القارة بلغ سنة 2020م حوالي مليار وثلاثة مئة مليون نسمة، حيث تحوز نيجيريا على أكبر تعداد سكاني والمقدر بحوالي 212 مليون نسمة تليها أثيوبيا بحوالي 101 مليون نسمة، ثم مصر بحوالي 100 مليون نسمة.

[1] محمد عبد الغني سعودي، "قضايا إفريقيا"، عالم المعرفة، ع.34، 1980، ص.09.

كما تشير بعض التوقعات والدراسات أن عدد سكان القارة سيتجاوز سنة 2100م الأربعة ملايير نسمة، خاصة في ظل النمو الديمغرافي الكبير الذي أصبحت تعرفه مختلف مناطق القارة مشكلة بذلك إنفجارا سكانيا رهيبا، وهذا يرجع لعدة عوامل أهمها ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي وتحسن الظروف المعيشية للساكنة.

إن هذا العدد الكبير من السكان ينعكس أيضا على الجانب الثقافي والاجتماعي للقارة، والتي تعتبر قارة شديدة التركيب من الناحية اللغوية، ففي القارة ما يزيد عن 800 لغة منفصلة، يتفاوت عدد من يتكلم كلا منها تفاوتا كبيرا لعدة اعتبارات.

إلا أن هناك أربعة لغات لها أهمية خاصة تتعدى الأهمية المحلية، وهي اللغة الأمهرية التي تعتبر اللغة الرسمية في جمهورية إثيوبيا، واللغة السواحلية، وهي لهجة من لهجات البانتو تأثرت كثيرا باللغة العربية، وتنتشر في شرق أفريقيا، ولغة الهوسا التي يتكلمها سكان غرب أفريقيا، وهي الأخرى متأثرة باللغة العربية ثم **الأفريكانية** (**Afrikaans**) التي تنتشر بصفة خاصة في جمهورية جنوب أفريقيا ولهذا لا نعجب حين نرى هذه اللغات الأربع بالإضافة إلى اللغة العربية واللغتين الإنجليزية والفرنسية وحتى البرتغالية والاسبانية، تنتشر في انحاء القارة[1].

شهدت القارة الإفريقية عبر تاريخها الطويل العديد من المحطات الرئيسية التي أثرت في تركيبتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان أهمها الاستعمار الغربي الذي تعرضت له أغلب دولها، عدى أثيوبيا وليبريا، حيث تقاسمتها الدول الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا والبرتغال واسبانيا وبلجيكا، بعد مؤتمر برلين سنتي 1884 و1885م، كما أن هذه القوى الغربية كانت أنذاك في أوج قوتها ما سمح لها بالسيطرة على القارة الإفريقية التي كانت شبه منعزلة عن العالم الخارجي.

يعود السبب الرئيسي للحملات الاستعمارية التي عرفتها القارة هو السيطرة على ثرواتها وخيراتها كالثروات المعدنية والطاقوية والفلاحية والبشرية التي تزخر بها، كما أن السعي وراء هذه

---

[1] جودة حنين جودة، قارة إفريقيا: دراسات في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص.113.

الثروات أباح للمستعمر استخدام شتى وسائل الحروب ضد الأفارقة الذين عانو لقرنين من الزمن تقريبا من مختلف أساليب الظلم والاستعباد والاستغلال.

إن هذا الوضع دفع بالشعوب الإفريقية للدفاع على نفسها، ما عجل بظهور العديد من الحركات التحررية بداية من خمسينيات القرن الماضي وهو ما ساهم بنيل الدول الإفريقية استقلالها على فترات متتالية ومتقطعة، وأصبحت القارة الإفريقية كاملة السيادة حاليا عدى دولة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي تقع دائما تحت وطأة الاحتلال المغربي الذي احتلها بعد خروج الاسبان منها.

أما بخصوص اقتصاد القارة الإفريقية، فهو اقتصاد ريعي لا يغلب عليه الطابع الصناعي والانتاجي، ولا يعكس إمكانيات القارة الحقيقة خاصة في ظل معدلات الفقر والتخلف المسجلة في مختلف مناطق القارة، حيث تعتمد معظم الدول الإفريقية في اقتصادها على الثروات المعدنية في شكلها الخام دون تصنيعها وتحويلها ما يجعل قيمتها المضافة جد متدنية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

إضافة إلى الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات التي تمارس بطرق بدائية ما يجعل هذا المجال الحيوي لا يحقق حتى الحاجيات الضرورية للسكان من مأكل وغذاء، رغم الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها جل الدول الإفريقية في هذا المجال.

تشير معظم التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية أن معدلات النمو المسجلة في القارة تبقى بعيدة كل البعد عن طموحات الشعوب الإفريقية، حيث أنه هذه المعدلات التي لن تتجاوز 3,4% خلال هذه السنة لن تحقق آمال الشعوب الإفريقية في إيجاد مداخيل مالية مناسبة ومناصب شغل تسمح بتوفير حياة كريمة ولائقة.

إن هذا الواقع الاقتصادي والتنموي الصعب يرجعه جل الباحثين إلى غياب سياسات اقتصادية تتناسب والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، زيادة على ذلك المشاكل الهيكلية والفساد الإداري والمالي وغياب الاستقرار السياسي في معظم مناطق القارة. زيادة على ذلك يمكن

إضافة التنافس الدولي على الثروات الإفريقية ورغبة القوى الدولية في استغلالها دون قيمة مضافة للقارة في ظل غياب تعاون اقتصادي قاري يقوي من الجبهة الداخلية الإفريقية ويحميها من التنافس الدولي الذي لا يخدم إلا مصحلة القوى العظمى.

كل هذا يجعل من القارة الإفريقية كيانا مميزا بماضيه وحاضره عن باقي القارات الأخرى، ويشجع الشعوب الإفريقية على العمل أكثر من أجل أن تنال القارة السمراء مكانتها في العالم التي تليق بهذه المميزات بما ينعكس إيجابا على شعوبها ومصالحهم.

المطلب الثاني: أهمية البيئة في إفريقيا.

زيادة على ما تم التطرق إليه في المطلب الأول، فإن القارة الإفريقية تمتلك من المؤهلات البيئية ما يجعلها متفردة عن باقي القارات، فتضاريسها المتنوعة بين الهضاب والجبال والصحاري والأنهار والوديان والبراكين والغابات المدارية والاستوائية جعلها غنية بالثروات الحيوانية والزراعية المتنوعة والتي تتميز بها عن باقي مناطق العالم.

هذه التضاريس الطبيعية التي تتنوع في مناخها بين الممطر والجاف والحار والبارد والرطب، جعلها تكتسب العديد من الأنظمة البيئية التي تحتوي على أكثر الأنظمة البيولوجية حيويتا وتنوعا، وهو ما شجع الإنسان في إفريقيا على الارتباط أكثر بهذه البيئة.

تعد أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية التي تتراوح ما بين الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والنفط والغاز الطبيعي والمعادن والغابات والحياة البرية. وتحتفظ القارة بنسبة كبيرة من الموارد الطبيعية في العالم، سواء من مصادر الطاقة المتجددة أو غير المتجددة.

كما تعد أفريقيا مصدرا لنحو 30% من احتياطيات العالم من المعادن، ونحو 8% من الغاز الطبيعي في العالم، ونحو 12% من احتياطيات النفط في العالم؛ كما أن القارة لديها 40% من الذهب العالمي ونحو 90 % من الكروم والبلاتين. كما يوجد أكبر الاحتياطيات من الكوبالت والماس والبلاتين واليورانيوم في العالم في أفريقيا. وتملك أفريقيا 65% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، أي 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة الداخلية.

وفي معظم البلدان الأفريقية، يمثل رأس المال الطبيعي ما بين 30 و50% من مجموع الثروة. ويعتمد أكثر من 70% من السكان الذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الغابات والأراضي الحرجية من أجل كسب رزقهم. وتعتبر الأرض بمثابة أصول التنمية الاقتصادية فضلا عن الموارد الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، فإن حصة كبيرة من هذه الموارد تستخدم على نحو غير مستدام بينما يفقد البعض الآخر من خلال أنشطة غير مشروعة، مما يعني أن مجرى المنافع المتأتية من هذه الموارد يجري انخفاضه بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، تخسر أفريقيا ما يقدر بـ 195 مليار دولار سنويا من رأس مالها الطبيعي من خلال التدفقات المالية غير المشروعة والتعدين غير المشروع وقطع الأشجار غير المشروع والاتجار غير المشروعة بالأحياء البرية والصيد غير المنظم والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي من بين أمور أخرى.

تمتلك إفريقيا لوحدها 60 نوعا من المعادن المختلفة، وهو ما يمثل حوالي ثلث احتياطات المعادن في العالم، حيث تمتلك حوالي 90% من احتياطات البلاتنيود و 80% من احتياطات الكولتان و60% من احتياطات الكوبلت و70% من احتياطات التلتلوم و46% من احتياطات الألماس و 40% من أحجار الذهب.

وبصفة عامة، فإن القارة لديها الكثير من المكاسب في جمع الموارد الطبيعية الشاسعة وتسخيرها لتمويل جدول أعمال التنمية من أجل تحقيق المزيد من الازدهار؛ وعليها أيضا ضمان نمو الموارد الطبيعية واستغلالها مستقبلا وتوجيهها نحو تحقيق النتائج، وأن يكون ذلك مستداما ومرنا في مواجهة تغير المناخ.

ويعترف المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بأن رأس المال الطبيعي يدعم اقتصاد القارة، مؤكدا أن استخدام رأس المال الطبيعي كملاذ لخلق الثروة والاستثمارات، سيسمح باتخاذ إجراءات من أجل تحقيق خطة الأمم المتحدة لعام 2030م بشأن أهداف التنمية المستدامة، وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063م من خلال المساهمة المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية[1].

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عملنا في إفريقيا، من الموقع الالكتروني:
https://www.unep.org/ar/regions/africa/mlna-fy-afryqya، تم تصفح الموقع يوم: 12 جانفي 2022، 19:00.

يمثل رأس المال الطبيعي مكسبا أساسيًا للقارة خاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل حيث يمثل ما يقرب من 36٪ من إجمالي الثروة في القارة الإفريقية. تعتمد القطاعات الاقتصادية في إفريقيا مثل الطاقة والسياحة والزراعة على خدمات النظام الإيكولوجي –إمدادات المياه، وتنظيم الدورة الهيدرولوجية، وخصوبة التربة، والتنوع البيولوجي والتكيف مع التغيرات المناخية.

ويقصد برأس المال الطبيعي، هو ما يتكون من الأرض والهواء والماء والكائنات الحية وجميع تكوينات المحيط الحيوي الأرضية التي تزودنا بسلع وخدمات النظام البيئي الضرورية للبقاء والرفاهية. علاوة على ذلك، فإنه على رأس المال هذا يقوم عليه كل نشاط اقتصادي بشري[1]. وهو ما يعني البيئة بجميع أبعادها المتعلقة بالحياة الطبيعية والإنسانية.

في نفس الإطار تقول الباحثة الإسبانية **إيسابال رمدو** (**Isabelle Ramdoo**) في مقال لها حول أهمية الموارد الطبيعية في القادرة الإفريقية أنه لا يجب أن ننسى أن القارة الإفريقية مليئة بمصادر الطاقة الجد متنوعة موزعة على مناطق مختلفة حيث يتوفر الغاز في شمال إفريقيا والبترول في خليج غينيا والكربون في إفريقيا الإستوائية والمياه في منطقة إفريقيا الوسطى واليورانيوم والطاقة الشمسية في منطقة الساحل[2].

تحتوي القارة الإفريقية أيضا على أكبر كتلة من الأراضي الصالحة للزراعة على هذا الكوكب؛ ثاني أكبر وأطول الأنهار (النيل والكونغو)؛ وثاني أكبر غابة مطيرة حيث تقدر القيمة المضافة الإجمالية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحدها بـ 24 مليار دولار أمريكي، وتساهم الصناعات الاستخراجية في المالية العامة للدول الإفريقية حيث أن بعض البلدان تعتمد تقريبا كليا عليها في مداخيلها. في الواقع، يقدر بنك التنمية الأفريقي أن الموارد الاستخراجية يمكن أن تساهم إفريقيا بأكثر من 30 مليار دولار سنويًا في إيرادات الحكومات على مدى السنوات العشرين القادمة. علاوة على ذلك، خارج نطاق الصناعات الاستخراجية والأراضي

[1] Conférence ministérielle africaine sur l'environnement, Gestion du capital naturel de l'Afrique aux fins du développement durable et de la réduction de la pauvreté, le Caire : 15ème session, 02 – 06 mars 2015, p.02.
[2] Isabelle Ramdoo, l'Afrique des Ressources Naturelles, International Institut for sustainabele developement, novembre 2019, p.01.

ومستجمعات المياه ومحميات الحياة البرية حيث توفر المتنزهات الوطنية فرصة للسياحة البيئية والنشاط الاقتصادي ذات الصلة[1].

إلى هذا تضاف الزراعة التي تعتبر هي عماد معظم الاقتصادات الأفريقية، وتمثل ما نسبته 40%من مجموع إيرادات التصدير وتشغل 60 إلى 90% من مجموع القوة العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتوفر الزراعة أكثر من 50% من الاحتياجات الغذائية للأسر وحصة مماثلة في الإيرادات. وتعتمد معظم النظم الزراعية في أفريقيا على المناخ، إذ إن معظم أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد اعتمادا أساسيا على الزراعة البعلية (الزراعة التي تعتمد على التساقطات المطرية). وهكذا، فإن تغير المناخ يزيد من انعدام الأمن الغذائي إذ تتناقص الإنتاجية وترتفع الأسعار في بلدان تعاني أصلا من انعدام أمن غذائي مزمن[2].

تمتلك إفريقيا عددا كبيرا من النباتات والحيوانات منها 5000 نوع من النباتات المعروفة و1000 نوع من الحيوانات و1500 من الطيور، وتسعى المجتمعات الإفريقية على المحافظة على هذا التنوع البيولوجي انطلاقا من أن الثقافات المحلية الإفريقية تحث على ذلك[3].

ترتبط حياة الإنسان الإفريقي بشكل عام ارتباطا وثيقا بالبيئة، وهو ما يعود إلى عدة أسباب منها:

- العادات والتقاليد اليومية للأفارقة والتي تعطي لكل ما هو طبيعي مكانة كبيرة في المجتمع؛
- النمط المعيشي والغذائي الذي يعتمد بالأساس على ما تجود به الخيرات الطبيعية للبيئة الإفريقية؛
- الطابع الريفي للتجمعات السكانية في العديد من المناطق والذي يغلب على طابع المدن؛

[1] Groupe de la Banque Africaine de Développement, Catalyser la Croissance et le Développement par une gestion efficace des ressources naturelles, Abidjan: 2016, p.03.

[2] مفوضية الاتحاد الافريقي، الأمم المتحدة -اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-، تغير المناخ، منظور إفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد 2012، الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

[3] لمين هماش، كافي فريدة، نورة بن وهيبة، رهانات الأمن البيئي في إفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة، مؤتمر القانون والبيئة، جامعة طنطا، 22 – 23 أفريل 2018، ص.09.

- نسب التنمية الاقتصادية المتدنية التي حتمت على الأفارقة الاعتماد على الطرق البدائية في نمط عيشهم والتي تعتمد على البيئة بدرجة كبيرة بعيدا عن طرق العيش التي تعتمد على التكنولوجيا والتصنيع والتحويل؛
- تأثر النشاط الإنساني في القارة بدرجة كبيرة بالعوامل المناخية كالحرارة ما يجعل هذه الأخيرة تتحكم في نسبة النشاط الإنساني وتوزيعه الجغرافي.

إن هذا الارتباط الوثيق بين الإنسان والبيئة في إفريقيا، يجعل من أي تدهور أو خطر على البيئة يشكل تهديدا صريحا للإنسان، خاصة في ظل ضعف وهشاشة المجتمعات الإفريقية في قدرتها على امتلاك الوسائل الكفيلة التي تسمح لها بمجابهة أي تدهور بيئي، خاصة في ظل الوضع العالمي البيئي الذي يزداد تعقيدا.

إن الوعي البيئي في القارة الإفريقية وعلى غرار باقي القارات في العالم، ازداد بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة، حيث انعكس هذا الوعي على السياسات الوطنية العمومية التي أصبحت تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة كهدف وطني مهم تخصص له البرامج والميزانيات، كما أن هذا الهدف انعكس أيضا على السياسات الإقليمية والقارية، حيث نجد مثلا حماية البيئة كمهمة رئيسية من مهام المجلس التنفيذي الخاص بالاتحاد الإفريقي كما هو مبين في الميثاق التأسيسي للمنظمة الإفريقية في مادته الثالثة عشر.

في نفس الإطار فإن أجندة 2063 التي تسعى القارة الإفريقية إلى تحقيقها والمتعلقة بالعديد من الجوانب التنموية تولي أهمية كبيرة للحفاظ على البيئة وحمياتها من مختلف التهديدات والأخطار المرتبطة بالتنمية. إضافة إلى العديد من اللجان والاجتماعات الدولية على جميع المستويات حول البيئة، كالاجتماع الوزاري البيئي الإفريقي الذي ينظم كل سنتين من أجل دراسة ومعالجة المشاكل البيئية في القارة.

إن هذا الأهمية التي تكتسيها البيئة في حياة الأفارقة تجعل منها عاملا حيويا ورئيسيا لتوفير الظروف الرئيسية للعيش والاستقرار، واتخاذ كل الإجراءات والسبل الممكنة من أجل حمياتها من مختلف الأخطار والتهديدات التي تواجهها.

المطلب الثالث: معضلة الاستقرار في إفريقيا.

لا يكاد ينقضي شهر من أشهر السنة إلا وشكلت القارة الإفريقية موضوعا دسما تتناوله وسائل الإعلام الدولية، في قضايا تتعلق باستقرار دولها وشعوبها من خلال أزمات تتعلق بالأمن والانقلابات العسكرية ومكافحة الإرهاب والهجرة والاحتجاجات الشعبية وصولا إلى التوترات والنزاعات العنيفة بين الدول.

فمنذ بداية العشرية الحالية سنة 2020 إلى بدايات سنة 2022م، عرفت القارة الإفريقية عددا معتبرا من الانقلابات العسكرية على السلطات الشرعية في الدول، بداية من الانقلابات العسكرية التي باتت تعرفها دولة مالي عبر العديد من الفترات إلى الانقلابات التي حصلت في كل من السودان، تشاد، بوركينافاسو وغينيا، وإن كان هذا الأمر ليس بغريب على القارة إلا أن معدلاته زادت خلال السنتين الأخيرتين.

إضافة إلى هذا، نجد التوترات والنزاعات العسكرية المسلحة داخل الدول الإفريقية أو فيما بينها، فالمعارك القائمة في أثيوبيا بين الجيش الأثيوبي وحركة تيغراي من جهة وبين أثيوبيا وإريتريا من جهة أخرى أو التوترات الدبلوماسية بين مصر والسودان وأثيوبيا بخصوص مياه النيل مؤخرا والوضع في ليبيا ومالي وتشاد ... تعد كلها جزءا من المظاهر الرئيسية لغياب الاستقرار في شرق القارة.

زيادة على هذا نجد النشاط الإرهابي الذي تعرفه منطقة الساحل الإفريقي وما تقوم به حركة بوكو حرام الإرهابية من جرائم بشعة ضد السكان العزل في منطقة بحيرة تشاد بين النيجر وتشاد ونيجيريا والكاميرون ونشاط العديد من حركات التمرد في مناطق أخرى من القارة.

وإن كان هذا جزء فقط من مميزات حالة اللاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه إفريقيا، فإن اللاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والصحي والإنساني بشكل عام، حاضر وبقوة في يوميات إفريقيا وهو ما يتجسد في الأزمات الاقتصادية والصحية التي زادت من مظاهر الفقر والجوع وحركات الهجرة بين الدول الإفريقية أو خارجها.

هذه الدوامة من الأزمات والواقع الصعب الذي أصبح ملتصقا بإفريقيا جعل الكثير من الباحثين يدركون بأن القارة أصبحت تعيش في معضلة يصعب الخروج منها بسبب تشابك الأحداث وترابطها وتكاثرها بشكل يفوق إمكانيات الدول وإرادتها.

وعليه فإنه في السياق الإفريقي يرتبط مفهوم عدم الاستقرار السياسي بدرجة أو بأخرى بمفهوم الدول الهشة والتي يمكن اعتبارها شكلا متطرفا من أشكال عدم الاستقرار السياسي. حيث تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولة الهشة في تقريرها الأخير بأنها: "تلك الدولة التي تعاني من القابلية أو الانكشاف للتعرض للمخاطر في ظل عدم قدرة الدولة ونظامها ومؤسساتها على التكيف مع هذه المخاطر وإدارة مواجهتها والتعامل معها. وبذلك لا يقتصر مفهوم هشاشة الدولة وفقا لهذا التعريف على الجوانب السياسية فقط بل يتعداها إلى المخاطر الاقتصادية والبيئية والأمنية المختلفة التي من شأنها أن تؤثر بصورة أو بأخرى على استقرار الدولة.

وكما يتعقد مفهوم عدم الاستقرار السياسي وتتشابك تعريفاته، تتعدد بالتبعية مؤشراته أو طرق قياسه وتقييمه، وفي هذا السياق طورت المؤسسات الدولية المهتمة بهذا الشأن مؤشرات مركبة مختلفة لتقييم وقياس الاستقرار السياسي وأبعاده المختلفة، فعلى سبيل المثال أصدر البنك الدولي **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف** (**Political stability and Absence of Violence**) كأحد الأبعاد الستة لمؤشر **الحكم الرشيد** (**Governance Indicator**) والذي يشمل كذلك: التمثيل السياسي والمحاسبية، فعالية الحكومة، جودة الإجراءات، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. ويعرف مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف وفقا للبنك الدولي في هذا السياق باعتبار احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

وبالنظر لقيمة المؤشر لدول إفريقيا العام يلاحظ أن أكثر الدول التي تعاني من غياب الاستقرار السياسي في أفريقيا هي ليبيا والصومال وجنوب السودان حيث بلغت قيمة مؤشر الاستقرار السياسي فيها حوالي -2,5 وهي بذلك من أكثر الدول التي تعاني من غياب الاستقرار السياسي ليس فقط على المستوى الإفريقي بل على مستوى العالم ككل، وبشكل عام فإن مستويات الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية وفقا لهذا المؤشر هي متدنية فهناك على سبيل

المثال 13 دولة إفريقية من بين أدنى عشرين دولة في مؤشر الاستقرار السياسي، كما أن الدول الإفريقية باستثناء 5 دول فقط تكون قيمة مؤشر الاستقرار السياسي فيها أقل من المتوسط العالمي لعام 2019 والذي بلغ 0,3[1].

يعد انعدام الاستقرار الأمني والسياسي في العديد من الدول الإفريقية، من أهم التحديات التي تواجه عمل الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن، التي يخشى على تأثيراتها السلبية في صون السلم والأمن والاستقرار في القارة. إذ ظل العنف يجتاح العديد من الدول الإفريقية ومكبدا مزيدا من المعاناة للشعوب الإفريقية، ومدمرا للبنية التحتية، لأسباب عديدة ومتداخلة.

في مقدمة تحديات الاستقرار تأتى المنازعات والحروب الداخلية التي اندلعت في العديد من الدول الإفريقية، بشكل لم يسبق لها مثيل، سواء من حيث عدد المنازعات، أم عدد الأطراف المشاركة فيها، أم تشابك أبعادها، أم حجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، وهو ما يزيد من صعوبة احتوائها ومن ثم تسويتها، لا سيما في ظل تنامي ظاهرة التدخل الإقليمي والدولي في المنازعات الإفريقية، كما هو الحال في الصومال والسودان وليبيا وغيرها[2].

لقد صدرت الكثير من التقارير والتحليلات عن أسباب وعوامل عدم الاستقرار في أفريقيا، فعلى سبيل المثال، التقرير الصادر سنة 2005م حول الأمن الإنساني في أفريقيا من طرف مكتب المستشار الخاص لأفريقيا بشأن الأمن الإنساني، يشير إلى أن "هناك عدة عوامل مسؤولة عن الصراع وغياب الاستقرار في القارة، حيث تتنوع هذه العوامل بين المصادر البعيدة، الأسباب المباشرة، والعوامل التي تؤدي إلى تفاقم الصراع. تشمل المصادر البعيدة التراث الاستعماري من الحكم الاستبدادي والحدود المصطنعة، زيادة إلى ظروف انتشار الفقر المدقع، وندرة ضروريات الحياة الأساسية. أما الأسباب المباشرة تشمل المنافسة على الأرض أو النفط أو غيرها من المواد الطبيعية، دعم النزاعات الداخلية من قبل الجهات الخارجية، السياسات الحكومية وسوء تخصيص

[1] سمر الباحوري، أفريقيا بين حجري الرحى: غياب الاستقرار السياسي ومعضلة التنمية الاقتصادية، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، من الموقع الالكتروني: https://pharostudies.com/?p=6829، تم تصفح الموقع يوم: 02 مارس 2022، 22:00.

[2] مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2015، ص.225.

وتسيير الموارد. أما العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الصراع يمكن أن تشمل واردات الأسلحة، ضغوط اللاجئين أو المشردين داخليا وانعدام الأمن الغذائي[1].

في هذا الظرف العالمي الذي يسوده الشك وعدم اليقين، فإن القارة الإفريقية بشكل عام وإفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص تمثل بالنسبة للمجتمع الدولي، موضوع قلق جدي، وهو ما تم التعبير عليه مثلا بشكل واضح من طرف قادة العالم في إطار إعلان الألفية، حيث أن القارة الإفريقية هي الجزء الوحيد من العالم التي تم تخصيص فقرة لها، يلتزم فيه قادة العالم بـ:

- دعم ترسيخ الديمقراطية في إفريقيا وكذا دعم جهود الأفارقة في سبل ترسيخ السلم والتنمية المستدامة؛
- تشجيع ودعم الآليات الإقليمية والجهوية للحماية من النزاعات وترقية الاستقرار السياسي؛
- ضمان التمويل المنتظم لعمليات حفظ السلم في القارة.

بالنسبة للعديد فإن إفريقيا تعيش في ظروف من اللاستقرار التي لم تسمح لم بالازدهار والاستفادة من العولمة، وهذا ما يرجع لعدة أسباب كتلك المتعلقة بالنمو الديمغرافي الكبير والركود الاقتصادي والتنموي وضعف أجهزة الدول وهشاشة الأنظمة الصحية والمدرسية وغياب دور النخب وكثرة الديون، ضف إلى ذلك المشاكل الزراعية والتصحر والجوع والأوبئة.

إلى هذا تضاف النزاعات المسلحة فمثلا منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق الاستقرار والوحدة القارية، إلى غاية سنة 2000م فقد تم تسجيل أكثر من 26 نزاع مسلح تسببت في وفاة أكثر من سبعة ملايين إفريقي وثلاثة ملايين لاجئ وأكثر من عشرون مليون مهجر حسب مفوضية الاتحاد الإفريقي[2].

[1] United Nations Office of the Special Adviser on Africa, Human Security in Africa, New York, United Nations, 2005, p.08.
[2] Jean Delors Biyogue Bi Ntougou, Les politiques africaines de paix et de sécurité, Paris: l'Harmatan, 2010, p.p.10-11.

في كتابه المعنون بـ "من يهدد السلم والأمن في إفريقيا"، يقول روجي يومبا نقي (**Roger Yomba Ngué**) أن الأسباب الرئيسية لغياب الاستقرار في القارة هي كالآتي :

- آثار الهجرة الغير متحكم فيها؛
- غياب العدالة الاجتماعية؛
- تفشي الفساد؛
- استبداد المسؤولين الإداريين والسياسيين؛
- تاريخ النزاعات المسلحة في المنطقة؛
- الاستلاء على السلطة والثروات الوطنية من طرف الطبقة الاوليغركية؛
- استغلال جماعات المصالح القوبة من طرف القوى الخارجية.[1]

كما يضيف الكاتب بأن القارة الإفريقية شهدة حوالي 186 انقلاب من سنة 1956 إلى غاية سنة 2001م، ونصف هذه الانقلابات وقع بين سنتي 1980 و1990م، وهي الفترة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة. وهو ما يعد مؤشرا قويا على مدى تأثر الدول الإفريقية والأنظمة الحاكمة فيها بالظروف الدولية والتدخلات الخارجية.

[1] Roger Yomba Ngué, Qui menace la paix et la stabilité en Afrique, Paris : L'Harmattan, 2013, p.19.

الخريطة رقم 02: الهشاشة في العالم سنة 2021.

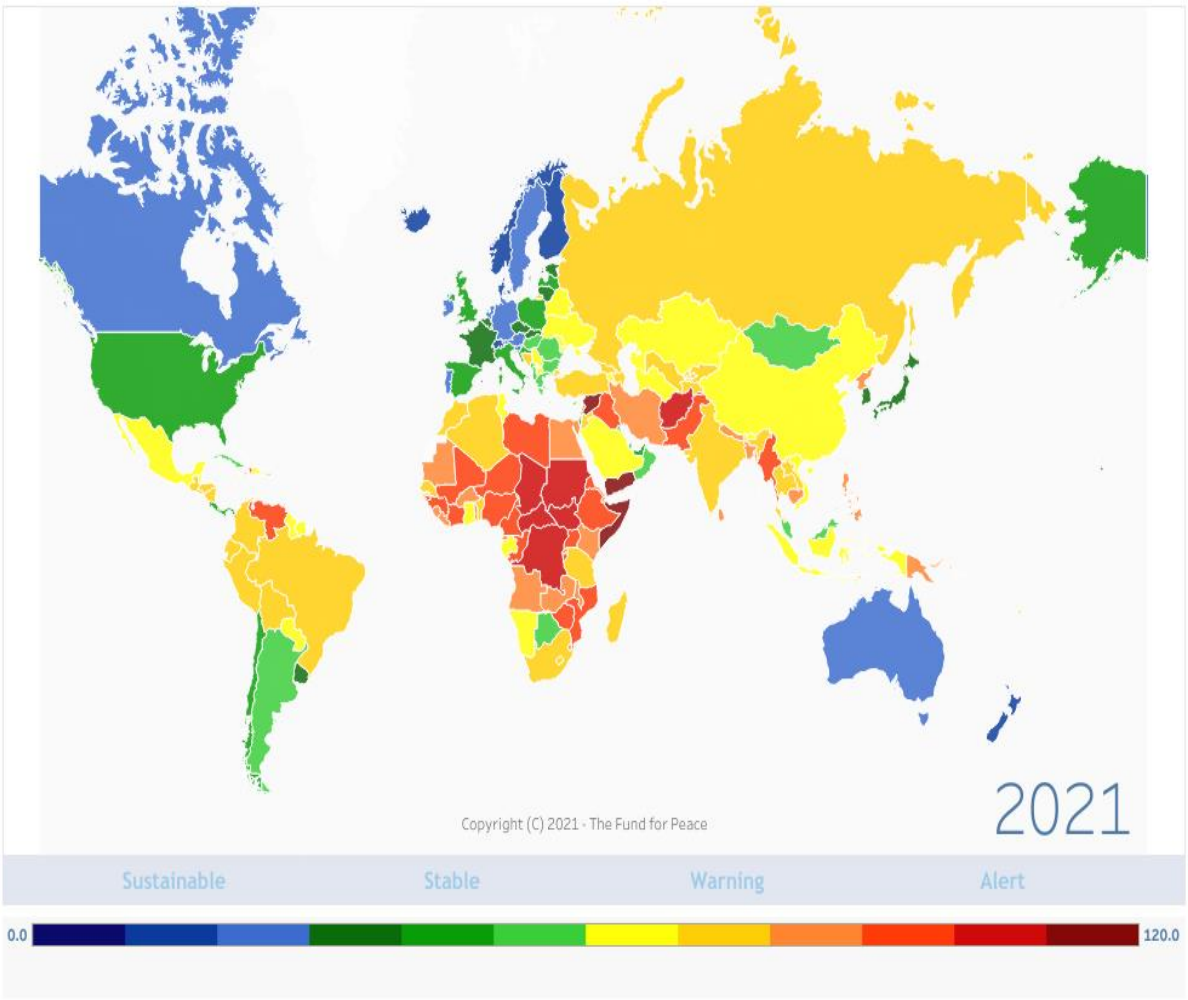

المصدر:

- Fund for peace, Fragility in the World, electronic website: https://fragilestatesindex.org/, acceded 25 february 2022, 12:00

يتضح من خلال هذا البيانات الواردة في الخريطة أعلاه، أن القارة الإفريقية بها أكبر عدد من الدول التي تعتبر دولا هشة أي غير مستقرة وتعاني من عدد من الاضطرابات بمختلف أبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا الواقع الذي انعكس بشكل مباشر على الاستقرار العام في القارة مؤثرا بذلك في معدلات النمو والتنمية، يمثل أيضا عاملا حاسما في تخلف الدول الإفريقية التي رغم ما تمتلكه من

إمكانيات وموارد لم تستطع تحقيق برامج البناء والتنمية المسطرة بسبب عدم توفر الظروف المناسبة لذلك.

وعليه فإن حالة اللاستقرار التي تعيشها القارة السمراء هي نتيجة حتمية لتوفر مجموعة من الأسباب التي أشرنا إليها سابقا خاصة في ظل غياب أجهزة سياسة قوية قادرة على محاربة هذا الواقع وتغييره بما يتوافق مع إمكانيات القارة وتاريخها وثقافتها المتنوعة.

كما تشير مختلف التقارير والمؤشرات أن تحسن معدلات الاستقرار في القارة لن تكون في المستقبل القريب نظرا لبروز العديد من التهديدات الأمنية كتلك المرتبطة بالبيئية زيادة على التهديدات السابقة، وكذا الانعكاسات المباشرة للوضع في العالم بشكل عام كالأزمات الاقتصادية والصحية على القارة الإفريقية.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية البيئية في إفريقيا.

القارة الإفريقية وكباقي المناطق في العالم لم تسلم من ظهور تغيرات بيئية أخذت طابع التهديد المتعدد الأبعاد خاصة البعد الأمني، وهو ما تجلى في التهديدات الأمنية البيئية، حيث أن جميع مناطق القارة أصبحت تشهد ظواهر مرتبطة بالبيئة تشكل تأثيرات سلبية مباشرة على النظام البيئي والإنسان وكذا الدول.

يؤكد العديد من المهتمين بهذا الموضوع أن التهديدات الأمنية البيئية يمكن تقسيمها إلى العديد من الأصناف والمستويات حسب ارتباطاتها فهناك تهديدات أمنية بيئية مرتبطة بالعامل المناخي والطبيعي وأخرى مرتبطة بالعامل البشري إضافة إلى أصناف أخرى، وهو ما نسعى للتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالعامل المناخي.

من أكثر العوامل التي تميز القارة الإفريقية عن باقي مناطق العالم هو المناخ المتنوع السائد في مختلف بلدانها، حيث يلعب هذ المناخ دورا رئيسيا في تشكيل مختلف الظواهر الاجتماعية

والاقتصادية والسياسة التي تطبع الحياة اليومية للقارة، كما أن هذا المناخ الذي ساهم في نمو القارة وتطورها أصبح اليوم يشكل عاملا من العوامل التي من شأنها أن تكبح مستويات النمو وبرامج التنمية الاقتصادية في العديد من مناطقها.

وهو ما يرجعه الكثير من الباحثين والخبراء للمخاطر والتهديدات الأمنية التي أصبح يفرزها المناخ في شكل ظواهر تتعدى وتتجاوز القوانين الطبيعية، مشكلة في نفس الوقت تهديدا مباشرا على كل الكائنات والأواسط المساهمة في وظائف النظام البيئي في أبعاده الطبيعية والفيزيائية والاجتماعية.

في دراسة بحثية حول علم التغيرات المناخية في أفريقيا وآثارها، يقول **قوردن كونواي** (**Gordon Conway**)، أن المناخ الأفريقي تقوده ثلاث ظواهر مناخية حرجة متداخلة بطرق معقدة ولا تزال غير مفهومة بالكامل. تتمثل هذه الظواهر في حركة منطقة التقارب المداري، ظاهرة النينيو* الجنوبية وظاهرة التذبذب والتناوب السنوي للرياح الموسمية.

حيث تتفاعل هذه الظواهر كل منها مع الأخرى، وهو ما يساهم في تحديد درجات الحرارة الإقليمية ونظم هطول الأمطار، التي يمكن أن يكون لها نمط مميز يختلف من سنة لأخرى. ومع ذلك لم يتضح بعد ما إذا كانت أنماطها قد تغيرت بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري. كما يضيف أن ما يمكن التأكيد عليه هو أن الاحتباس الحراري –يتم التعبير عنه من خلال

---

* **التردد الجنوبي -النينو** بالإنجليزية : (**El Niño-Southern Oscillation**) وهي تختلف عن ظاهرة النينا، هو ظاهرة مناخية عالمية، حيث يؤثر تغير الحرارة في أحد المحيطات على الجو بمنطقة أخرى بعيدة. يحدث التردد الجنوبي نتيجة للاختلاف الموسمي للحرارة بين مدينة داروين بأستراليا وجزر تاهيتي .بينما يطلق لفظ إل نينو - لا نينا بالفرنسية(La Nina) : في حالة كون التغييرات للأبرد - على التأثير المتبادل بين التغير الحراري للمحيط قبالة الساحل الغربي بأمريكا اللاتينية وعدة مناطق أخرى بالعالم. في بعض الأحيان عند حدوث تغيرات حرارية كبيرة، تتسع تأثيرات إل نينو والتردد الجنوبي لترتبط ببعضهما البعض. جاء مصطلح النينو والذي يعني الطفل بالإسبانية نسبة إلى الطفل المقدس (المسيح)، فهي ظاهرة تحدث وقت عيد الميلاد وتستمر لشهور عدة. وهو مصطلح استعمله الصيادون على سواحل بيرو والإكوادور للدلالة على تيار المحيط الهادي الدافيء وما يجلبه من أمطار غزيرة. وهو ظاهرة طبيعية تسبب اضطراباً في الحياة الطبيعية في المحيط الهادي.

ارتفاع سطح البحر ودرجات حرارة سطح الأرض – تؤثر على نتائجها، مما يزيد من حدوث وشدة حالات الجفاف والفيضانات والأحوال الجوية القاسية التي تتسبب في أحداث أخرى[1].

في تقرير خاص نشر في أكتوبر من سنة 2021م من طرف الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، حول آثار الاحتباس الحراري بنسبة 1.5 درجة على الكرة الأرضية، تم التأكيد على أن القارة الإفريقية هي من بين أكثر المناطق في العالم التي ستتأثر بهذا الاحتباس وهو ما سينعكس على عدد كبير من السكان خاصة فيما يتعلق بمصادر الغذاء والماء وتداخلها أيضا مع مصادر الطاقة[2].

تشير العديد من الدراسات والاحصائيات أن تأثيرات تغيرات المناخ في إفريقيا تشتمل على الظواهر التالية: زيادة الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتقليل المتاح من المياه المعدنية، والأعاصير، ونحر السواحل وتعرية الغابات وضياع خصائصها وتدهوريها، وابيضاض الشعاب المرجانية، وانتشار الملاريا، والآثار التي تطال الأمن الغذائي[3].

إن المظهر الرئيسي للتغيرات المناخية في العالم بما فيها القارة الإفريقية هو ارتفاع درجات الحرارة، بمعدلات لا تتماشى مع القوانين المسيرة والمتحكمة في مختلف الظواهر الطبيعية، حيث ارتفعت درجات الحرارة في أفريقيا في العقود الأخيرة بمعدل مماثل لمعدل معظم القارات الأخرى، وبالتالي أسرع إلى حد ما من المتوسط العالمي لدرجة حرارة سطح الأرض، الذي يتضمن عنصراً كبيراً من المحيطات. وكان عام 2019م من بين السنوات الثلاث الأكثر احترارا على الإطلاق في القارة.

[1] Gordon Conway, The Science of Climate Change in Africa: Impacts and Adaptation, London: Grantham Institute for Climate Change, 2009, p.05.

[2] Intergovernmental panel on climate change, Global Warming of 1.5 °C, Geneva: IPCC, 2021, p.12.

[3] كاميلا تولمين، مناخ أفريقيا يتغير، ترجمة: رجب سعد السيد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.01، 2014، ص.60.

الشكل رقم 03: بيانات ارتفاع درجات الحرارة في القارة الإفريقية في الفترة 1920-2020.

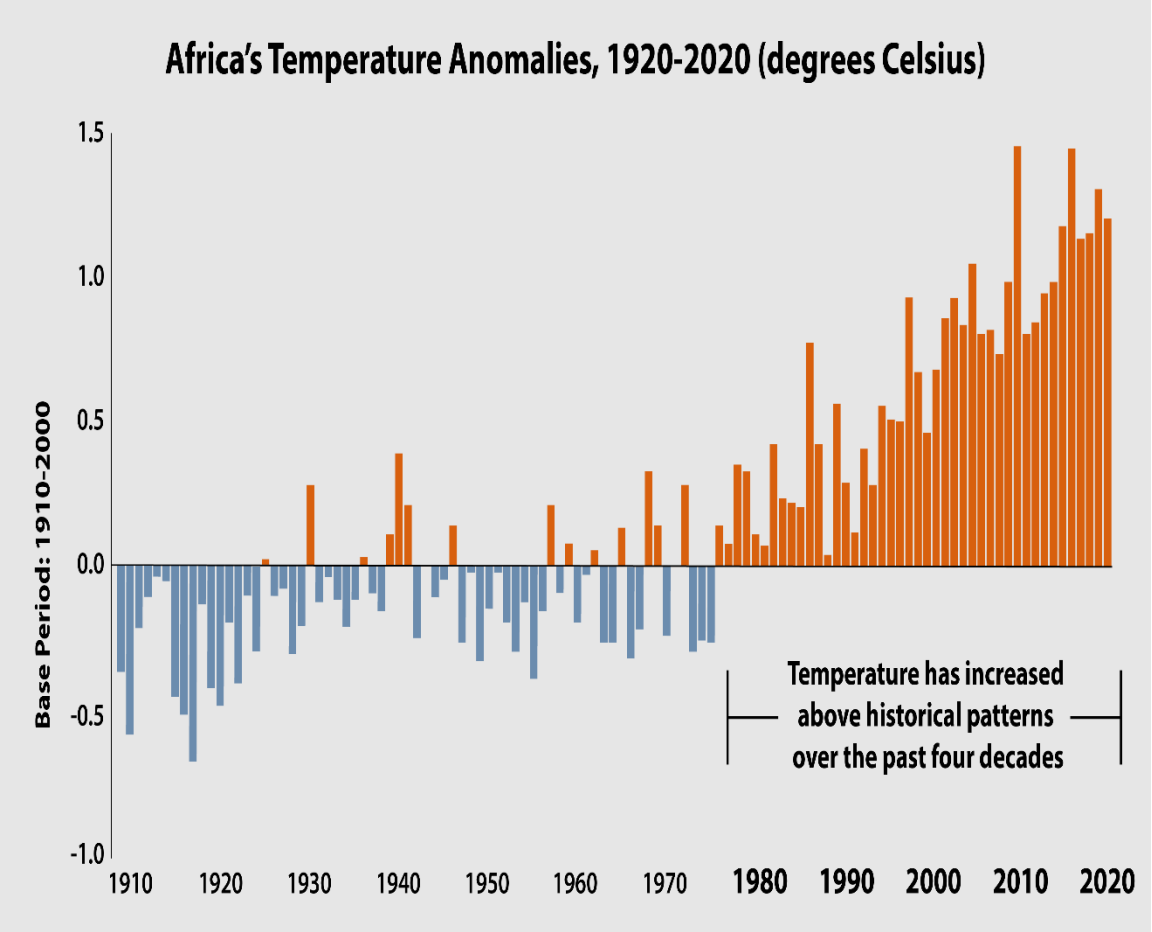

المصدر:

- Africa Center for Strategic Studies, How Global Warming Threatens Human Security in Africa, electronic website; https://africacenter.org/spotlight/how-global-warming-threatens-human-security-in-africa/, acceded: 02 mars 2022, 23:00.

إن هذه البينات التي توضح أن درجات الحرارة آخذة في الارتفاع من سنة لأخرى بزيادات غير طبيعية كان لها تأثير مباشر على معدلات سقوط الأمطار في القارة، وهو ما أظهرته معدلات سقوط الأمطار السنوية في تناقضات جغرافية حادة عام 2019م، حيث انخفضت مجاميعها

انخفاضاً ملحوظاً عن المتوسطات الطويلة الأجل في الجنوب الأفريقي وغرب جبال الأطلس العالية وسجلت الأمطار معدلاً فوق المتوسط في مناطق أخرى، ولاسيما في وسط وشرق أفريقيا.

وكانت المناطق الأكثر تضرراً من الجفاف في عام 2019م هي مناطق في الجنوب الأفريقي، وكانت هي أيضاً من المناطق نفسها التي تضررت أيضاً من الجفاف الذي طال أمده في الفترة 2014-2016م. وفي المقابل، شهدت منطقة القرن الأفريقي الكبرى تحولاً كبيراً في الأحوال المناخية، من أحوال جافة جدا في عام 2018 ومعظم عام 2019م إلى فيضانات وانهيارات أرضية وما ارتبط بها من هطول الأمطار بغزارة في أواخر 2019م. كما أثرت الفيضانات على منطقة الساحل والمناطق المحيطة بها في الفترة من أيار /مايو إلى تشرين الأول /أكتوبر 2019[1].

الخريطة رقم 03: معدلات سقوط الأمطار سنة 2020 مقارنة بالفترة الممتدة من 1981 إلى 2010.

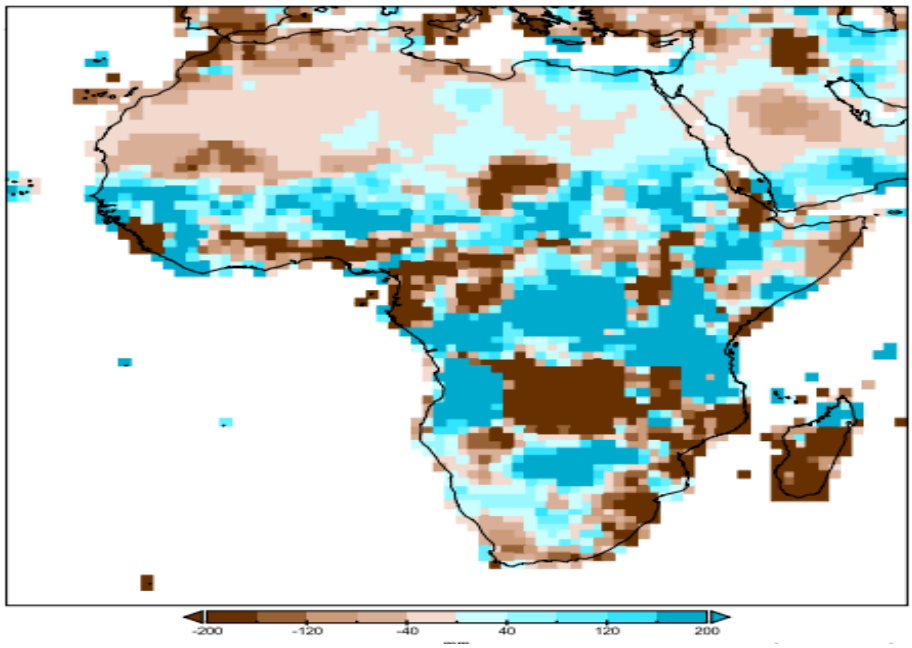

المصدر:

- Schneider, U. et al., 2020: GPCC Monitoring Product: Near Real-Time Monthly Land-Surface Precipitation from Rain-Gauges Based on SYNOP and CLIMAT Data. DOI: 10.5676/DWD_GPCC/MP_M_V2020_250, electronic website http://dx.doi.org/10.5676/DWD_GPCC/ MP_M_V2020_250, acceded; 05 mars 2022.

[1] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، حالة المناخ في إفريقيا 2019، جنيف: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 2019، ص.04.

حيث أن المناطق المبينة باللون البني تم تسجيل معدلات تساقط أمطار سنة 2020 أقل من تلك المسجلة في الفترة 1981 —2010م، أما المناطق المبينة باللون الأزرق فقط سجلت معدلات أكبر.

وقد تعرضت أفريقيا بشدة لظواهر جوية ومناخية متطرفة في عام 2019م، بما في ذلك إعصار إيداي المداري، الذي كان من بين أكثر الأعاصير المدارية تدميراً والتي تم تسجيلها في نصف الكرة الأرضية الجنوبي .وقد أسفر إعصارا إيداي وكينيث المداريان عن آثار إنسانية شديدة، من بينها مئات الضحايا ومئات الآلاف من النازحين.

عطفا على هذا، يعتقد الخبراء أن أحد الأسباب الرئيسية لكل هذه الظواهر وكما سبق أن أشرنا وبمتوسط جميع أنحاء البر الرئيسي لأفريقيا، الذي يتراوح بين 0,56 درجة مئوية و0.63 درجة مئوية فوق المتوسط على المدى الطويل 1981-2010م، كان عام 2019 على الأرجح ثالث أحر عام على الاطلاق، بعد عامي 2010 و2016م، كما كان عاما 2010 و2016م عامين حاريّن على الصعيد العالمي نتيجة جزئياً لأحوال النينيو في بداية العام. وكانت هناك اختلافات إقليمية في شذوذ درجات الحرارة على نطاق دون قاري في عام 2019م وسُجلت درجات حرارة أعلى بما يتجاوز درجتين مئويتين من متوسط الفترة 1981 –2010م في جنوب أفريقيا وناميبيا وأجزاء من أنغولا. وكانت درجة حرارة مساحات واسعة تمتد من جنوب إلى شمال القارة أعلى أكثر من درجة مئوية واحدة فوق المعدل الطبيعي. وكانت مناطق محدودة في الشمال الغربي، بما في ذلك موريتانيا، فضلاً عن المناطق المحيطية المتاخمة لها، هي الأكثر برودة من متوسط الفترة[1].

من بين الظواهر الخطيرة التي أصبحت ملتصقة بالاحتباس الحراري هي ارتفاع مستوى البحر، حيث تم تسجيل أن هناك تباين إقليمي كبير في اتجاهات مستوى سطح البحر في جميع أنحاء أفريقيا، فقد بلغت الزيادة في مستوى سطح البحر 5 مم سنوياً في عدة مناطق محيطية تحيط بالقارة، وتجاوزت 5 مم سنويا في جنوب غرب المحيط الهندي من مدغشقر شرقا نحو موريشيوس

[1] المرجع نفسه، ص.06.

وما يتجاوزها. وهذا أكثر من المتوسط العالمي لارتفاع مستوى سطح البحر الذي تراوح بين 3 و4مم سنويا[1].

يستمر مستوى سطح البحر في الارتفاع، حيث أن مستوى البحر يمكن أن يصل إلى 29-59 سم بحلول عام 2100م، حتى في حالة تسجيل انخفاض حاد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتسجيل أقل من 2 درجة مئوية، وفق سيناريو انبعاثات عالية، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر سيكون أكثر أهمية، ويمكن أن يصل إلى المتوسط عالمي بين 61 و110 سم.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يخلق "ضغطا قويا على السواحل"، خاصة على النظم البيئية الخصبة الهامة التي تعتبر بيولوجيا على أنها أنظمة منتجة، والتي تساهم في عيش ملايين الأفارقة والتي تشتمل على غابات المنغروف، قيعان أعشاب البحر، والأراضي الرطبة الساحلية، والدلتا المزروعة والأنظمة البيئية المتكونة من الكثبان الرملية. كما سيكون هناك ضغط قوي على السواحل خاصة المبنية (مثل المباني والبنى التحتية) والتي تشكل حاجزًا أمام النظم البيئية[2].

تشير بعض الدارسات والبيانات أن معدلات تغير مستوى سطح البحر على الجانب الأطلسي من أفريقيا كانت بالأحرى موحدة وقريبة من المتوسط العالمي، بينما كانت المعدلات أعلى قليلاً في جانب المحيط الهندي. تظهر سواحل البحر الأبيض المتوسط ارتفاع مستوى سطح البحر بنحو 2.9 مم/سنة أقل من المتوسط العالمي. ارتفاع مستوى سطح البحر على طول السواحل الاستوائية وجنوب المحيط الأطلسي أعلى من المتوسط العالمي، تقريبًا 3.6 مم/سنة[3].

[1] المرجع نفسه، ص.03.

[2] Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, Rapport spécial du GIEC sur les océans et la cryosphère dans le contexte du changement climatique | Quels impacts pour l'Afrique, Afrique du Sud, l'Alliance pour le Climat et le Développement, 2020, p.09.

[3] World Meteorological Organization, State of Climate in Africa 2020, Geneva, World Meteorological Organization, 2020, p.08.

الخريطة رقم 04: نسبة ارتفاع مياه سطح البحر في السواحل الإفريقية 2020.

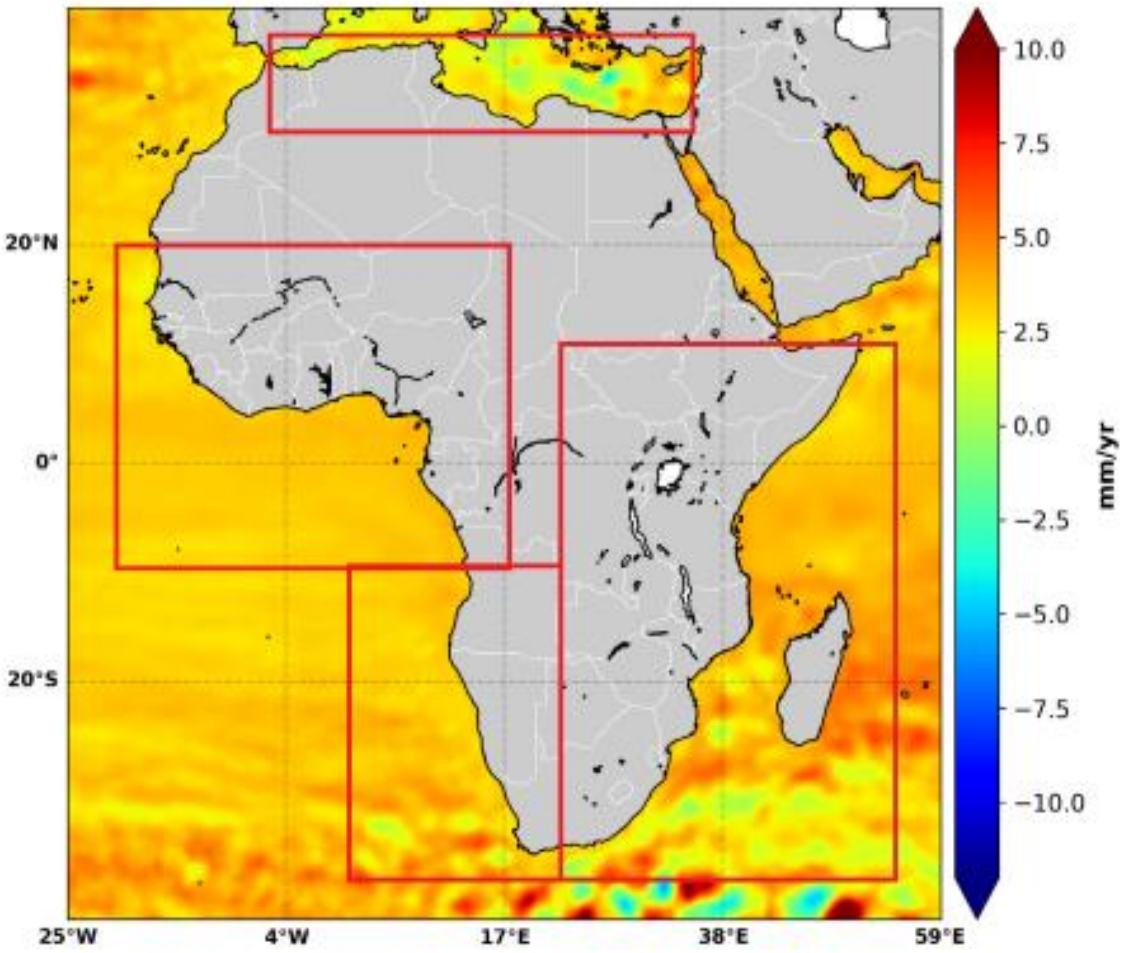

المصدر:

- Climate Data Store, Sea level daily gridded data from satellite observations for the global ocean from 1993 to present, electronic website; https://cds.climate.copernicus.eu/cdsapp#!/dataset/satellite-sea-level-global?tab=overview, acceded : 12 mars 2022, 23:34.

الخريطة رقم 05: المدن الإفريقية المهددة بارتفاع مستوى مياه البحر.

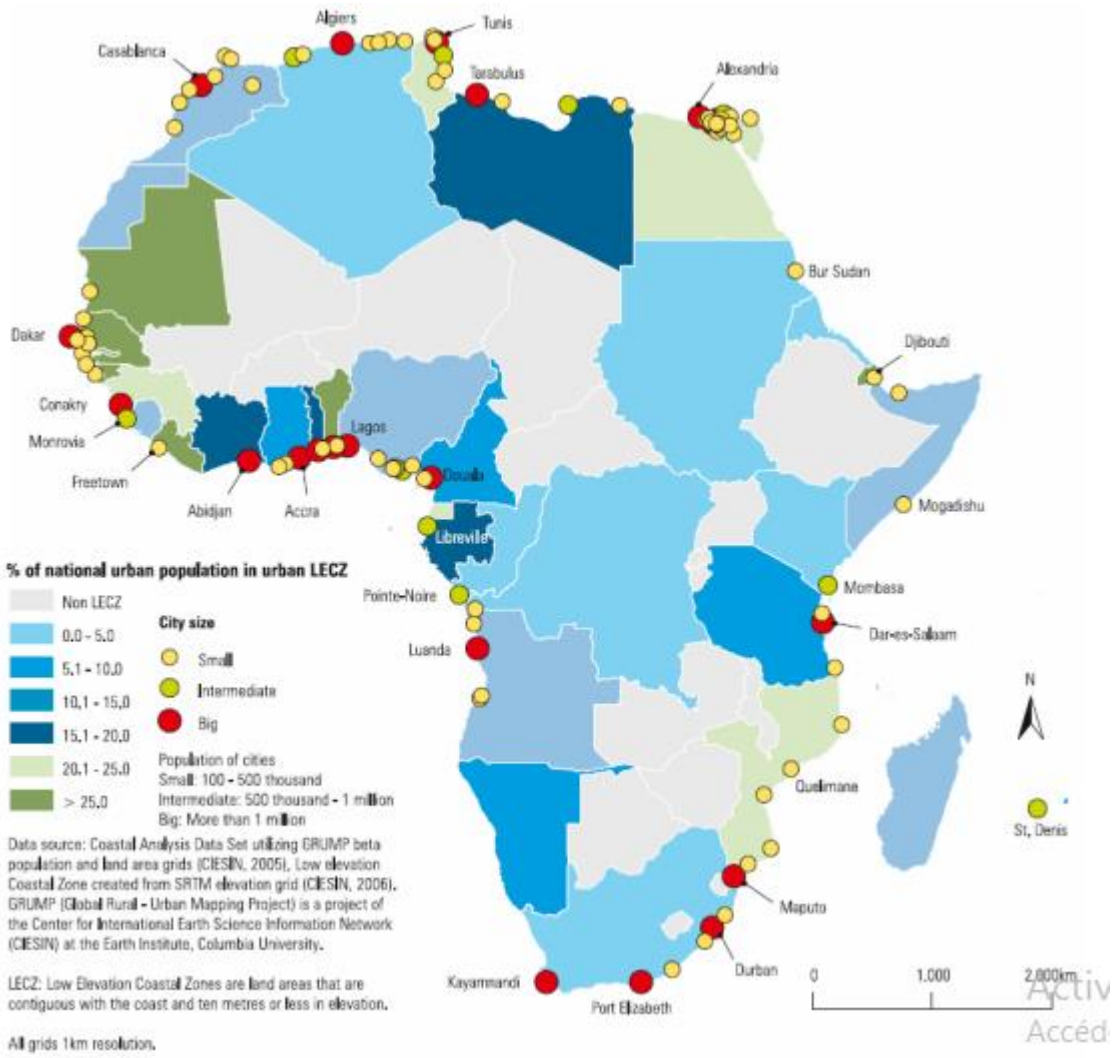

المصدر:

- Sally Brown, Abiy S. Kebede and Robert J. Nicholls, Sea-Level Rise and Impacts in Africa, 2000 to 2100, UK, University of Southampton, Southampton, SO17 1BJ, 2009, p.23.

بالرغم من أن أفريقيا تسهم بنحوص 3,8% في المائة فقط من انبعاثات الغازات الدفيئة، فإن القارة من أكثر المناطق تأثرا بتغير المناخ في العالم. ويعزى ضعف المنطقة بهذا الشكل إلى ضغوط متعددة مقرونة بقلة القدرة على التكيف. في المقام الأول يتسم الموقع الجغرافي للعديد من البلدان الأفريقية أصلاً بمناخ أدفأ ومناطق هامشية تتعرض بقدر أكثر للأخطار المناخية من قبيل تقلب هطول الأمطار، وفقر التربة، ووجود سهول فيضانيه. وثانيا، مازالت اقتصادات معظم

البلدان الأفريقية تعتمد بشدة على قطاعات تتأثر بالمناخ من قبيل الزراعة البعلية، ومصائد الأسماك، والموارد الطبيعية، والسياحة، كما سبق وأشرنا وثالثا، تعاني القارة من عدم توافر القدرة الكافية للتصدي للآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ من جراء انتشار الفقر على نطاق واسع، وسوء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي النزاعات، ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية والمالية[1].

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالعامل البشري.

يعتبر الإنسان أحد المكونات الرئيسية للوسط البيئي الذي يعيش فيه، كما تجمع مختلف الأبحاث والدراسات أن الإنسان في نفس الوقت هو أحد المتسببين المباشرين في تدهور هذا الوسط من خلال نشاطاته التي يسعى من خلالها إلى توفير سبل عيشه.

حيث تفيد بعض البحوث العلمية على أن نحو رُبع مساحة اليابسة الخالية من الجليد في كوكبنا تخضع لعملية تدهور بفعل الإنسان، على سبيل المثال فإن الأنشطة الإنسانية في قطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي مسؤولة عن حوالي 13% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون(CO2) ، و 44 % من انبعاثات الميثان (CH4)، كما تفيد أيضا أن حوالب 81% من انبعاثات أكسيد النيتروز (N2O) تأتي من الأنشطة البشرية على الصعيد العالمي خلال إحصائيات تم القيام بها خلال الفترة 2007-2016م.

وأسفرت الاستجابة الطبيعية من الأراضي للتغيّر البيئي الناجم عن البشر عن بالوعة صافية لما يبلغ حوالي 11.2 غيغاطن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً أثناء الفترة 2007- 2016م (ما يعادل 29 % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الكلية)، ولكن استمرار البالوعة غير مؤكد بسبب تغيّر المناخ. وإذا أُدرجت الانبعاثات المرتبطة بأنشطة ما قبل الإنتاج وبعده في نظام

[1] مفوضية الاتحاد الإفريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تغير المناخ، منظور إفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام 2012، أديس أبابا: الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، 2008، ص.02.

الأغذية العالمي، يقدّر أن الانبعاثات تتراوح نسبتها بين 21 و 37% من إجمالي الانبعاثات الصافية لغازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ[1].

تتعلق المشاكل التي يمكن أن ترتبط بتدهور الأراضي بمجموعة من العوامل تتمثل في الاستخدام الغير المستديم للأراضي وسوء إدارة التربة والمياه وإزالة الغابات وإزالة النباتات الطبيعية، وكثرة استخدام الآليات الزراعية الثقيلة والرعي المفرط، والدورات الزراعية الغير السليمة وسوء أساليب الري، ويظهر خطر تدهور الأراضي في تأثير ذلك على الإنتاج الزراعي وبذلك على الأمن الغذائي بصفة عامة.

وهو الأمر الذي لم تسلم منه القارة الإفريقية والتي تعاني فيها الأراضي من عدة مشاكل بيئية ومناخية ويمكن حصرها في عوامل منها، التصحر وتناقص خصوبة التربة وتقلص نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب زيادة التوسع العمراني، ويساهم التصحر وتعرية التربة والرعي غير المنظم في تدهور الأراضي الإفريقية، فالإحصائيات تشير إلى أن الغابات تغطي 22% من مساحة إفريقيا، في حين تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 21%، وتعرف القارة الإفريقية ضياعا كبيرا للتربة حيث تشير الأرقام إلى أن القارة أضاعت 200 مليون هكتار منذ 1950م.

تعاني الأراضي الأفريقية من الإجهاد بفعل الطلب المتزايد على الموارد نتيجة النمو السكاني والكوارث الطبيعية والتغير المناخي والجفاف والفيضانات والاستخدام غير الملائم للتكنولوجيا والكيماويات وكذلك تعاني الأراضي من التدهور بسبب الأنشطة المدمرة والمخططة على نحو سيء سواء زراعية أو صناعية.

[1] الهيئة الدولية المعنية يتغير المناخ، ملخص لصانعي السياسات: تغير المناخ والأراضي، تقريثر خاص للهيئة (IPCC)عن تغيّر المناخ، والتصحر، وتدهورالأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية، 2019، ص.ص.07-09.

الخريطة رقم 06: خريطة الأراضي القاحلة في إفريقيا.

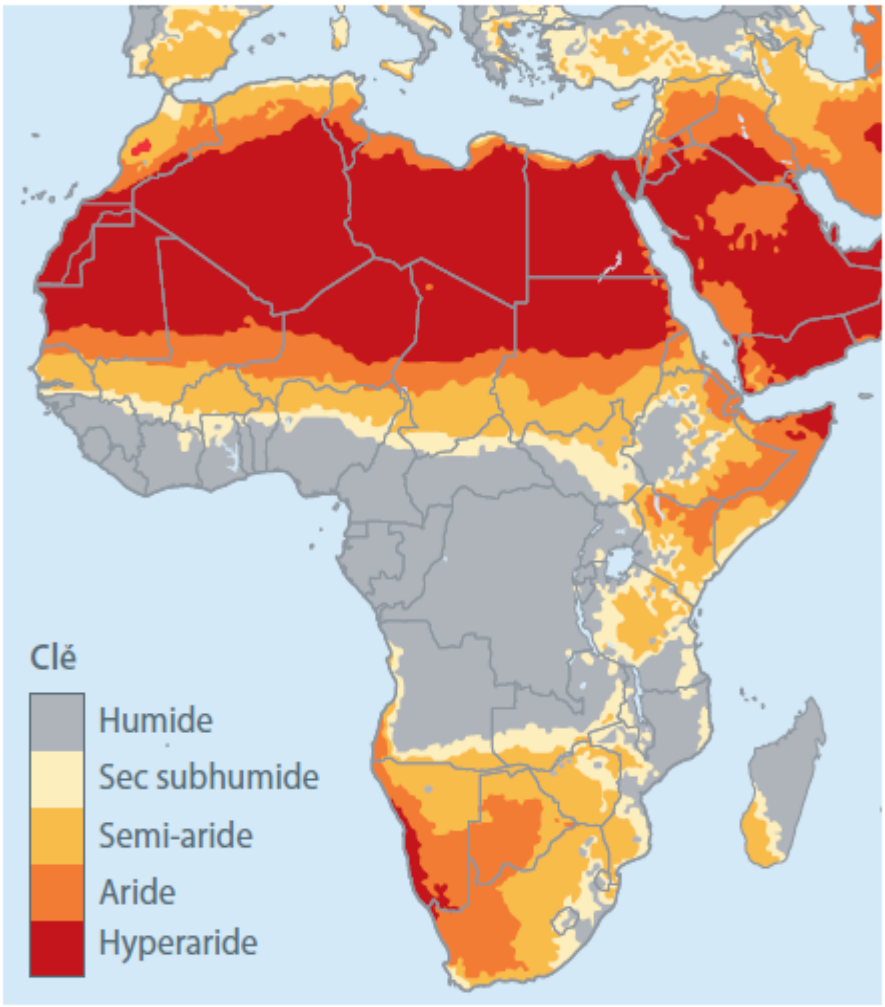

المصدر:

- Climat and Development Knowledge Network, Le rapport special du GIEC sur le changement climatique et les terres émergées,, Quels impacts pour l'Afrique, 2019, p.10.

إضافة إلى ما سبق فإن الجفاف المتكرر يعد أيضا من العوامل الرئيسية لتدهور التربة الزراعية في إفريقيا، ولما لذلك من دور سلبي في تعاظم الجفاف، كما يساهم تكاثر المواشي في القارة إلى زيادة الرعي الغير منتظم والذي له أثار على الزراعة والتربة معا. بالإضافة إلى أن زيادة

عدد السكان والممارسات الزراعية غير المناسبة مثل إيقاف نظام الراحة تتسبب في تدهور الأراضي في إفريقيا[1].

ينبغي أن ننوه إلى أن هذه الظاهرة ليست أثرا مباشرا لمسألة تغير المناخ، إذ يلعب الإنسان دورا سلبيا في هذه المسألة، فما بين 1990 و2010م تحولت حوالي 10% من المساحات الإجمالية للغابات في البلدان الإفريقية إلى استعمالات أخرى.

ويعتبر نظام الزراعة المتنقلة من أهم أسباب قطع الغابات، فهذا النظام البدائي لا يقوم على فكرة توطين المساحات الزراعية وإنما يقوم على قطع مساحات جديدة من الغابات سنويا وزرعها مرة كل سنة ثم الانتقال إلى مكان آخر[2].

وتسبب الضغوط البشرية على النظم الإيكولوجية تغيرات وخسائر غير مسبوقة للتنوع البيولوجي بمعدلات لم يشهدها التاريخ من قبل. فالبشر ظلوا يحدثوا تغييرات في النظم الإيكولوجية بسرعة و امتداد أكبر طوال الخمسين سنة الماضية من أي فترة أخرى في التاريخ الإنساني .ويضيف تغير المناخ أيضا ضغطا من نوع آخر على النظم الإيكولوجية الطبيعية، فمراقبة التنوع البيولوجي في القارة الأفريقية يشهد ضعف كبير، ففي دراسة مسحية في عام 2009م ذكرت أن ما يقارب نحو 50% من النباتات الطبية واجهت خطر الانقراض بسبب استخدام ما نسبته 80%منها من قبل السكان.

تشكل تجارة لحوم الحيوانات البرية في أفريقيا الوسطى تهديدا قد يؤثر بشكل مباشر على البيئة والتنوع الحيوي، وعلى الإنسان لما تنطوي عليه من خطر ظهور الأمراض. وتشير تقديرات إلى أن الناس الذين يعيشون في حوض الكونغو يستهلكون ما بين 1.1 إلى 3.4 مليون طن لحوم الحيوانات البرية .وقد أهلكت تجارة هذه اللحوم والصيد التجاري للحيوانات البرية القسم الأعظم من أعداد الحيوانات المهددة بالانقراض من الأنواع المعمرة مثل حيوانات الشمبانزي[3].

---

[1] خلف الله عمر، التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012، ص.ص. 54-55.
طيطوس فتحي، أثر التغير المناخي على الأمن البيئي الإفريقي، مجلة متون، ع.04، ص.177.[2]
أمينة دير، مرجع سبق ذكره، ص.64.[3]

كما أصدرت الجمعية الإفريقية للمياه مؤلفا جماعيا تحت عنوان" إفريقيا والماء "سنة 2014 ، تحت إدارة كلود جاماتييه بمعية 28 خبيرا، يعالج قضية بالغة الأهمية بالنسبة لما يزيد على 40% من سكان الأرض، بحيث سعى الخبراء من خلاله إلى تسليط الضوء على أزمة المياه في إفريقيا، من خلال تجاربهم الميدانية في 14 بلدا إفريقيا، بل والى قرع أجراس الإنذار حول الخطر المتفاقم والمتعلق بالهدر المتواصل للثروة المائية وتبديدها بسرعة من دولة إلى أخرى، بحيث بات يفتقد 600مليون شخص في إفريقيا المرافق الضرورية لتسيير الموارد المائية؛ كما تدور الأبحاث المنشورة أساسا حول مستقبل القارة السمراء في وجه المخاطر الأمنية والتحديات الاستراتيجية التي تتعلق باستغلال المصادر المائية، والسبل الكفيلة بإنهاء مهددات الأمن المائي[1].

كذلك، تبين العديد من صور الأقمار الصناعية الندوب والفجوات التي خلفتها الأنشطة البشرية على المناظر الطبيعية الأفريقية، من بينها الفجوات الكبيرة التي خلفتها عمليات التعدين والمناطق القاحلة حيث كانت في يوم من الأيام غابات وبحيرات أصبحت جافة تمامًا. بعض الصور تبين أيضا تغييرات أكثر انتشارا ومثيرة للقلق مثل تقدم المدن في المناطق التي كانت من قبل مناطق خضراء مصحوبة بالتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي الناجمة عن تحويل المساحات الطبيعية من خلال تطوير شبكات الطرق داخل الغابات أو تآكل مناطق الدلتا أو ذوبان الأنهار الجليدية[2].

من بين التهديدات الأمنية البيئية المهمة في أفريقيا، نجد تلوث الهواء الخارجي والداخلي الذي يسبب مشاكل صحية عامة خطيرة. التلوث في الهواء الطلق هو التحدي في البلدان التي لديها نسبة التمدن كبيرة وسريعة في أفريقيا. حيث يشكل قطاع النقل مصدر رئيسي لتلوث الهواء الخارجي في المدن الأفريقية الكبرى مثل أديس أبابا، والقاهرة وداكار وجوهانسبرغ وكنشاسا ولاغوس ونيروبي. النمو السريع في عدد المركبات المستعملة والوضيعة المؤسفة للبنية التحتية للطرق أدى إلى ازدحام الطرقات وتلوث الغلاف الجوي. إضافة إلى هذا نجد حرائق الغابات والغبار،

[1] بن صايم بونوار، بوشامة محمد، الأمن البيئي في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ع.04، ديسمبر 2018، ص.18.

[2] Programme des Nations Unies pour l'Environnement, Afrique : Atlas d'un Environnement en Mutation, Kenya, Programme des Nations Unies pour l'Environnement, 2008, p.14.

خاصة أثناء العواصف الترابية الآتية من الصحراء، حيث تمثل هي أيضا مصادر كميات كبيرة من تلوث الهواء الخارجي. من بين العوامل الأخرى التي تساهم في هذا التلوث نجد التعدين وإنتاج الإسمنت خاصة في المغرب وجنوب أفريقيا وزامبيا وتساهم زمبابوي بشكل كبير في التلوث أجواء المنطقة بشكل رئيسي بسبب الغبار وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من إنتاج الأسمنت وحرق الفحم على سبيل المثال. وهو ما يساهم في نسبة وفيات كبيرة تتعدى 40000 شخص في السنة حسب منظمة الصحة العالمية[1].

الشكل رقم 04: النشاطات الإنسانية المتسببة في تدهور الأراضي في القارة الإفريقية.

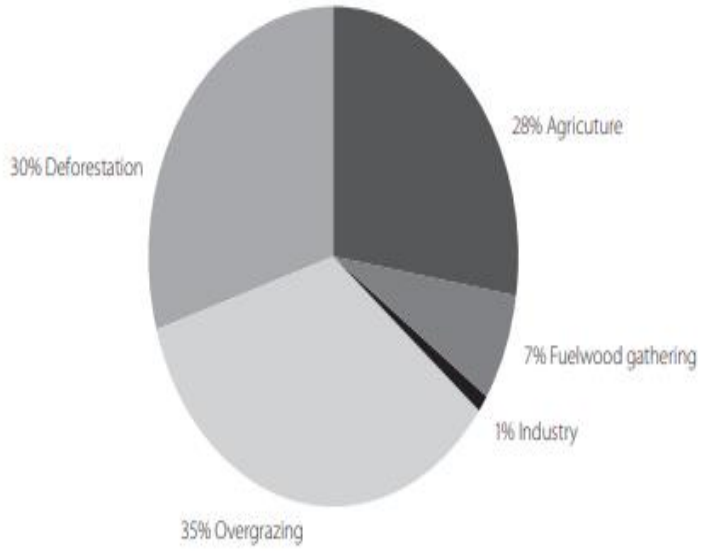

المصدر :

- Wikipedia, Source Erosion, site electronique; http://en.wikipedia.org/wiki/Erosion, consulté le 23 avril 2022, 17:00.

[1] Programme des Nations Unies pour l'Environnement, 3ème Rapport de l'Avenir de l'environnement en Afrique (AEO 3) : Résumé à l'intention des décideurs, Kenya, PNUE, 2013, p.07.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية في إفريقيا.

يعتبر المورد الطبيعي من المحددات الأساسية للبناء السياسي والاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، لهذا عكف كثير من الباحثين على دراسة أثر الموارد الطبيعية في المخرجات الكلية لدولة ما بعد الاستقلال. ويمكن تقسيم الأبحاث الأكاديمية المعنية بدراسة العلاقة بين كل من المورد والبناء السياسي إلى ثلاثة تيارات محورية: يركز الأول على أثر المورد في النمو الاقتصادي الداخلي والتنمية البشرية، حيث يهتم مناصروه بتحليل انعكاسات وفرة الموارد والتبعية لها على مستويات الدخل الفردي وإجمالي الناتج المحلي في المنطقة. أما الثاني فيعنى بدراسة مكانة الموارد الطبيعية في صياغة السياسات والتحالفات الداخلية بين اللوبيات الفاعلة، سواء في الأنظمة السياسية الشمولية أو الديمقراطيات الحديثة، وذلك عبر تسليط الضوء على علاقة المورد الطبيعي مع تنظيمات المجتمع المدني من جهة، ومع مؤسسات الدولة من جهة أخرى، أما الثالث فيركز على دراسة علاقة المورد الطبيعي بالنزاعات المسلحة.

تعتبر الباحثة فوزية زروالية في دراستها حول الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء، أن كل النزاعات المسلحة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج، والتوترات في تشاد وأنغولا والكونغو برازفيل لا تنفصل مطلقا عن هذا المتغير التفسيري، حتى المقاربات الشاملة من أجل بناء السلام أو حفظ السلام أصبحت تولي اهتماما خاصا لهذا المتغير التحليلي. ويبرز هذا الاهتمام من خلال المسارات والمبادرات المتعددة الأطراف الهادفة إلى إعادة توجيه الموارد الطبيعية الأفريقية إلى القنوات التي تخدم التفاعلات السلمية وتعزز رفاهية المواطن الإفريقي[1].

إن النزاعات والصراعات حول الموارد تعتبر من بين الظواهر السياسية والاجتماعية التي نشأت وتطورت مع الحياة الاجتماعية منذ بدايات الإنسان الأول، حيث تعرف النزاعات التي ترتبط بالموارد الطبيعية غالبا على أنها هي تلك النزاعات التي تمس بأنظمة الإنتاج وتسيير واستغلال

[1] فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة نقدية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، ط.1، 2019، ص.ص. 01-02.

الموارد الطبيعية، حيث أصبحت هذه النزاعات أكثر ودورية، وهي تشمل أيضا النزاع على الأراضي والمساحات الزراعية والرعوية، كما يمكن أن تشمل هذه النزاعات مصايد الأسماك[1]. أي أنها نزاعات ترتبط ارتباطا مباشرا بمصادر عيش الإنسان والجماعات، ويزداد التنافس على الموارد بين الجماعات البشرية كلما زاد الشعور بندرتها وعدم قدرتها على تلبية حاجيات الأفراد.

والنزاعات بشأن الموارد الطبيعية في أفريقيا هي نزاعات على استخدام هذه الموارد أو طرق إدارتها، وتظهر هذه النزاعات عندما تكون المصالح والاحتياجات غير متوافقة أو حيثما لا تراعي أولويات بعض فئات المستخدمين في السياسات والبرامج والمشروعات. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في حجم ومجال بل وحدة هذه النزاعات، التي إن لم تعالج فقد تتحول إلى عنف وتتسبب في تدهور البيئة وعرقلة المشروعات وتقويض سبل المعيشة.

وتحدث النازعات بشأن الموارد الطبيعية على مستويات متعددة، كما تشمل فئات مختلفة من العناصر الفاعلة. وهناك ثلاثة محركات عامة للنزاعات على الموارد الطبيعية المتجددة:

المحرك الأول: ندرة الموارد نتيجة الطلب المتزايد عليها: ينشأ ذلك عن طريق النمو السكاني و/أو زيادة مستويات استهلاك الموارد للفرد. ومن أمثلة النزاعات العنيفة التي نشأت عن ذلك تلك التي حدثت في رواندا عام 1994م، وجنوب إفريقيا في فترة ما قبل الفصل العنصري وما بعده، والنزاعات في موريتانيا/ السنغال عام 1989م وفي زيمبابوي في الفترة من 1960 إلى 1980م.

المحرك الثاني: تدهور الموارد و/أو استنفادها: ينشأ ذلك عن التغيرات البيئية الطبيعية أو سوء استغلال وإدارة الموارد. ومن الأمثلة على ذلك التصحر في منطقة الساحل التي تغطي الصحراء الكبرى، وجيوب المساحات الداخلية في الزراعة والرعي في السودان وكينيا وزيمبابوي وبوتسوانا وجنوب إفريقيا المكتظة بالسكان وزامبيا أيضا، حيث نشأت صراعات شديدة العنف بين المجتمعات المحلية بسبب التنافس على الموارد المتناقصة.

[1] Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Mali Analyse des conflits liés à l'exploitation des ressources naturelles, Rome: 2021, p.05.

المحرك الثالث: التوزيع غير المتكافئ وفرص الوصول إلى الموارد الطبيعية: حيث يتم تهميش المجموعات الأقل قوة في المجتمع-مقارنة بالمجموعات الأخرى-من حيث المساواة في الوصول إلى موارد معينة، لتتركز الموارد في أيدي نخبة محددة، بينما يتعرض الباقون لندرة أكبر، وشكل ذلك محرك رئيسي لمعظم النزاعات وأعمال العنف بالقارة[1].

كل هذا يجعلنا نسلم بأن النزاعات والحروب الأهلية شكلت في أحد جوانبها صراعا من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية التي أصبحت هدفا في نفس الوقت، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية السلبية والقاسية التي تعيشها القارة، وهي في نفس الوقت أداة لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة، ومن ثم فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تنخرط ثلاثة دول على الأقل من الدول الست الرئيسية المنتجة للماس في إفريقيا في حروب طاحنة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. وقد أوضح رئيس البنك الدولي أن الماس يمول نحو 75% من الحروب في إفريقيا، ولعل هذا ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1306 للتحقيق في العلاقة بين الاتجار في الماس والاتجار غير المشروع في السلاح. في أنجولا، سعت حركتا يونيتا ومبلا إلى السيطرة على مناطق شمال شرق البلاد الغنية بمناجم الماس والثروات الطبيعية، وبالفعل نجحت يونيتا في ذلك، واستغلت عائدات هذه الثروات في إدارة نزاعها مع الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أن استغلال الثروات الطبيعية لا يكون هدفا للجماعات المتنازعة فقط، بل يكون أيضا هدفا للقوى الخارجية التي تتدخل في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال اهتمت بالتدخل بالكونغو الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات من أجل حماية استثماراتها في إقليم كاتنجا (شابا)، وبالمثل كان التدخل الليبي في تشاد مدفوعا برغبة ليبية في السيطرة على إقليم أوزو الغني باليورانيوم[2].

[1] صبحي رمضان فرج سعد، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، ع.13، 2021، ص.300.

[2] بوعشيبة عائشة، أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا، دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 01، قسم العلوم السياسية، كلية الجقوق والعلوم السياسية، 2017-2018، ص.118.

في غرب أفريقيا العديد من المناطق الجغرافية كمنطقة الساحل الإفريقي والمنطقة الجهوية لنهر مانو والمنطقة السنغالية الغامبية وكذا منطقة دلتا النيجر، تمثل مسرحا للعديد من النزاعات العنيفة وإن كانت أسباب هذه النزاعات متعددة ومختلفة فإن جزءا مهما من جذورها يعود لسياسات تسيير الموارد الطبيعية.

الجدول رقم 02: الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية الناجمة عن الموارد الطبيعية في القارة الإفريقية.

Pays	Durée	Ressources
Angola	1975-2002	Pétrole, diamants
République démocratique du Congo	1996-1998, 1998-2003, 2003-2008	Cuivre, coltan, diamants, or, cobalt, bois, étain
République du Congo	1997-	Pétrole
Côte d'Ivoire	2002-2007	Diamants, cacao, coton
Libéria	1989-2003	Bois, diamants, fer, huile de palme, cacao, café, caoutchouc, or
Sénégal-Casamance	1982-	Bois, noix de cajou
Sierra Leone	1991-2000	Diamants, cacao, café
Somalie	1991-	Poissons, charbon de bois
Soudan	1983-2005	Pétrole

Activer Windows

المصدر:

- United Nations Environment Programme (UNEP), From Conflict to Peacebuilding. The Role of Natural Resources and the Environment. Nairobi: UNEP, 2009, p. 11.

من خلال كل هذا يتبين لنا أنه يمكن أن تساهم الموارد الطبيعية في اندلا ع العنف وكذلك إطالة أمده في غرب أفريقيا، العلاقة بين الموارد والصراعات قائمة منذ فترة طويلة وهو ما تؤكده الحروب الأهلية في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج. لكن الموارد الطبيعية تلعب أيضًا دورًا مهمًا في عملية السلام. كما أن الموارد يمكن أن تأخر النزاعات كما يمكن أن تقويها، فمثلا غالبًا ما

يتم الاستشهاد بإصلاح قطاع الغابات في ليبيريا على أنه عنصر أساسي في عملية بناء السلام الناجح على العكس من ذلك، فإن النضال من أجل السيطرة على الفوائد الاقتصادية المستمدة من الموارد الطبيعية مثل الماس، والكاكاو أو القطن مثل عقبة رئيسية لمفاوضات السلام في كوت ديفوار من 2002 إلى 2012م[1].

إن من بين أهم الموارد الطبيعية التي من شأنها تغذية النزاعات والصراعات العنيفة سواء داخل الدول أو خارجها في القارة الإفريقية هو الماء، الذي أصبح في يومنا هذا من بين الموارد الأكثر عرضة للندرة لعدة أسباب أهمها التغيرات المناخية المتسببة في انخفاض معدلات تساقط الأمطار وكذا زيادة النمو الديمغرافي في القارة، ما تسبب في زيادة الطلب على مصادر المياه العذبة للاستعمال اليومي في مختلف مجالات الحياة.

تشير العديد من التقارير والاحصائيات أن ثلث سكان القارة الإفريقية يعيشون في مناطق مهددة بالجفاف والإجهاد المائي، وكذا تهديد التلوث للعديد من مصادر المياه العذبة، كما يضاف إلى ذلك غياب البنية التحتية القادرة على ضمان نقل المياه من مصادرها إلى السكان بشكل دائم وصحي، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الأمراض والأوبئة المرتبطة بتلوث المياه.

رغم أن القارة الإفريقية معروفة بكثرة الأنهار والبحيرات التي تشكل شريان الحياة للعديد من الدول إلا أنها لم تعد تفي بغرضها الرئيسي، وهو ما جعلها مصدر توتر وتنافس دائم بين الجماعات السياسية والاثنية وحتى الدول، حيث حددت الأمم المتحدة تسعة (09) أنهار في القارة الإفريقية من شأنها أن تشكل مصدرا للتوترات والنزاعات من بينها: نهر كونيني، نهر أوكفاناغو، نهر زامبيزي، نهر ليمبوبو، نهر أورانج ونهر النيل[2].

هذا الأخير يشكل اليوم موضوع أزمة جدية بين مصر والسودان وأثيوبيا، حيث أن هذه الدول الثلاث في شرق إفريقيا يمثل نهر النيل مصدرا رئيسيا لاقتصادياتها حيث يرتبط ارتباطا وثيقا

[1] Bruno Hellendrof, Conflit et construction de la paix en Afrique de l'Ouest, Bruxelles, Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, n° 07, 2012, p.87.
[2] Oli Brown and Alec Crawford, Climate Change and Security in Africa, Denmark: International Institute for Sustainable Development, 2019, p.16.

بأمنهم المائي والغذائي والاقتصادي، إلا أن الاختلاف بين هذه الدول حول سبل استغلال هذا المورد الحيوي عجل بظهور توترات دبلوماسية من شأنها أن تتحول لنزاع مسلح، خاصة بعد بناء أثيوبيا لسد النهضة مشكلة بذلك تهديدا مباشرا على حصة كل من السودان ومصر من مياه النهر، وهو الأمر الذي دفع بمصر خاصة للتحرك في جميع الاتجاهات لضمان تدفق مياه النيل إليها بشكله الطبيعي وثني أثيوبيا على استكمال مشروعها المائي الذي بدوره يشكل مصلحة عليا لها نظرا لفوائده المباشرة على اقتصاد البلاد كضمان أمنها الزراعي والمائي والطاقوي من خلال انتاج الكهرباء.

هذا الواقع دفع بالكثير من المهتمين إلى التحذير من تطور هذا التوتر إلى نزاع مسلح بين أكبر البلدان كثافة سكانية في القارة الإفريقية والذي من شأنه التأثير على الاستقرار بشكل عام في القارة.

الشكل رقم 05: ندرة المياه في بعض البدان الإفريقية.

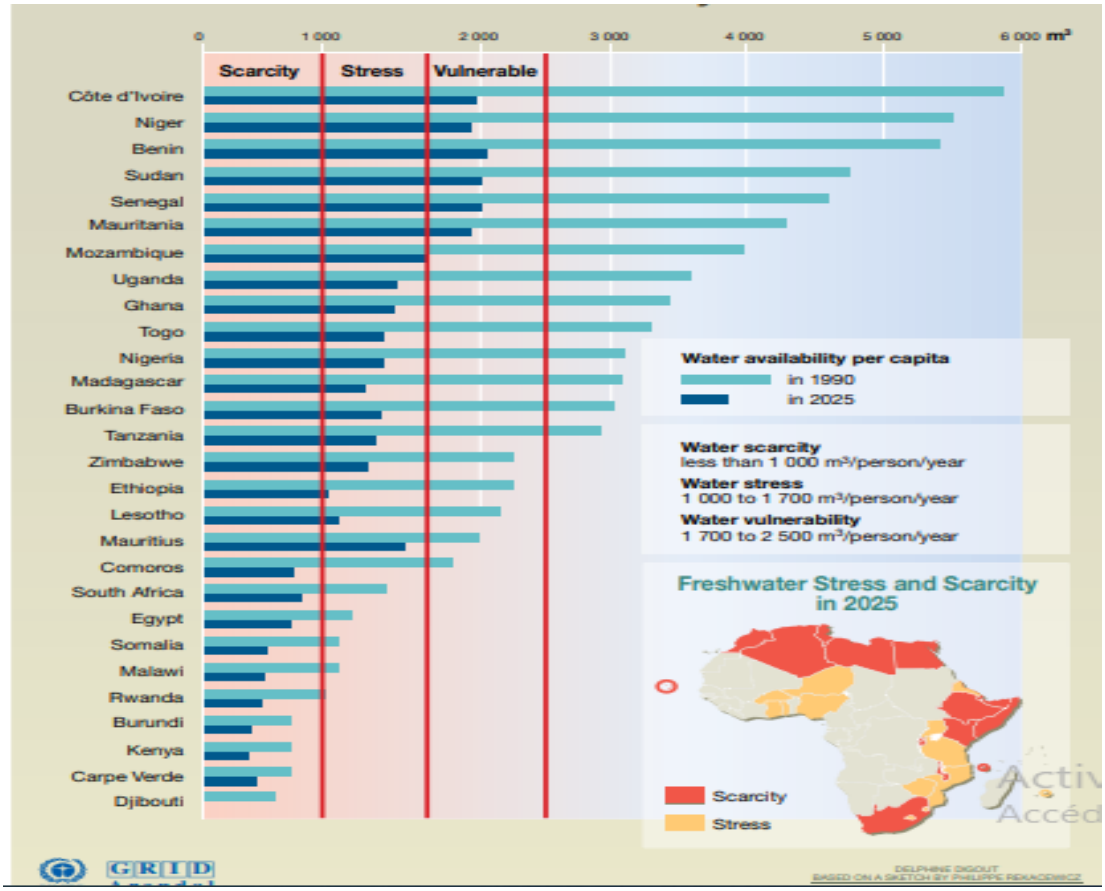

المصدر :

- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), Addis Abeba; Global Environment Outlook 2000 (GEO), UNEP, Earthscan, London, 1999, p.23.

أيضا، من بين الموارد التي من شأنها تغذية النزاعات العنيفة والصراعات في القارة الإفريقية هي مصادر الغذاء، فالقارة الإفريقية اليوم أصبحت من أكثر المناطق في العالم تسجيلا لنسب عالية للنمو السكاني، وهو ما انعكس على الكثافة السكانية للمدن والتجمعات السكانية التي شكلت بدورها ضغطا كبيرا على مصادر الغذاء، زيادة على ذلك شكلت حركات الهجرة في إفريقيا مصدرا جديدا من مصادر التنافس على الغذاء بسبب مساهمتها في خلق تجمعات سكانية كبيرة تتطلب الكثير من الموارد من أجل تأمين غذاء سكانها[1].

[1] Moses K. Tesi, The Environment and Developpement in Africa, New York:Lexington Books, 2000, p.49.

إن هذا الوضع خلق واقعا صعبا وغير متحكما فيه في القارة بخصوص الأمن الغذائي للساكنة وهو الأمر الذي ساهم في تأجيج التنافس والصراعات بين مختلف الجماعات والحركات وحتى الدول التي تسعى لتأمين مصادر عيشها وأمنها الغذائي مستعملة في ذلك شتى الوسائل المتاحة بما فيها العنف.

من خلال كل ما سبق يتبين لنا أن الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية في مختلف مناطقها تحولت من نعمة إلى نقمة على الشعوب الإفريقية، التي ما فتأت تعاني من النزاعات والحروب المفضية لغياب الاستقرار، وهو ما يرجعه الكثير من الباحثين إلى عدم قدرة الدول الإفريقية على فرض سيطرتها وسلطتها على الموارد بسبب البناء السياسي الضعيف والهش لها وسوء التسيير.

الفصل الثالث: إشكالية الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية البيئية.

تعتبر المنطقة الجيوسياسية التي يصطلح عليها الساحل الإفريقي، أحد أكثر المناطق والأقاليم الجغرافية في العالم التي تستقطب اهتماما كبيرا على مختلف المستويات الرسمية والإعلامية والأكاديمية وهو ما يرجع لعدة اعتبارات تعود بالأساس للخصوصيات التي أصبحت تميز المنطقة في الجانب الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فالحركية والديناميكية التي تعيشها المنطقة والمتسمة أساسا بمظاهر اللاستقرار وغياب التنمية والأمن جعلها موضوع الكثير من السياسات والقرارات الدولية التي تهدف بالأساس إلى محاربة هذا الوضع الذي بات لصيقا بالمنطقة وساهم بشكل مباشر ورئيسي في معاناة سكانها متسببا في ظهور أزمات إنسانية حادة وعنيفة.

إن الأوضاع التي يصفها الكثير من الباحثين بالكارثية في منطقة الساحل تعتبر نتاجا لمجموعة من المتغيرات والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وتدهور الأوضاع البيئية والتغيرات المناخية من جهة أخرى. وهو الواقع الذي نسعى للتفصيل فيه من خلال هذا الجزء من هذه الدراسة.

المبحث الأول: منطقة الساحل في ظل التهديدات الأمنية البيئية.

يعتبر الطابع الأمني السمة الغالبة على مختلف الظواهر والتغيرات التي تعيشها مختلف دول الساحل الإفريقي، حيث قدمت في هذا الإطار العديد من الدراسات والبحوث والقراءات المفسرة للواقع الصعب الذي تعيشه المنطقة من خلال مقاربة أمنية شاملة. في هذا الإطار كان للجانب البيئي أهمية وتأثير كبير على الظاهرة الأمنية حسب جل الدراسات والبحوث وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف الجيوسياسي لمنطقة الساحل.

من بين التحديات التي تواجه المهتمين من المجتمع العلمي خلال بحوثهم حول منطقة الساحل الإفريقي هو تعدد التعريفات والتسميات الملتصقة بالمنطقة كدول جنوب الصحراء أو الساحل والصحراء أو دول الصحراء الكبرى... وبالتالي فإنه لا يوجد تعريف موحد خاص

بالمنطقة، وإن كان الإجماع على أنها المنطقة التي تمتد من الصحراء إلى غاية وسط إفريقيا، فأنه لا يوجد حدود ثابتة للساحل الإفريقي، فمنطقة الساحل التي يقدمها علماء المناخ ليست هي نفسها التي يقدمها خبراء أسواق الحبوب والأغذية أو تلك التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة المختصة والمختلفة أيضا فيما بينها، كما يختلف التعريف أيضا عند الدول المهتمة عسكريا بالمنطقة. وعليه يمكن القول إنه لا يوجد بطاقة جغرافية واحدة لمنطقة الساحل وإنما العديد من البطاقات المختلفة[1].

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على الساحل الإفريقي، وهذا تعبير عن وضعيات حدود جغرافية وأنتروبولوجية اختلفت باختلافها عبر الأزمنة والمدلول الحضاري الذي أنتج المصطلح، فقد عرفت كما سبق وذكرنا بتسميات عدة أهمها: بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي، بالإضافة إلى مصطلح السهل الإفريقي[2]، فبلاد السودان هي تسمية عربية قديمة كانت تطلق من طرف الجغرافيين العرب على المنطقة العازلة بين إفريقيا البيضاء، بما تشمله من المغرب العربي وإفريقيا السوداء، والتي بها مملكة غانا إبان الفتح الإسلامي لغرب إفريقيا التي كانت عاصمتها مدينة أودغست، أما بلاد السيبة تعبر عن المناطق الصحراوية الجنوبية الخارجة عن السلطان، أو حدود الممالك التي قامت في شمال إفريقيا إبان العهد العثماني، أما الصحراء الكبرى تعد في إفريقيا أكبر صحراء مدارية في العالم وتقع في شمال إفريقيا وتمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا حاليا هي منطقة قاحلة مقفرة تغطي جزءا كبيرا من وسط إفريقيا وشمالها، وتكاد تمثل حاجزا طبيعيا بين شمال إفريقيا ووسطها وتمتد الصحراء الكبرى من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر على 3000 كلم من الإقليم

[1] UNFPA, Comprendre le Sahel, à travers son histoire, sa géographie et ses défis sociodémographiques et sécuritaires, Dakar: UNFPA, p.05.

[2] بروال الطيب، "الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018 – 2019، ص.81، نقلا عن عدنان الصافي، الجيوبوليتيكا.

السوداني وبداية المناطق الاستوائية جنوبا حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط وجبال الأطلس شمالا على طول 1500 كلم[1].

الخريطة رقم 07: التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.

المصدر:

- Mabingué Ngom,Démographie, Paix, Sécurité au Sahal: Regard croisé pour un Sahel central résilient, Dakar, L'Harmattan-Sénégal, 2020, p.29.

إن تسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا. ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي التي تنتمي إلى هذا المجال.

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات.

[1] مشوار صيفي، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار الفكري، ع.12، 2016، ص.217.

الساحل إذن منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية... ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات. أصبحت المنطقة فضاء شاغرا وساحة حروب ونزاعات لا تنتهي إلا لتبدأ... ومصدر قلق وخوف لأهلها وللعالم كله.

كما تجمع العديد من الدراسات أن الساحل هو الاسم العربي الذي أطلقه المسلمون الفاتحون أو الناشرون للإسلام، على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا على مساحة تناهز ثلاثة ملايين كيلومتر مربع ويلامس هذا الخط كل من السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان واريتريا. ولمنطقة الساحل الإفريقي اليوم معنى جيوسياسي أوسع، يأخذ بعين الاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى[1].

في قراءة أخرى بخصوص تسمية الساحل، يرى جمع من المختصين أن الساحل هي كلمة من صنع فرنسي بحت، وكانت البداية أثناء مؤتمر لوزان في أواخر جوان من عام 1960م بين الوفدين الجزائري والفرنسي، حين تقدمت فرنسا بمشروع لا يتطرق تماما إلى الصحراء وهذا ما دفع بأحد المفاوضين الجزائريين (الطيب بولحروف) للاستفسار عن جدوى عدم التطرق إلى الصحراء، ليرد عليه المفاوض الفرنسي **جورج بامبيدو** (**Georges Pompidou**) بالقول بأن الصحراء هي مجرد بحر داخله شواطئ تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة منها[2]، حيث قدم هذه الرواية الدبلوماسي ورئيس الحكومة السابق رضا مالك رحمه الله.

سياسيا، الساحل هو ذلك التجمع الدولي الإقليمي الذي أنشأ بداية السبعينيات، عندما عرفت المنطقة جفافا أتى على الأخضر واليابس، حيث تحالفت مجموعة من الدول في منظمة

[1] محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الخليج، 2017، ص.ص. 16-17.
[2] رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص.12.

هيئة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل (Comité inter-Etats de lutte contre la sécheresse au Sahel) والتي تضم حاليا 13 دولة، هي كل من موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، تشاد، توغو، بوركينافاسو، البينين، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا وغينيا الاستوائية. وتهدف هذه الهيئة إلى إيصال معاناة هذه الدول، إلى أرجاء المعمورة لاسيما إلى الدول الكبرى المانحة والمؤسسات المالية، إضافة إلى التعاون من أجل إيجاد حلول لأزمة الجفاف التي تكررت بعد ذلك لمرات عديدة، بدرجات متفاوتة، وذلك من خلال إنجاز بحوث ودراسات مناخية وبيئية لتحسين ظروف الزراعة والري والرعي الذين تأثروا بشدة. كما تجدر الإشارة إلى أن مساحة هذا التجمع من الدول تتعدى 9 ملايين كلم[2].

أما بخصوص الموقع الفلكي للساحل الإفريقي فهو تلك المنطقة التي تقع تحديدا بين خطي الاستواء 20° شمالا، ليس بعيد عن مدار السرطان، و12° جنوبا[1].

من وجهة نظر مناخية، والتي تعتبر عاملا مهما وحاسما في تعريف منطقة الساحل، يجمع الكثير من الباحثين على أن مناخ الساحل الإفريقي يشمل المنطقة التي تقع في منحنى تساوي يكون فيه معدل هطول الأمطار السنوي بين 200 و600 ملم وفي بعض الأحيان بين 150 و500 ملم، حيث يقع ضمن نطاق هذا المنحنى كل من موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال الكاميرون ونيجيريا. تعتبر هذه المنطقة منطقة سافانا والسهوب العشبية حيث تنتشر الأشجار في الجهة الجنوبية والشجيرات في الجزء الشمالي، ولا يزيد فيها موسم الأمطار عادة عن ثلاثة أشهر وتكون فيه التساقطات بطريقة غير منتظمة[2].

كما يعتبر مناخ المنطقة مناخا حارا وجافا في الغالب وشبه جاف في بعض المناطق، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 27 و45° في فصل الصيف و12 و28° في فصل الشتاء، كما تعرف المنطقة بكثرة الرياح والزوابع الرملية. يمكن تقسيم السنة في المنطقة إلى ثلاثة فصول، الأول جد حار ويمتد من شهر مارس إلى شهر ماي والفصل الثاني الذي تنخفض فيه درجات الحرارة نسبيا

[1] المرجع نفسه، ص.ص. 15-16.

[2] CEDEAO-CSAO/OCDE, La zone écologique fragile des pays du Sahel, Abuja, CEDEAO, 2006, p.02.

وتكثر فيه التساقطات المطرية التي تأتي على شكل عواصف مطرية ويمتد من شهر جوان إلى شهر سبتمبر والفصل الثالث يمتد من شهر أكتوبر إلى غاية شهر فيفري.

الخريطة رقم 08: الموقع الفلكي ومناخ منطقة الساحل الإفريقي.

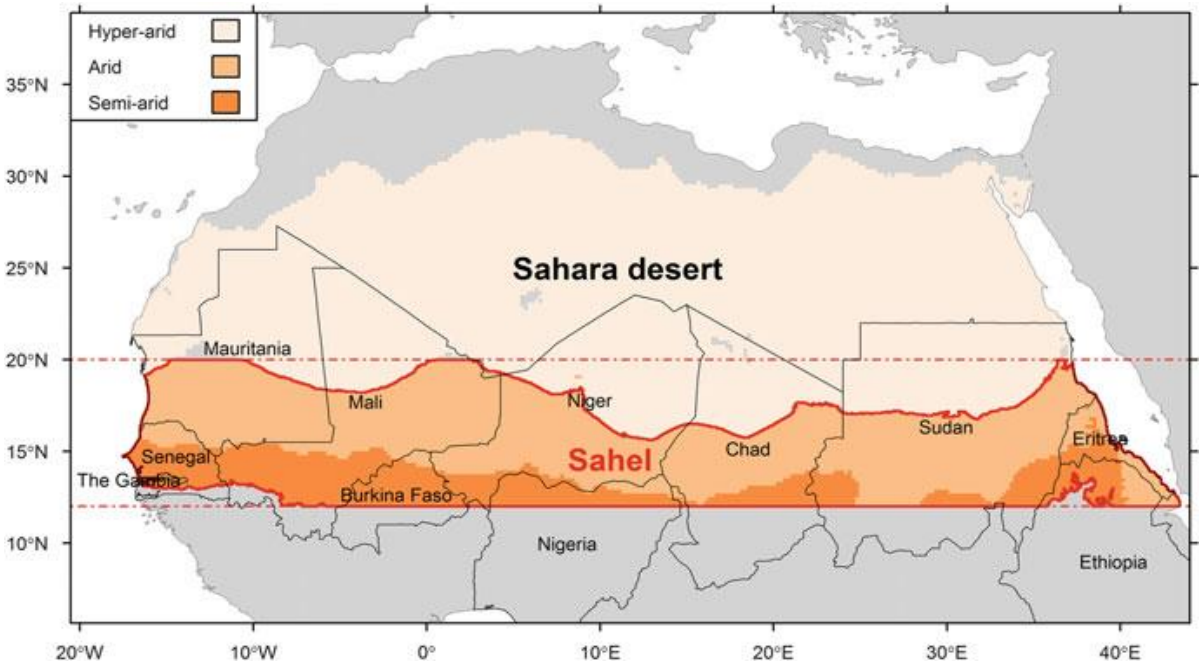

المصدر:

- Moustafa Kardjadj, Adama Diallo, Renaud Lancelot, Transboundary Animal Diseases in Sahelian Africa and Connected Regions, Berlin, springer, 2019, p.05.

إن أكثر ما يميز أيضا منطقة الساحل الإفريقي هو التركيبة السكانية المتنوعة والمتعددة للقبائل والاثنيات التي ينحدر منها السكان، حيث تحصي كل دولة من دول الساحل عشرات القبائل التي تشكل تركيبيتها الديمغرافية وأكثر ما يميز هذه القبائل والاثنيات هو الترابطات والتشابكات العائلية التي تجمعها والتي تكون في غالب الأحيان عابرة للحدود الرسمية للدول.

إن هذا التنوع الكبير في الاثنيات في المنطقة يجعل من الصعب إحصاؤها جميعا لكن أكبر هذه القبائل والاثنيات التي تعيش في المنطقة هي قبائل **التوارق (Les Touaregues)** التي تتركز بشكل كبير في مالي وجنوب الجزائر وليبيا وشمال النيجر، وقبائل **البولس (Les Peuls)** وهي قبائل تنشتر في معظم المنطقة خاصة في نيجيريا وشمال الكاميرون والسنيغال ومالي والنيجر

وبوركينافاسو، وقبائل **السونغاي (Les Sounghais)** وهي قبائل تسكن أساسا حول ضفاف النيجر وتستقر أيضا في مالي ونيجيريا وشمال البنين ومالي وبوركينافاسو، كما نجد أيضا قبائل **الهوسا (Les Houassas)** والذي ينتشرون في العديد من دول ساحل مع تركيز أكبر في نيجيريا والنيجر وتشاد، إضافة إلى قبائل **التبو (Les Toubous)** الذين يتمركزون بشكل أكبر في تشاد وشمال النيجر وجنوب ليبيا[1]، زيادة إلى قبائل عربية أخرى. كما تتفرع من هذه القبائل والاثنيات العديدة من القبائل التي تتوزع على مختلف المناطق الجغرافية للساحل الإفريقي.

تعتبر اللغات الأصلية المرتبطة بهذه القبائل والتي تحمل في غالبها نفس التسمية هي الأكثر انتشارا واستعمالا من طرف السكان المحليين إضافة إلى اللغات العربية والفرنسية باعتبارهما لغات رسمية في المنطقة.

الإسلام والمسيحية هما الديانتان الأكثر انتشارا بين شعوب الساحل، حيث ينتشر الإسلام بصفة أكثر في شمال الساحل خاصة في المناطق المحاذية لدول شمال إفريقيا في حين تنتشر الديانة المسيحية في المناطق الجنوبية.

أما بخصوص عدد سكان، تفيد معظم الاحصائيات أن الكثافة السكانية في المنطقة لا تتعدى 15 شخص في كلم^2 ، حيث يشكل سكان الساحل حوالي 09% من سكان القارة[2]، كما بات من المعروف أن دول الساحل الإفريقي تعرف اليوم نمو ديمغرافي هائل وغير متحكم فيه، كثيرا ما وصفه الخبراء بالانفجار السكاني، حيث تشير معظم الاحصائيات أن عدد سكان الساحل الإفريقي سيتضاعف مرتين بحلول سنة 2040م، وهو ما يشكل تحديا كبيرا أمام دول

[1] Peuple du Monde, Peuples du Sahel, site électronique : https://www.peuplesdumonde.voyagesaventures.com/lageographie/g%C3%A9ographie-de-l-afrique/afrique-de-l-ouest/afrique-sah%C3%A9lienne/item/668-peuples-du-sahel.html, site consulté le 23 avril 2022, 16 :00.

[2] Alicia Piveteau, Le Sahel est une bombe démographique, site électronique : https://defishumanitaires.com/2019/11/15/le-sahel-est-une-bombe-demographique/, site consulté le 23 avril 2022, 18 :00.

المنطقة لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية، خاصة وأن 70% بالمئة من الساكنة يعتبرون شباب و44% أقل من 15 سنة كما يوضحه المخطط أسفله.

الشكل رقم 05: تقسيم الفئات السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي

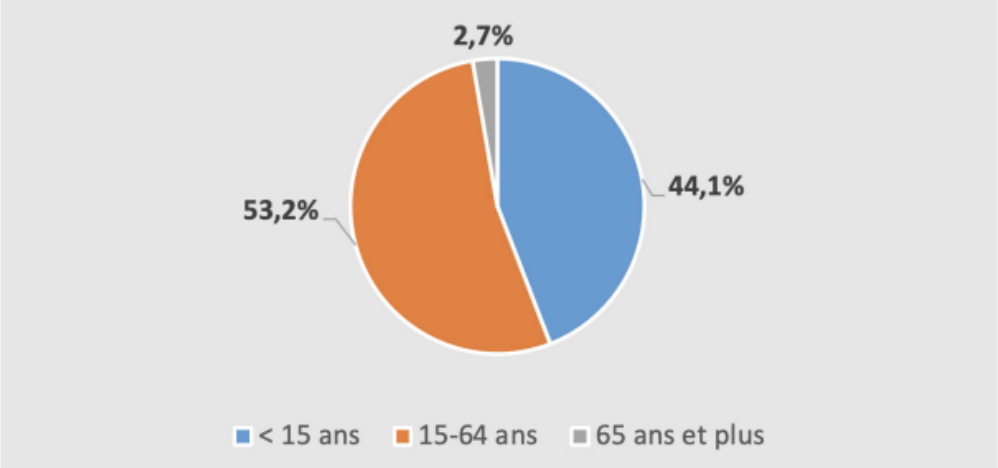

المصدر:

- UNFPA, op.cit, p.27

يعتمد سكان الساحل كثيرا في حياتهم اليومية على الطابع البدوي والرعوي والفلاحة التقليدية لكسب قوتهم اليومي، حيث أن نسبة كبيرة تعتمد على التنقل في المراعي لتأمين الغذاء لماشيتهم التي تعتبر أحد مصادر الرزق الرئيسية في المنطقة، إضافة إلى الصناعات الحرفية وتجارة المقايضة.

تكتسي منطقة ساحل الصحراء أهمية كبيرة، حيث تتميز بموقعها الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية و معدنية، و توجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس و النحاس و كذلك اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والذي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل التشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر بـ: 100مليون طن إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 3.27 مليون طن من النحاس عالي الجودة ويقدر

احتياطي اليورانيوم في النيجر بـ 280 ألف طنً كما تتمتع ايضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد نهري النيل و الكونغو، إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع و هو صالح للملاحة ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، و كذا نهر السنغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة[1].

إن كل هذه المميزات والخصائص التي تتفرد بها منطقة الساحل الإفريقي، تتجسد بشكل أولي داخل الكيانات السياسية ممثلة بالدول التي سبق وأن تم ذكرها، حيث تتميز هذه الدول بطابعها الجمهوري وتحكمها أنظمة سياسية غالبا ما تم وصفها على أنها أنظمة شمولية عسكرية دكتاتورية، ما جعل الدولة في المنطقة هشة وتواجه الكثير من التحديات خاصة الأمنية منها.

المطلب الثاني: البعد البيئي للأمن في منطقة الساحل.

لا يخفى على الباحثين والمهتمين بالساحل الإفريقي الأهمية الكبيرة التي يشغلها الأمن في المنطقة، وهذا ما يرجع لعدة اعتبارات مرتبطة أساسا باستقرار المنطقة وكذا المحيطات الجيوسياسية المرتبطة بها، وهو الأمر الذي جعل موضوع الأمن يدرس ويعالج من خلال العديد من المقاربات والسياسات وفق معايير ومستويات مختلفة.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق انكشافا على المستوى الأمني لعدة اعتبارات سياسية اقتصادية وجغرافية ومناخية بالأساس، وبالتالي فإن الأمن في هذا المجال الجغرافي يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الاعتبارات. فقبل التعرض للبعد البيئي للأمن في المنطقة وجب الإشارة إلى أي من المستويات التحليلية والمقاربات النظرية يمكن من خلالها فهم الظاهرة الأمنية في الساحل وأي من مفاهيم الأمن المتعددة يوفر تحليلا موضوعيا يسمح بالإلمام بالمشكلة الأمنية و تأثيراتها على الاستقرار الجهوي.

[1] عزالي إسحاق، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي و التحديات التي تواجهها، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع.05، جوان 2018، ص.212.

في هذا الإطار، وجب الإشارة إلى الأمن الوطني يعتبر النواة الأولى لفهم الظاهرة الأمنية في منطقة الساجل الإفريقي، فبالرغم من المشاكل والتحديات التي تواجهها على جميع الجبهات، تبقى الدولة القطرية أو الوطنية الفاعل الرئيسي في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تسعى جميع دول المنطقة إلى صيانة أمنها القومي والوطني والذي يشكل المصلحة العليا لها.

يمثل الأمن الوطني الهدف الأسمى لدول المنطقة والذي تسعى أنظمتها السياسية إلى تحقيقه من خلال السياسات والجهود التي تبذلها في مجال مكافحة التهديدات الأمنية داخل حدودها وأيضا خارجها، حيث تشكل القضايا الأمنية أولوية قصوى في مختلف السياسات العمومية والبرامج الحكومية في المنطقة، وهذا نظرا لما تفرضه التهديدات الأمنية سواء التقليدية منها أو الحديثة كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة والنزاعات الاثنية والجفاف والتصحر ... من تحديات أمام السلطات المركزية لهذه الدول، تجعل من تحكمها وسيطرتها على الأوضاع الداخلية في البلاد على المحك، خاصة وأن هذه التهديدات سمحت بخلق جماعات مسلحة قوية من شأنها فرض سيطرتها على العديد من الأقاليم.

هذا الواقع تكرر في العديد من دول الساحل خاصة في شمال مالي على فترات زمنية متقطعة، أين سيطرت جماعات مسلحة على الحكم في العديد من المقاطعات في غياب تام للسلطات المركزية المدنية والعسكرية، وهو الأمر الذي عاشته أيضا تشاد وبوركينافسو على فترات متعددة.

إلا أن مستوى التحليل الدولاتي أو الوطني لا يمثل الإطار الأمثل لدراسة الأمن في الساحل كمنطقة جيوسياسية لها خصائصها ومميزاتها التي تجعل منها إقليما متفردا عن باقي الأقاليم الجغرافية في إفريقيا.

وهو ما تبرزه مختلف السياسات والدراسات التي اهتمت بالموضوع والتي تبين أن التعرض إلى موضوع الأمن في منطقة الساحل الإفريقي غالبا ما يكون في إطار مقاربة الأمن الإقليمي التي قدمها باري بوزان في ثمانينيات القرن الماضي، والتي تعتبر الأنسب في نظر العديد من الباحثين،

فبالرغم من قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي انتهجت هذه المقاربة في تحليل الأمن والقضايا المرتبطة به في دول المنطقة، إلا أن الأدبيات المتوفرة ركزت خصوصا على مفهوم الدولة الفاشلة، النزاعات، التدخلات الخارجية، عمليات حفظ السلم.

تأتي هذه المقاربة خاصة في ضل تميز منطقة الساحل الإفريقي بتعدد المجموعات الإثنية والعرقية العابرة للحدود والتي تتحدى سلطة وسيادة الدولة القطرية في المنطقة وهو ما يشكل تحديا في نفس الوقت لسلطات هذه الدول[1].

إن الأمن في منطقة الساحل الإفريقي يعتبر إقليميا أكثر منه وطنيا وقطريا، وهذا نظرا لتشابك وتداخل مختلف التهديدات الأمنية التي سبق ذكرها والتي تعتبر في غالبيتها تهديدات عابرة للحدود، لا تعترف بحدود الدول الوطنية، فظاهرة الإرهاب التي تنتشر في الساحل بقوة تنشط في مختلف دول المنطقة وفق تكتيكات تعتمد على التنقل من دولة لأخرى سواء في النشاط أو التمويل ومن بين الأمثلة المتعددة نجد مجموعة بوكوحرام في منطقة بحيرة التشاد التي تتقاسمها كل من تشاد ونيجيريا والنيجر والكاميرون.

إن المقاربة الإقليمية للأمن في المنطقة تأخذ بعين الاعتبار وبشكل جدي أيضا العامل الجغرافي والمناخي والبيئي في دراسة الظاهرة الأمنية، حيث كما سبق وتطرقنا له، يعتبر المناخ أحد العوامل الرئيسية المحددة لمنطقة الساحل الإفريقي إقليميا وجغرافيا.

ويستدعي معطى المناخ هذا دمجه في تحليل مختلف الظواهر الأمنية بوصفها وثيقة الصلة بالتغيرات والصعوبات المناخية. وقد عمل نادي الساحل وغرب إفريقيا الملحق بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** وأيضا مرصد الساحل والصحراء على دراسة الكثير من الإشكاليات بربطها بعناصر التغيرات المناخية والمائية والبيئية. وقد طرحت إحدى الدراسات التي أنجزها نادي الساحل وغرب إفريقيا أسئلة ذات صلة بالموضوع تمكن الإشارة إليها في هذا الصدد: هل يتعدى المناخ الرهانات الأمنية، وكيف؟ هل تشكل التغيرات المناخية أحد الأسباب الكبرى

[1] Ayrton Aubry, Le G5 Sahel, le nouveau régionalisme sécuritaire en Afrique du Nord-Ouest, Paris, Etudes Africaines, l'Harmattan, 2019, p.p. 26-27.

والمباشرة لأزمة أمنية أو – بصورة عكسية–تتدخل بشكل متأخر في زيادة خطر الأزمة؟ هل لها مفعول مضاعفة الأخطار؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فما طبيعة هذه الأخطار؟ أو أن الأمر يتعلق بمتغير خارجي، يميل إلى تعجيل التهديدات البيئية وغير البيئية، هذه الأسئلة التي تم طرحها في مقدمة بحث حول قراءة الرهانات الأمنية ووصف الأحداث الأمنية في الساحل الغربي والشرقي، هي من الأهمية التنبيه إلى مدى ارتباط عدد من المشكلات الأمنية بمشكلات مناخية كالجفاف والتصحر وندرة المياه، والعلاقة بين السكان المزارعين المستقرين والرحل المتنقلين في إنتاج ظواهر كالهجرة والنزاعات حول الأرض والموارد. وهذه المشكلات ترتبط بانعكاسات متنوعة واجتماعية – اقتصادية للجفاف[1].

في السنوات الأخيرة، أصبحت منطقة الساحل الأوسط (مالي وبوركينا فاسو والنيجر) تشكل بؤرة لانعدام الأمن، حيث أصبحت تختلط فيها مظاهر انسحاب الدول من الفضاءات والمناطق الحضرية وتكاثر الجماعات المسلحة التي يزعم البعض أنها جهادية، خاصة في المناطق الريفية. يتطور انعدام الأمن هذا في منطقة يُنظر إليها من قبل عدة عقود، وخاصة منذ فترات الجفاف في السبعينيات والثمانينيات، كمنطقة هشة إيكولوجياً وتتميز أيضا بفقر مدقع. يربط عددا متزايد من الخبراء وصناع القرار بين هاتين الظاهرتين من خلال إقامة صلة مباشرة بينهما بين العنف وتأثير تغير المناخ.

بالنسبة لهذه الجهات الفاعلة، فإن الزيادة في درجات الحرارة في منطقة الساحل ستنتج المزيد من الجفاف والفيضانات التي من شأنها أن تعرض الإنتاج الزراعي للخطر، وتزيد من الفقر، وتؤجج العنف بين المجتمعات المحلية. الجماعات المسلحة خاصة الجهادية منها، سوف تستغل هذه التوترات للتجنيد والاستقرار. هذا الرابط يبدو واضحًا جدًا لبعض المراقبين لدرجة أنهم

[1] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.01، 2014، ص.36.

يشيرون إلى ذلك في بلدان الساحل باعتبار أن، "خريطة انعدام الأمن وخريطة الجوع متداخلتان ومتوافقتان"[1].

وهو نفس التوجه الذي تؤكده العديد من الدراسات والتقارير، كالتقرير الذي صدر سنة 2021، عن مركز **CASCADES** المختص في البيئة، تحت عنوان:"التغيرات المناخية، التنمية والأمن في الساحل الأوسط"، والذي يؤكد على الدور الذي تلعبه التغيرات المناخية في التأثير على مصادر العيش الخاصة بسكان منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما يساهم في خلق حالة من اللأمن الغذائي[2] الذي بدوره يدفع المجموعات السكانية إلى تبني سلوكيات عنيفة تهدد الأمن والاستقرار.

إن مساهمة التغيرات المناخية والتدهور البيئي بشكل عام في بروز التهديدات الأمنية لا يدعو مجالا للشك في الأهمية الكبيرة التي يكتسيها البعد البيئي في أمن منطقة الساحل الإفريقي، وهو الأمر الذي أكده الرئيس السابق للنيجر السيد محمدو إيسوفو، خلال محاضرة ألقاها بتاريخ 12 فيفري 2022، بمقر وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، بالجزائر العاصمة، حيث أفاد أن البيئة تعد أحد المحددات الرئيسية لأمن منطقة الساحل الإفريقي، مضيفا أن التغيرات المناخية أفرزت ظواهر اجتماعية أثرت بشكل مباشر على المستوى الأمني في المنطقة، مستدلا في ذلك بنشاط المنظمة الإرهابية بوكو حرام، والذي يعود السبب الرئيسي لظهورها حسبه، هو تراجع مستوى بحيرة تشاد وما تسبب فيه من آثار إجتماعية واقتصادية على سكان الدول المستفيدة منها، وهو الأمر الذي جعل سكان المنطقة خاصة فئة الشباب يسقطون في فخ الجريمة والإرهاب في ظل غياب برامج تنموية قادرة على تعويض مصادر العيش التي كانت مرتبطة بالبحيرة[3].

[1] International Crisis Group, Le Sahel central, théâtre des nouvelles guerres climatiques, Dakar, ICG, N° 154, 2020, p.02.
[2] Oriol Puig Cepero and others, Climate Change, Developpement and Security in the Sahel Central, Stockholm, Cascades, 2021, p.37.
[3] Mohammadou Issoufou, la ZLECAF et les défis multiformes auxquels fait face l'Afrique, Conférénce donnée au Ministère des Affaires Etrangères et de la Communauté Nationale à l'Etranger, Alger, 12 février 2022 à 10 : 00.

كما تجدر الإشارة إلى أن المقاربة البيئية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي تندرج في الإطار العام لمفهوم الأمن الإنساني، باعتبار أن الأمن البيئي هو أحد الأبعاد السبعة المشكلة للأمن الإنساني، كما أن هذا الأخير يعد أحد الأطر النظرية المهمة التي قدمت تفسيرات وتحليلات موضوعية للأمن في المنطقة، خاصة بعد فشل المقاربة المتعلقة بالأمن الوطني والأمن الخشن المبني على الحلول العسكرية واستعمال وسائل العنف، في اقتراح حلول فعالة وتقديم تفسيرات موضوعية من أجل مواجهة مختلف التهديدات.

حيث أن البعد البيئي للأمن له تأثير مباشر على مختلف الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني خاصة منها الأمن الغذائي والصحي والسياسي والاقتصادي، وهو ما يتطلب أطر سياسية ونظرية شاملة لمعالجتها ودراستها وفق خصوصيات وحاجيات سكان المنطقة.

كما يجزم العديد من الباحثين في دراستهم أن ما تعيشه منطقة الساحل الإفريقي من أوضاع أمنية متردية لا يعود فقط لأسباب بيئية بالدرجة الأولى، وإنما لوجود أسباب أخرى متعدد ومتنوعة بين سياسية واقتصادية واجتماعية وعرقية وثقافية متشابكة فيما بينها[1].

وعليه، يمكن التأكيد على أن الأمن البيئي في منطقة الساحل الإفريقي أصبح واقعا معاشا يؤمن بها مختلف الفاعلين على جميع المستويات، فرضته الطبيعة الجيوسياسية للمنطقة ونظامها الاقتصادي والاجتماعي القائم بدرجة كبيرة على البيئة بمختلف أبعادها.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق في العالم التي تشكل موضوعا مهما للباحثين والمهتمين بدراسة التهديدات الأمنية المرتبطة بالبيئة، لكونها من أكثر الأقاليم التي تعاني من هشاشة بيئية كبيرة أفرزت العديد من الظواهر المرتبطة بالتغيرات المناخية والتدهور البيئي. هذه

[1] Philipp Heinrigs, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspectives politiques, CSAO/OCDE, 2010, p.18.

المتغيرات ساهمت بشكل كبير في ظهور العديد من التهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالعامل المناخي والعامل البشري وكذا الموارد الطبيعية.

إن الواقع البيئي الذي أصبح يميز منطقة الساحل الإفريقي والمرتبط بدرجة كبيرة بتأثيرات التغير المناخي الذي تعيشه الكرة الأرضية، أفرز العديد من الظواهر ذات الطابع التهديدي على حياة الإنسان في المنطقة من خلال التأثير المباشر على مصدر عيشه ورزقه، حيث أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ (**GIEC**)، في العديد من تقاريرها أن منطقة الساحل الإفريقي تعد من أكثر المناطق في العالم هشاشة أمام التغيرات المناخية.

في هذا الإطار ومن بين أكبر هذه التهديدات التي تواجه المنطقة هو ارتفاع درجة الحرارة في منطقة الساحل، حيث يؤكد الخبراء أنها آخذة في الارتفاع بمعدل أسرع من المعدل العالمي والذي يقدر بـ 1.5 مرة عن متوسط ارتفاع درجات الحرارة عالميًا. وتتسم المنطقة بعدم انتظام هطول الأمطار وتقلص المواسم المطيرة. وتشير تقديرات **الأمم المتحدة** إلى تدهور ما يقرب من 80% من الأراضي الزراعية بينما يتنافس في الوقت ذاته حوالي 50 مليون شخص على الأراضي في منطقة الساحل الإفريقي والذين يعتمدون في معيشتهم على تربية الماشية[1]. زيادة على هذا فإن أكثر من 93% بالمئة من الأراضي الزراعية في منطقة الساحل الإفريقي تعتمد على التساقطات المطرية الموسمية من أجل جني مختلف المحاصيل الزراعية[2].

وهو ما يشكل تهديدا أمنيا بيئيا خطيرا على المنطقة وأنظمتها البيئية، خاصة في ظل تأكيد مختلف الاحصائيات المناخية على أن معدل التساقطات المطرية السنوية في الساحل غالبا ما تكون محصورة بين 200 و400ملم، حيث يبقى هذا المعدل غير كافي وشحيح في ضل النمو

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مالي-النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار، من الموقع الالكتروني، https://www.icrc.org/ar/document/mali-niger-climate-change-and-conflict-make-explosive-mix-sahel، تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2022، 13:00.

[2] Benjamin Sultan et d'autres, les sociétés rurales face aux changements climatiques et environnementaux en Afrique de l'Ouest, Marseilles, IRD Editions, 2015, p.09.

الديمغرافي الكبير الذي تعرفه المنطقة وغياب البنية التحتية المتعلقة ببناء السدود والقنوات المائية لاستخدامها خاصة في الري والسقي الفلاحي وكذا الاستعمال اليومي للساكنة.

ما يعقد من الوضع أيضا بخصوص التساقطات المطرية، زيادة على شحها، هو طابعها الكثيف والقوي الذي طالما تسبب في فيضانات خاصة في المدن الكبرى، حيث تغمر مياه الأمطار العديد من المدن والقرى في الساحل الإفريقي في موسم تساقط الأمطار الذي يمتد من شهر جوان إلى غاية شهر سبتمبر من كل سنة.

إلا أنه رغم صعوبة الوضع الذي تعيشه دول الساحل اليوم وشح التساقطات المطرية، يبقى الوضع أفضل من موجة الجفاف التي ضربت المنطقة من سنة 1968 إلى غاية سنة 1993م، حيث تراجعت التساقطات المطرية بنسبة وصلت حتى 50%، وهو ما تسبب، حسب تقرير للأمم المتحدة حول الجفاف والتصحر في الساحل، في تدهور كبير في التربة والنباتات بما فيها التي تتأقلم مع الجفاف، ما ساهم بشكل حاد في تعرية مساحات كبيرة من التربة وهو ما أدى بالمنطقة إلى الدخول في حلقة مفرغة ألحقت أضرارا كبيرة بالنظام البيئي والإيكولوجي مازالت آثارها إلى يومنا هذا[1].

هذه المعطيات ساهمت حسب الخبراء في مجال البيئة في تطور وبروز تهديد أمني بيئي آخر ألا وهو التصحر الذي اتسعت رقعته في المنطقة من خلال تراجع كبير في المساحات النباتية والمساحات الخضراء، وهو ما توضحه العديد من الصور الفضائية الخاصة بالمنطقة منذ سنين عديدة، كما يرجع مجموعة من الباحثين في دراسة بعنوان: "التصحر في الساحل: التاريخ والآفاق"، أسباب التصحر في المنطقة إلى الأسباب الرئيسية التالية:

- النمو الديمغرافي: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق في العالم التي تعرف نمو سكانيا كبيرا والذي يدفع إلى توسع المدن والتجمعات السكانية على حساب المساحات الخضراء زيادة على تقوية ظاهرة النزوح الريفي وما يسبب فيه من مشاكل بيئية.

[1] Luc Descroix, Sécheresse, Désertification et reverdissement du Sahel, UNCCD, 2021, p.03.

- إزالة الغابات والمساحات الخضراء: رغم قلة المساحات الغابية في المنطقة، إلى أن الدراسات التي أجريت على المنطقة خاصة في تشاد وموريتانيا أثبتت تراجعا يقدر بنسبة 57% من نسبة الغطاء الغابي في المناطق موضوع الدراسة، وتعود الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة إلى قطع الغابات من أجل استعمال الخشب من طرف السكان لسد حاجيات الطاقة خاصة، التوسع في المساحات الفلاحية، الرعي وحرائق الغابات.

- الرعي المفرط: والذي يعتبره معدو الدراسة كنتيجة مباشرة للنمور الديمغرافي من خلال سعي الساكنة إلى توسعة نشاطاتهم الفلاحية المرتبطة بتربية المواشي والتي أفضت إلى زيادة كبيرة في أعداد رؤوس الماشية، وهو الأمر الذي يتطلب مساحات رعي أكبر ساهمت بشكل مباشر في تدهور الغطاء النباتي في المنطقة[1].

حيث تأتي هذه الأسباب المرتبطة بالعامل البشري، بعد الأسباب المناخية المتصلة بالتساقطات المطرية والمتمثلة في تراجع كمية الأمطار وتقلص الموسم المطري والتغير في طبيعة التساقطات المطرية من خلال الزيادة في كثافتها وقوتها ما يتسبب في حدوث الفيضانات ويؤثر سلبا على التجمعات السكانية والمحاصيل الزراعية.

من بين أهم المظاهر البيئية الخطيرة التي تجسدت فيها هذه التهديدات أيضا هو التراجع الكبير في مستوى المسطحات المائية في المنطقة بسبب الجفاف وأكبر مثال على ذلك الجفاف الكبير الذي ضرب بحيرة تشاد، والتي وصفها الرئيس التشادي الراحل إدريس ديبي إتنو على أنها رمز من رموز القارة الإفريقية، حيث تشير معظم الدراسات أن التغيرات المناخية والتهديدات البيئية أثرت بشكل كبير في شكل ومستوى البحيرة التي تراجعت مساحتها من 25000 كلم^2 إلى 2000 كلم^2 [2]، وتعتبر موجة الجفاف التي ضربت المنطقة في سبعينيات القرن الماضي السبب الرئيسي في هذا الوضع الذي ساهم بشكل كبير في تدهور الأنظمة الأيكولوجية المرتبطة بالبحيرة.

[1] Pierre OZER, Désertification au Sahel : Historique et Perspectives, Bulletin de la Société Géographique de Liège, n° 54, 2010, p.p.75.78.

[2] مجلة افريقيا قارتنا، إنقاذ بحيرة تشاد – بين الآمال والتحديات -، مجلة إفريقيا قارتنا، ع.08، 2013، ص.01.

الشكل رقم 06: صورة فضائية تبين تراجع منسوب بحيرة التشاد.

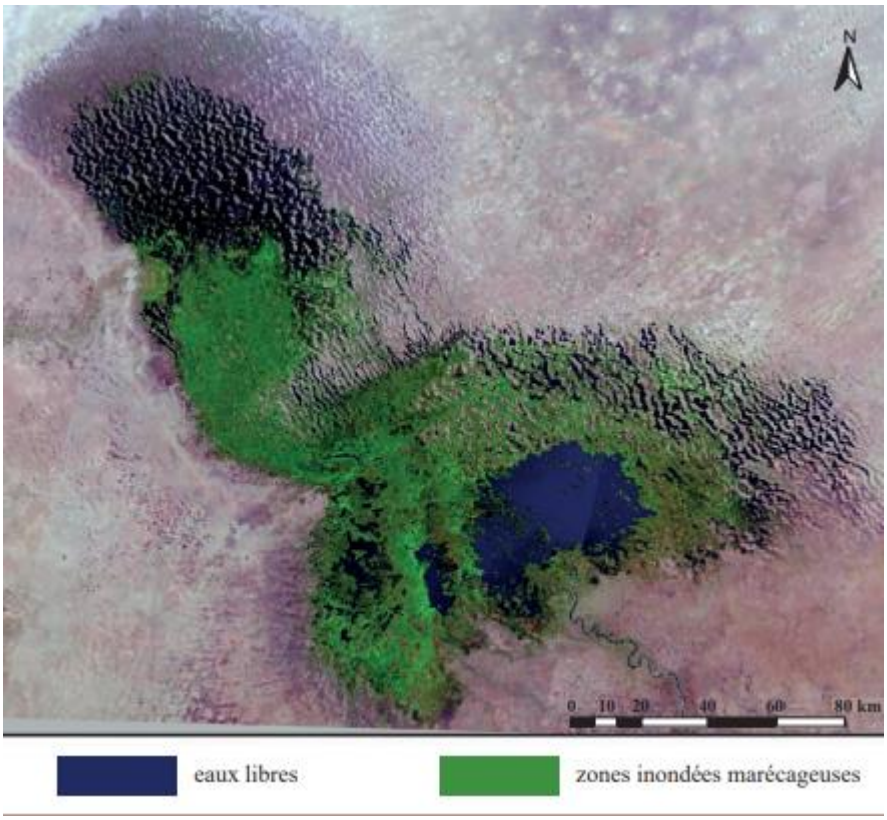

المصدر:

- Armêl Balogog, Sonya Ciesnik, Badr Eddine Arodaky, Atlas du Lac Tchad, Passages, n° 183, 2015, p.25.

من بين التهديدات الأمنية البيئية التي باتت تعرفها أيضا المنطقة، هو فقدان التنوع البيولوجي الذي تزخر به المنطقة كباقي مناطق القارة الإفريقية، حيث أنه رغم الطابع الصحرواي الجاف وشبه جاف للمنطقة إلا أنها تمثل وسطا طبيعيا للعيش لآلاف الحيوانات والنباتات في إطار نظام بيئي مناسب، لكن عديد الأسباب المتعلقة بالنشاط الإنساني والنمو الديمغرافي والتغيرات المناخية ساهمت في تدهور كبير في هذا التنوع[1]، حيث أصبحت تصنف المنطقة على أنها من أكثر المناطق هشاشة بيولوجيا أمام التغيرات المناخية في العالم.

[1] Programme des Nations Unies pour l'Environnement, L'Etat de la Biodiversité en Afrique, Nairobi, UNEP, 2016, p.01.

التهديدات الأمنية البيئية الحاضرة بقوة أيضا في منطقة الساحل الإفريقي هي تلك المتعلقة بالصراع والتنافس حول الموارد حيث يتم ربط إدارة واستخدام الموارد الطبيعية في منطقة الساحل بالقضايا المتعلقة بالتنقل داخل الإقليم. فمثلا في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، الغالبية العظمى من السكان تعمل في قطاع الزراعة أو تمارس الرعي. وهي الأنشطة التي تعتمد بشكل كبير على الطقس والعوامل المناخية الموسمية، حيث أنه خلال موسم الأمطار، تجبر الفيضانات الرعاة على قيادة قطعانهم وصولا إلى اليابسة، في حين تحول المناطق التي غمرتها الفيضانات إلى حقول أرز. في الموسم تجف، بمجرد أن ينضج الأرز، تعود الماشية من المناطق الصحراوية في الشمال إلى مراعي الجنوب. وهو الأمر الذي اعتاد عليه سكان المنطقة إلى أن التغيرات المناخية أثرت بشكل كبير على هذه الدورة التقليدية للبشر والماشية، وهو ما ساهم في خلق صراعات حول مصادر العيش هذه في العديد من المناطق في الساحل[1].

من جانب آخر، يعتبر الساحل الإفريقي خزنا كبيرا للعديد من الموارد الطبيعية الاستراتيجية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، حيث تزخر المنطقة بالكثير من الثروات التي تعد البيئة الجغرافية مصدرها الأول كالذهب واليورانيوم والنحاس والبترول والغاز ... والتي تشكل مصدر تنافس بين القوى الدولية الكبرى التي تسعى دائما من خلال مختلف الوسائل المادية والدبلوماسية والاستراتيجية إلى ضمان حضورها في المنطقة من أجل الحصول على أكبر قد من هذه الموارد دون مراعاة لمصالح المنطقة.

كما أن التنافس على الثروات في المنطقة يأخذ في العديد من الأحيان الطابع المحلي خاصة بين الجماعات والميلشيات المسلحة التي تسعى للسيطرة على مناطق التي تتوفر هذه الثروات واستخدامها كمصدر تمويل لنشاطاتها ضد الحكومات المركزية أو الجماعات المنافسة.

[1] Ahmet Berat ÇONKAR, Développement et Sécurité dans la Région du Sahel, Assemblée parlementaire de l'Otan, 2020, p.20.

كل هذا انعكس سلبا على الوضع البيئي بشكل عام في المنطقة، خاصة وأن هذا التنافس ساهم في استنزاف ثروات المنطقة واستغلالها بعيدا عن احترام البيئة وحقوق الأجيال القادمة والأنظمة البيئية.

إن التهديدات الأمنية البيئية التي أصبحت تعيشها منطقة الساحل الإفريقي ليست وليدة الصدفة، وإنما هي نتيجة مباشرة وحتمية للتغيرات المناخية التي تعيشها الكرة الأرضية، زيادة على طبيعة المنطقة الهشة أمام هذه التغيرات وكذا غياب الآليات والأجهزة والسياسات القادرة على مواجهة هذه التهديدات، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

المبحث الثاني: انعكاسات التهديدات الأمنية البيئة على الاستقرار في منطقة الساحل.

إن الأهمية الكبيرة التي تحظى بها التهديدات الأمنية البيئية على المستوى الرسمي والأكاديمي تعود بالدرجة الأولى إلى الانعكاسات التي أصبحت تفرزها وارتباطها الوثيق بالاستقرار في العالم، وهو ما ينطبق على منطقة الساحل الإفريقي واستقرارها الذي تتداخل وتتنوع فيه الأسباب.

إن واقع الاستقرار في المنطقة يعد من المواضيع التي لا زال يكتنفها نوع من الغموض عند الباحثين بسبب التعقيدات والتشابكات التي يحتويها، إلأ أن ما بدا واضحا خلال السنوات الأخيرة هو دور البعد البيئي في تعزيز أو تهديد الاستقرار في المنطقة المعروفة أصلا بخصوصياتها المناخية والتي تستدعي اهتماما خاصا من أجل معرفة مدى تأثير التهديدات الأمنية البيئية على الاستقرار في المنطقة وتحديد أكثر المجالات تأثرا بهذه التهديدات من خلال معرفة انعكاساتها.

في هذا الإطار، تجمع مختلف التقارير العلمية والرسمية أن التهديد الأمني البيئي في منطقة الساحل الإفريقي أصبح يشمل مختلف مناحي الحياة وهو ما نسعى للتركيز عليه في هذا المبحث من خلال التعرض إلى أكثر القطاعات تؤثرا بالتهديدات الأمنية البيئية.

المطلب الأول: الآثار السياسية والأمنية للتهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل.

إن الواقع السياسي والأمني لمنطقة الساحل الإفريقي لا يحتاج لكثير من التوصيف من أجل فهمه، فلا يخفى على المهتمين بالمنطقة الظروف الصعبة التي تعيشها على هذين المستوين، حيث تجمع مختلف التقارير والدراسات بأن الساجة السياسية والأمنية في المنطقة تعرف الكثير من المتغيرات التهديدية المعقدة والتي تتجسد في العديد من المفرزات والظواهر، لعل أهمهما الإرهاب والجريمة المنظمة والدولة الفاشلة بمختلف مظاهرها والنزاعات الداخلية والخارجية، وهو ما يرسم واقعا صعبا وقاتما عن الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

إن بروز وتطور هذا الوضع، يرجع إلى باقة من الأسباب والعوامل ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وجغرافية وأيضا بيئية، حيث يعتبر البعد الأخير الذي أصبح يأخذ طابعا تهديديا أحد أهم هذه العوامل من خلال ارتباطاته الأفقية والتشابكية بها.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي حسب العديد من التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية على أنها من أكثر المناطق سخونة **(Hot spots)** وتأثرا بالتغيرات المناخية التي تساهم في نشوب النزاعات[1]، حيث تعيش منطقة الساحل العديد من الحروب الأهلية والنزاعات، ولعل اهم أسباب هذه النزاعات زيادة على الدوافع الاجتماعية، الآثار العديدة المتأتية من المتغيرات البيئية، التي تشكل مصدرا خطيرا لعدم الاستقرار المحلي والإقليمي وحتى الدولي، فالتزايد السكاني، والمستوى المعيشي وتضرر النظام الإيكولوجي، والتدهور البيئي، والتغير المناخي والمياه، الذي تعرفه المنطقة يؤدي إلى العنف والاضطرابات الداخلية والإقليمية كما تهدد الأمن العالمي. كما أن هذه النزاعات والظواهر لا تبقى في العديد من الحالات في إطار البلد الواحد، بل تتعدى الحدود إلى مناطق أخرى وغالبا ما تكون الدول المجاورة، وعلى مستويات إقليمية، وتستغل الجماعات المتطرفة

[1] Charlène Cabot, Climate Change, Security Risk and Conflict Reduction in Africa, Germany, Springer, 2017, p.116.

تقلص الموارد والفقر في بعض المناطق، كأرض خصبة للنزاعات، وحاجة سكانها، لتجنيد أبنائهم كمقاتلين أو مرتزقة لصالح هذا الفصيل أو ذاك[1].

يبرز الاحتباس الحراري شدة وتواتر الأخطار الطبيعية مثل الفيضانات والأعاصير والجفاف، في المناطق الهشة بيئيًا مثل منطقة الساحل أو القرن الأفريقي، التي تعاني من التحديات المرتبطة بالأمن والديمغرافيا والتنمية والحوكمة، وتغير المناخ يزيد من هشاشة هذه الأقاليم من خلال تهديد وسائل العيش للسكان لا سيما في المناطق الريفية. حيث أن بقاء هؤلاء يعتمد على القطاعات الحساسة للتغيرات المناخية مثل الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك. وهو ما ينتج عنه تنافس أكبر على الوصول إلى الموارد الطبيعية، ما قد يؤدي إلى زيادة العنف بين المجتمعات، نزوح السكان والمجاعات. هذا الوضع يسمح، ضمنيًا، بإضعاف الهياكل الوطنية وفقدان شرعية سلطات الدولة، في المناطق التي تكون فيها الدولة هشة بالفعل، وهو ما يشجع على انتشار الجماعات المسلحة التي توسع أنشطتها بالاستثمار في استياء السكان من الدولة والتوترات الموجودة مسبقًا حول استخدام الموارد الطبيعية وتوزيعها[2].

وأفضل دليل على ضعف الدولة وأجهزتها خلال هذه الظروف هو أن أغلبية دول المنطقة أصبحت تصنف ضمن الدول الهشة أو الفاشلة، وهو ما فرض تحديا كبيرا أمامها في ممارسة سيادتها داخل وخارج إقليمها، حيث أن معظم هذه الدول ومنذ استقلالها تعاني من هشاشة وظيفية ومؤسساتية زيادة على الفقر المدقع والتصحر وتدهور وسطها الطبيعي والبيئي إضافة إلى مجموعة من الأسباب والعوامل الأخرى.

إن عدم قدرة دول الساحل على ممارسة سيادتها ووظائفها الطبيعية أصبح يمثل إشكالية حقيقية تغذي مخاطر عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة[3]، كما أنها توفر أرضية خصبة للممارسة

[1] نصير خلفة، انعكاسات التهديدات الأمنية البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا، الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع.01، 2021، ص.96.

[2] Alice Baillat, "Quel(s) lien(s) entre les luttes contre le terrorisme et le changement climatique?", Presses de Sciences Po, N°30, 2018, p .441.

[3] Brahim Oguelemi, "La Souveraineté des Etats du Sahel face aux défis sécuritaires", Dakar, l'Harmattan-Sénégal, 2018, p.25.

النشاط الإرهابي المرتبط ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة كالاتجار بالمخدرات، حيث توظف هذه الجماعات في المنطقة خطابا تحريضيا وعنيفا ضد النخب السياسية وتستثمر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المنطقة من خلال الإغراءات التي تقدمها للشباب من أجل الحصول على تعاطفهم. هذه المتغيرات سمحت للجماعات الإرهابية في المنطقة بتوسيع وتقوية نشاطها وهو الأمر الذي جعل منها فاعلا رئيسيا على الساحة السياسية والأمنية في أغلبية دول الساحل.

حيث أن عدد الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة أصبح يتزايد في كل مرة، كما تشير آخر التقارير إلى وجود أربعة تحالفات إرهابية رئيسية في المنطقة، أكبرها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والتي تتكون من جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا وجماعة المرابطون، إضافة إلى جماعة أنصار الإسلام المتمركزة في بوركينافاسو والتي لا تعتبر عضوا في هذه الإئتلاف لكن تجمعهم روابط قوية.

أما الجماعة الثانية وتتمثل في جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وتتمركز بشكل كبير في مالي والجماعة الثالثة تمثلها الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، حيث تمثل هاتان الجماعات امتدادا لنشاط داعش.

اما المجموعة الرابعة فتتمثل في تنظيم بوكو حرام والذي ينضوي بطريقة غير رسمية تحت راية الدولة الإسلامية حيث تعتبر منطقة بحيرة تشاد مركز النشاط الرئيسي لها.

كما توجد العديد من التنظيمات الإرهابية الأخرى التي تنشط في شكل جماعات صغيرة منفصلة وبطرق تميل بدرجة أكبر للنشاطات المرتبطة بالجريمة المنظمة.

وتعتبر منطقة الساحل الأوسط ومنطقة بحيرة تشاد أكثر المناطق في الساحل الإفريقي تضررا من نشاط هاته الجماعات[1]، وتشير آخر إحصائيات الأمم المتحدة أن ضحايا الهجومات

[1] NSD-S Hub, ACSRT, "Le terrorisme au Sahel: Faits et Données", NSD-S Hub, ACSRT, septembre 2020, p.p. 4-5.

الإرهابية في المنطقة تضاعف بخمس مرات خاصة في مالي، النيجر وبوركينافاسو[1] خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل دليلا على الدور التصاعدي لهذه الجماعات في المشهد الأمني والسياسي في المنطقة، التي لا زال سكانها يمثلون ضحايا وأهداف سهلة لهذه الجماعات الإرهابية في ظل غياب أجهزة الدولة القادرة على مكافحة نشاطها والحد منه.

من بين أهم المظاهر التي تتجسد فيها انعكاسات التهديدات الأمنية البيئية على المستويين السياسي والأمني، في منطقة الساحل الإفريقي نجد النزاعات ذات الطابع المحلي أو الإقليمي، كما أن هناك الكثير من الباحثين من يصف هذه النزاعات بالنزاعات البيئية، والتي شكلت إلى يومنا هذا جزءا رئيسيا من المشهد السياسي والأمني في المنطقة، ومن بين أهم النزاعات والحروب البيئية التي عرفتها المنطقة يمكن ذكر الأمثلة التالية :

حرب **بيافرا (1967 - 1970م)** في نيجيريا، أين ساهم العامل البيئي بشكل مباشر في تعقد الوضع وزيادة القتلى بسبب التنافس على الموارد والأراضي الخصبة، رغم أن أسباب النزاع الرئيسية كانت اجتماعية وسياسية واقتصادية بالأساس، وبالتالي فإن العامل البيئي زاد في حدة النزاع بسبب هشاشة سكان المنطقة.

هذا الأخير أيضا له دور في تعجيل الصراع الحدودي بين بوركينا ومالي **(1985-1986م ، حرب عيد الميلاد)**. حيث أن دورات الجفاف في السبعينيات وأوائل الثمانين، بالإضافة إلى الجفاف الكبير في عام 1984م، زاد الضغط في هذه المناطق على المراعي الحدودية.

وينطبق الشيء نفسه على النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا، الذي أجج التوترات بين البلدين الجارين بسبب تقلص حجم بحيرة تشاد لأسباب مناخية والغموض الذي يكتنف كيفية رسم مسار الحدود التي سيتم تسويتها أمام محكمة العدل الدولية.

[1] Onu Info, Le nombre de victimes d'attaques terroristes multiplié par cinq en trois ans au Burkina Faso, au Mali et au Niger, site électronique : https://news.un.org/fr/story/2020/01/1059551, site consulté le : 24 avril 2022, à 18h00.

التوترات بين المزارعين والرعاة في محافظة كوموي (**1986 و1995م ، بوركينا فاسو**) بسبب مجموعة من العوامل مثل الضغط السكاني على الأراضي الخصبة (الاستيطان والتوطين للرعاة بسبب الجفاف)، وتعايش الأنماط الاقتصادية وتعديل أنماط الحياة الخاصة بالسكان، وإفقار التربة المرتبط بعمل الإنسان وسياسات الأراضي وضعف المؤسسات والإدارات التنظيمية.

مقترنًا بمطالب الاستقلالية والجريمة والاختلافات السياسات، يبدو أن العامل المناخي لعب دورًا في التوترات التي اندلعت بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر. حيث أن الجفاف الذي عرفته المنطقة عام 1984م أشعل العديد من الاشتباكات التي أدت إلى فتح مخيمات للاجئين عام 1989م التي تم اتهامها بأنها استضافت بعض قوى المعارضة في وقت لاحق. ومع ذلك، من الصعب رسم علاقة أفقية بين مختلف أسباب ظهور حركات التمرد في المنطقة. كما يظهر المتغير المناخي والبيئي على أنه ثانوي حتى لو إنه موجود في كل مكان في السياق الجغرافي لهذه المنطقة[1].

كما ساهمت التغيرات المناخية والبيئية في تعقيد وتطور النزاع في دارفور، من خلال التأثير على مصادر عيش السكان وتهجيرهم في إطار الصراع الذي كان قائما بين أطراف النزاع الذي تسبب في وفات وتهجير مئات الآلاف من السكان حول الموارد، كما تجدر الإشارة إلى أن العامل المناخي يبقى عاملا ثانويا أمام دور الحكومة وفشلها في تسيير النزاع[2].

هذه الانعكاسات السياسية والأمنية أدخلت منطقة الساحل الإفريقي في دوامة من اللاستقرار، أصبح الخروج منها أمرا صعبا، خاصة وأن دول المنطقة ونظرا لطبيعتها الهشة أثبتت مع الوقت أنها غير قادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية البيئية ما أدخل المنطقة في حلقة مفرغة من الظواهر والمتغيرات التي تكبح بشكل مباشر جهود تحقيق أوضاع سياسية وأمنية مستقرة.

[1] Marie Trémolières, Sécurité et variables environnementales : Débat et analyse des liens au Sahel, France, Secretariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, p.p.14-15.
[2] Urmila Bob, Salome Bronkhors and Slimane Sala, Climate Change and Conflict: Conflict-Sentive climate change adaption in Africa, Berlin, Berliner Wissenschafts-Verlag, 2014, p.35.

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية والأمنية للتهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل.

يعتبر القطاع الاقتصادي في منطقة الساحل الإفريقي من أكثر القطاعات تضررا بمختلف التهديدات الأمنية البيئية، حيث كان لها انعكاسات مباشرة على مختلف الأنشطة الاقتصادية المعروفة أصلا بهشاشتها في تحمل الآثار السلبية للتغيرات المناخية والظواهر المرتبطة بها بشكل عام.

كما تطرقنا إليه سابقا، فإن اقتصاد منطقة الساحل يرتبط ارتباطا وثيقا بحالة المناخ، باعتبار أن الزراعة والفلاحة وتربية المواشي يشكلون عماد هذا الاقتصاد، وهو ما ساهم في إضعاف الدورة الاقتصادية وخفض الإنتاج وتلبية الحاجيات الأساسية للسكان خاصة تلك المرتبطة بالغذاء.

وعليه، يعتبر الأمن الغذائي في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، التحدي الأكبر والأوسع نطاقا في ظل مخاطر الجفاف والفيضانات، والتحولات في معدلات وأماكن هطول الأمطار نتيجة آثار زيادة ثاني أوكسيد الكربون وظاهرة النينو، وقد تقصى تقرير علمي تم إعداده بتكليف من البنك الدولي نشر في 19 جوان 2013، المخاطر التي تحيط بسكان هذه المنطقة الأشد عرضة للمخاطر وموارد رزقهم، ويرسم التقرير صورة ما سوف تبدو عليه آثار تغير المناخ نتيجة زيادة درجة الحرارة، وما يتوقع أن ينجم عنها من أضرار على الانتاج الزراعي والموارد المائية، ويستخدم التقرير، الذي يستند إلى تحليل علمي أجراه معهد بوتسدام لبحوث آثار المناخ والتحليلات المناخية، أساليب محاكاة كمبيوترية متطورة لرسم أوضح صورة ممكنة للمخاطر التي تتعرض لها كل منطقة من مناطق العالم، والذي يصف المخاطر التي ستتعرض لها الزراعة والأمن المعيشي في أفريقيا جنوب الصحراء، ووفقا للعديد من الدراسات أيضا سيتراجع الغذاء المتاح لماشية المراعي نتيجة لما سيطرأ من تغيرات في النظم البيئية بمناطق الرعي، مثل تحول مناطق السافانا من أراض عشبية إلى أراض خشبية بسبب تزايد مستوى ثاني أوكسيد الكربون[1].

[1] شريفة كلاع، "التهديدات البيئية في دول جنوب الصحراء الإفريقية وتأثيرها على التنمية المستدامة"، مدارات سياسية، ع.05، جوان 2018، ص.ص.122-123.

ترتبط أنظمة الإنتاج في منطقة الساحل الإفريقي ارتباطا كبيرا بالتساقطات المطرية، خاصة زراعة الكفاف التي ترتبط بمعدل هطول الأمطار وكذا تربية المواشي، وهو ما يفسر الأثر المباشر للمتغير المناخي على الأمن الغذائي ووسائل العيش، هذه التبعية تقويها أيضا مكانة الزراعة كوسيلة رئيسية للعيش في المنطقة. في منطقة الساحل أكثر من ثلثي السكان تشكل الزراعة مصدر عيشهم الرئيسي، مع غياب تام أو قليل في التنويع في مصادر الدخل.

كما أن الطابع المفاجئ للظواهر المناخية والغير المنتظم يحد كثيرا من قدرة السكان في المنطقة على مواجهة التحديات المرتبطة بها، حيث أن أحداثا مثل التصحر والفيضانات من شأنها أن تتسبب في ضياع كبير لمصادر العيش وخلق حالة من اللأمن الغذائي. وهو ما من شأنه أن يضعف قدرة الساكنة في التكيف، خاصة أن أثار هذه المتغيرات بإمكانها أن تكون جد خطيرة مثل المجاعة وتكون أيضا مستدامة[1].

خريطة رقم 09: نظام العيش في منطقة الساحل الإفريقي.

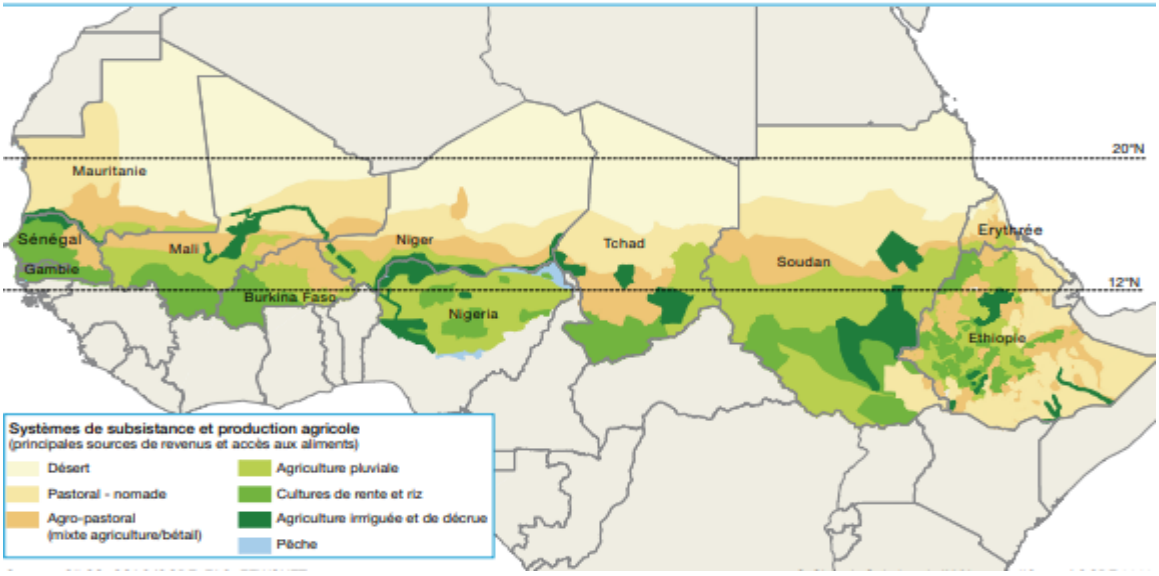

المصدر:

- Philipp Heinrigs, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel, op.cit, p.21

[1] Philipp Heinrigs, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel, op.cit, p.p.19-20.

من بين أهم الأمثلة التي تبين مدى تأثر التهديدات الأمنية البيئة على النشاط الاقتصادي في المنطقة نجد نشاط صيد السمك الذي كان يصل إلى مئة ألف طن في السنة في نهر النيجر في مالي خلال ستينيات القرن الماضي في حين تراجع في السنوات الأخيرة إلى حوالي سبعين ألف طن، وهو ما يرجع إلى العديد من الأسباب من أهمها تراجع نسبة التساقطات المطرية وبناء السدود على طول النهر وهو ما أثر بشكل مباشر في منسوب النهر، وتراجع نسبة الأسماك.

هذا التراجع في حجم الأسماك المصطادة قابله ازدياد في الطلب عليه خاصة في ظل النمو الديمغرافي، وهو ما أدى إلى التوجه نحو استراد الأسماك المجمدة والمجففة من الأسواق الخارجية بالعملة الصعبة، حيث قدرت نسبة الواردات بما يقارب حوالي خمسة عشر طن في السنة من الأسماك.

إن التراجع في مستوى نهر النيجر أثر بشكل كبير أيضا على النشاط الاقتصادي في دولة النيجر خاصة مجال صيد السمك، أين كانت النيجر تصدر منتجاتها من النهر لدول المنطقة قبل هذا الوضع الذي أدى أيضا بالكثير من السكان إلى تغيير نشاطهم الاقتصادي إلى مجالات أخرى أقل ربحية ومنفعة[1]. هذا الوقع ينطبق أيضا على الأنظمة البيئية المرتبطة بالمسطحات المائية الكبيرة في المنطقة كبحيرة تشاد ونهر السنغال.

إن التغيرات المناخية والبيئية أثرت بشكل مباشر على المردود الزراعي في المنطقة، حيث تشير آخر الإحصائيات أن تراجع المردود الزراعي في الجزء الغربي من الساحل الإفريقي يقدر بحوالي 16 إلى 20% في السنة وما بين 5 إلى 13% في الجزء الشرقي من الساحل.

[1] Serge Janicot, Les Changements climatiques, Quels défis pour le Sud ?, Marseille, IRD éditions, 2015, p.121.

هذه المتغيرات جعلت من سكان المناطق الريفية أكثر هشاشة بسب اعتمادهم المفرط على الموارد الطبيعية والزراعة المطرية في نشاطاتهم الاقتصادية، وهو الأمر الذي دفع بالكثير من الخبراء إلى التساؤل حول إمكانية شعوب المنطقة على التكيف مع هذه الظروف القاسية[1].

وقد أثر التدهور البيئي على أكثر من 34 مليون شخص، في جميع أنحاء القارة الإفريقية بما في ذلك 19 مليون في غرب الساحل الإفريقي عام 2012م، وأسفر عن خسائر اقتصادية أكثر من 1,3 مليار دولار بين عامي 2011 و2012م، بينما تقدر إحصائيات 2018م الأضرار الاقتصادية، التي يسببها التغير المناخي في قارة إفريقيا بحوالي 0,67 مليار دولار أمريكي سنويا، هذا يعني أن فترة من 2011م إلى غاية العام الحالي تقدر بـ 6,03 مليار دولار أمريكيا، إضافة إلى الدمار الذي تخلفه الإعصارات وموجات الجفاف في القارة، كإعصاري إيداي وكنيث في عام 2019م، هذه الخسائر تعد جد كبيرة بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي لدول القارة، حيث تقع أربع دول من الساحل الإفريقي المتمثلة في كل من النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا في قائمة أفقر 15 دولة في العالم، كما تعتبر النيجر أفقر الدول، وتشير العديد من الإحصائيات أن ثلاثة أرباع سكان منطقة الساحل يصنفون في خانة الفقراء، وتتراوح نسبة السكان تحت خط الفقر بين 43 إلى 54%.

وتظهر الاتجاهات المناخية الإقليمية خلال السنوات الأربعين الماضية، في الساحل تأثير التغيرات المناخية على الموارد الطبيعية، والموارد المائية، حيث تسجل هذه الأخيرة انخفاض مستمر، مما يؤثر على الأنظمة البشرية، ومستوى قابليتها لهذه التغيرات المناخية.

كما تسببت مختلف الظواهر المناخية مثل الجفاف والفيضانات في تدمير البنى التحتية للإنتاج، فنجد عجزا في الأعلاف في أقصى غرب الساحل، بدول موريتانيا والسينغال، وأجزاء من بوركينافاسو، التشاد، مالي والنيجر، مما يؤدي لتنقل المواشي إلى مناطق أخرى، ينتج عن هذه الأخيرة صراعات بين المزارعين والرعاة.

[1] Op.cit, p.p.125-126.

زيادة على هذا، فإن البنية التحتية تتضرر هي كذلك بمختلف ظواهر التدهور البيئي، فقد سجل في عام 2019م بمالي تدمير العديد من المنشآت والبنى التحتية، لا سيما في منطقة "ليبتاكوغورما"، بسبب الفيضانات كما أدت الأمطار الغير المنتظمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج، لا سيما في وسط وشمال مالي، بينما النيجر وصل عجز الإعلاف إلى 11,3 مليون طن في عام 2019م، بالمقارنة مع اعتماد 80% من السكان على الزراعة الرعوية في معاشهم، أما بوركينافاسو منذ 2018م، استمر الوضع في التدهور، فقد تسبب تدمر البنية التحتية للإنتاج في فقدان الماشية، كما أن الدولة تواجه فيضانات، ورياح شديدة، وقد أثرت قلة الأمطار أيضا في عام 2019م على المنتجات الزراعية، ومن المتوقع زيادة في انخفاض اجمالي الإنتاج الزراعي من 6 إلى 15%، فمثلا : انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة 2,9 % خلال موسم 2019 –2020م مقارنة بعام 2018 – 2019م، كما أنه مقدر انخفاض الأراضي المزروعة بنسبة من 20 إلى 75%، مما ينتج أزمة رعوية تؤدي بدورها لزيادة التنافس على الموارد الطبيعية بسبب النزوح إلى مناطق أخرى، مما يشكل تركيز سكاني مرتفع، أيضا هذا الانخفاض يؤثر على الزيارة في الأسعار مما يعرض السكان لخطر سوء التغذية[1].

واعتبارًا من أواخر عام 2018م، يُصنف ما يُقدر بنحو 33 مليون شخص في منطقة الساحل الإفريقي بأنهم يفتقرون إلى الأمن الغذائي. وتكافح المجتمعات المحلية الفقيرة من أجل الحصول على خدمات رعاية صحية آمنة أو إيجاد مدارس لأطفالهم أو تأمين دخل أساسي. ولا تجد تلك المجتمعات أمامها إلا خيارات صعبة في البحث عن سبل لإعالة أسرهم، من بينها الهجرة على طرقٍ محفوفة بالمخاطر أو الانضمام إلى جماعات مسلحة[2].

إن كل هذه المتغيرات والعوامل كان لها أثر مباشر على تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تؤكد الاحصائيات الاقتصادية المتعلقة بدول الساحل أنها كلما زادت حدت الظواهر المناخية التهديدية كلما تراجعت المؤشرات الاقتصادية، وهو ما تؤكده حالة بوركينافاسو، حيث تشير بعد الدراسات أن ارتفاع درجة الحرارة بـ 2 درجة من شأنه

[1] كواشي عتيقة، "واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.02، 2020، ص.ص. 244-245.
[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مالي-النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار، مرجع سبق ذكره.

أن يخلق أثرا يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي للفرد بما مقداره 7,4%[1]، وهو ما ينعكس مباشرة على الدخل الفردي والمستوى المعيشي للسكان.

بشكل عام، تلعب التهديدات الأمنية البيئية دورا رئيسيا في الحالة الاقتصادية لمعظم دول منطقة الساحل الإفريقي، رغم وجود العديد من الأسباب الأخرى المتعلقة بمجالات غير البيئة، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الظروف المناخية والبيئية التي يعيشها الساحل الإفريقي لا تشجع على بناء اقتصاد منتج ودائم يلبي حاجيات السكان، خاصة في ظل المستوى المحدود للأجهزة والمؤسسات السياسية والإدارية في مواجهة هذه التهديدات.

المطلب الثالث : الآثار الاجتماعية والصحية للتهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل.

إن البعدين الاجتماعي والصحي يعتبران من بين أكثر الأبعاد التي لحقت بهما الآثار السلبية الأكثر تعقيدا وتداخلا للتهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن العديد من الظواهر الاجتماعية والصحية السلبية أصبحت تأخذ طابعا تهديديا خطيرا على أمن واستقرار المنطقة. وتتعلق هذه الظواهر أساسا بالهجرة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والأمراض والأوبئة وقضايا أخرى تابعة.

في هذا الإطار وبمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (**COP26**) أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرا جديدا حول آثار الهجرة المرتبطة بتغير المناخ على حقوق الإنسان، حيث أعلنت في هذا التقرير مفوّضة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة ميشيل باشيليت، في معرض تقديمها للتقرير أنه: "على مرّ تاريخ البشرية، استخدم الأفراد والأسر والمجتمعات الهجرة كاستراتيجية للتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة. لكن المناخ سريع الاحترار يتطلب حلولًا جديدة تضمن أن تبقى هذه الهجرة من الخيارات المتاحة من دون أن تصبح ضرورةً".

[1] Jessie Ruth Schleypen et d'autres, Impacts des changements climatiques sur l'économie (Produit Intérieur Brut et valeurs ajoutées sectorielles) et sur la productivité agricole au Burkina Faso, Berlin, Climate Analytics gGmbH, 2019, p.12.

حيث يفيد التقرير أنه في ظلّ تفشّي أزمة المناخ العالمية، يعاني الأشخاص الذين يعيشون في منطقة الساحل بشكل مباشر آثارها السلبية عندما يهاجرون، ما يقوّض بالتالي كرامتهم وحقوق الإنسان التي يتمتّعون بها، حيث أصبحت سبل العيش تتخفى شيئًا فشيئًا مع تناقص المحاصيل وفقدان المراعي. كما أن الذين يعيشون في المدن، لا سيما في المناطق الساحلية، معرّضون أيضًا للخطر، مع ارتفاع منسوب مياه البحر ووتيرة الفيضانات[1].

ويضطر الكثير من الناس إلى الرحيل في غياب أيّ خيار آخر، مع الإشارة إلى أنّ هذا الخيار غير متاح بالنسبة إلى العديد من الناس، ما يؤدّي إلى تفاقم حالة الضعف التي يعيشونها أصلاً. وقد شدّدت الناشطة في مجال تغيّر المناخ وحقوق المرأة من نيجيريا أدنيك أولادوسو، في نفس التقرير على أنّ الهجرة لم تعد من الاستراتيجيات البسيطة التي بإمكان الناس استخدامها للتكيف مع الظروف المتغيرة، مفيدة بأن " الهجرة القسرية التي يفرضها تغير المناخ تؤثّر بشكل مباشر على سلامتنا وأمننا".

وسلطت أولادوسو الضوء على تصاعد الاشتباكات بين الرعاة الرحل والمزارعين حول استخدام الأراضي وملكيتها، لا سيما في منطقة بحيرة تشاد. وأوضحت أن آثار ذلك متعدّدة، ومن بينها أثرها الملحوظ على حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

حيث أشارت في هذا الصدد أن "تمكين النساء والفتيات في المنطقة أصبح في مهبّ الريح. فهنّ يتعرّضن للاعتداءات الجنسية، كما يَعتَبر البعضُ حاليًا زواجَ الأطفال من الاستراتيجيات الممكنة للتعامل مع الأزمة الناجمة عن تغير المناخ. علاوة على ذلك، تترك الفتيات والشابات المدرسة، ويفقدن سبل عيشهن."

كما يؤكد التقرير على أنّ "العدالة البيئية والمناخية تتخطّى مجرد العمل المناخي، وتفرض اتخاذ خطوات عملية تضمن تحقيق "العدالة الاجتماعية والعدالة بين الجنسين والمساواة. التقرير ركز أيضا على الآثار "العديدة والمتعددة الأوجه والمعقدة" لتغير المناخ على حقوق الإنسان في

[1] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Human Rights Climate Change and Migration in the Sahel, Geneve, OHCHR, 2021, p.p.04-12.

منطقة الساحل، مثل تعرّض الحقّ في الحياة والصحة والسكن والغذاء والمياه والصرف الصحي، لخطر التقويض والكوارث المفاجئة[1].

بغض النظر عن الموقع وأطراف النزاعات المسلحة المختلفة في منطقة الساحل والآثار المختلفة لتغير المناخ، تظل حقيقة واحدة كما هي في جميع أنحاء المنطقة: هي نزوح ملايين الأشخاص من ديارهم مجبرين على الفرار من الظروف الصعبة في منطقة الساحل. دوافع النزوح هذه – مثل الصراع و الظروف المناخية القاسية – مترابطة بشكل وثيق في منطقة الساحل، مما يصعب في كثير من الأحيان تحديد سبب واحد أو مباشر للنزوح وعدم الاستقرار المرتبط به.

إن منطقة الساحل تعد واحدة من أسرع المناطق تسجيلا لأزمات النزوح في العالم، حيث أنه إلى غاية فبراير 2022م، تم تسجيل أكثر من 2.6 مليون من سكان الساحل كنازحين داخليًا –أي أنهم طردوا من منازلهم ولكن بقو داخل نفس البلد. وهذا يمثل زيادة قدرها عشرة أضعاف في أقل من عقد: في عام 2013، كان هناك 217،000 نازح في منطقة الساحل.

أما النازحين الذي عبرو الحدود بين دول المنطقة فيقدر عددهم بـ 930،000. خاصة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، كما بلغ عدد النازحين في منطقة الساحل 2.7 مليون نسمة بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أنه في ثلاث سنوات فقط (من 2018 إلى 2021م)، حققت بوركينا فاسو أكثر من عشرة أضعاف نازح داخليًا، بمعدل يصل إلى 1.5 مليون شخص، مما يجعلها واحدة من أسرع حالات النزوح نموًا في العالم[2].

إن ظاهرة الهجرة بشكل عام وبجميع مظاهرها تشكل أحد أخطر انعكاسات التهديدات الأمنية البيئية في المنطقة، وهذا نظرا لما ينجر عنها من آثار سلبية على المجتمع في دول الساحل، حيث أن الهجرة البيئية ساهمت بشكل كبير في تفكك المجتمعات في المنطقة بسبب انقسام الأسر والقبائل خلال حملات الهجرة المختلفة.

[1] Op.cite, p.13.
[2] Adama Dieng, "The Sahel: Challenges and opportunities", International Review of the Red Cross, n° 918, 2021, p.744.

كما أن الهجرة تعد أحد الأسباب الرئيسية لنشوب النزاعات في المنطقة بسبب التغيرات التي تفرضها على توزيع الثروات وحالة اللاستقرار التي تخلقها نظرا للتنقل الدائم للسكان وثرواتهم الحيوانية، كما أن هذه المتغيرات صعبت كثيرا على السلطات السياسية مهمة التحكم في الساكنة وخلقت شرخا كبيرا بينها وبين السكان المهاجرين المتأثرين بالظروف المناخية.

هذا الشرخ بين السكان ومختلف أجهزة الدولة استغلته الجماعات المسلحة في المنطقة من أجل توسيع نشاطها بين السكان وتشجيعهم على معاداة مختلف أجهزة الدولة في المنطقة بما فيها الأجهزة الأمنية والجيش، ما أدى إلى العديد من المواجهات المسلحة العنيفة التي تطورت إلى نزاعات حصدت الآلاف من الأرواح.

من بين الآثار الاجتماعية أيضا للتهديدات الأمنية البيئة في المنطقة هو زيادة الفوارق الاجتماعية بين السكان بسبب فقدان الكثير من فئات المجتمع لمصادر رزقها، ما يجعل الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر كثير الحدوث في المجتمع وهو ما يعتبر من بين العوامل التي تزيد من الفوارق الاجتماعية، كما أثرت هذه التهديدات بصفة أكبر على الفئات الهشة من المجتمع خاصة النساء والأطفال.

اما بخصوص الآثار الصحية للتهديدات الأمنية البيئية، فقد باتت من المسلمات عند الخبراء والباحثين في منطقة الساحل بسبب الوضع الصحي الخطير الذي تعاني منه المنطقة والذي يرجع لعدة أسباب من بين أهمها السبب المتعلق بالتغيرات المناخية، حيث تؤكد المؤسسة البحثية المسمات (**Racines Sahel**) التابعة لجامعة نيامي، **عبدو مومويني**، على موقعها الرسمي في مقال بعنوان: "المخاطر الصحية للتغيرات المناخية والبيئية في الساحل"، بأنه يمكن أن يكون للتغيرات المناخية والبيئية تأثير مباشر على صحة السكان في المنطقة خاصة ما يتعلق بصحة الفرد ونقص مياه الشرب وانخفاض إنتاج الغذاء وأيضًا تأثير غير مباشر من خلال مسببات الأمراض وانتقالها، من البيئة في حالات الجفاف والفيضانات.

حيث ترتبط بعض أمراض الجهاز التنفسي، ولا سيما التهابات الجهاز التنفسي الحادة **(ARI)** بسبب فيروسات الأنفلونزا وفيروسات الجهاز التنفسي الأخرى، ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات المناخية، والعوامل المناخية التي تؤثر على انتقال التهابات الجهاز التنفسي الحادة هي درجة الحرارة والرطوبة وهطول الأمطار وسرعة الرياح[1].

كما أن هناك العديد من الأمراض الأخرى التي ترتبط بالمجاعة والفقر وسوء التغذية المنتشرة في المنطقة، حيث يؤكد العديد من الخبراء أنه رغم النقص الفادح في البنية التحية والأنظمة الصحية إلا أنها ليست الوحيدة، حيث تلعب الأسباب المرتبطة بالبيئة دورا رئيسيا في هذا الوضع.

من بين الأمراض الأكثر انتشارا في المنطقة أيضا نجد تلك المرتبطة بالمسطحات المائية التي تتحول في العديد من المناطق إلى مستنقعات ملوثة تشكل مصدرا حقيقيا للعديد من الأمراض الخطيرة والقاتلة كالملاريا التي تحصد آلاف الأرواح في المنطقة سنويا.

إن تردي الأوضاع الصحية للسكان يعد بذاته تهديدا أمنيا من بين التهديدات الأخرى، خاصة في ظل العجز الفادح على مستوى المؤسسات الاستشفائية والمخابر الطبية في معظم دول الساحل، ما يجعل توفير العناية الصحية اللازمة للسكان أمرا بعيد المنال في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تعيشها.

تؤكد الأكاديمية الوطنية الفرنسية للطب في تقرير لها أن التغيرات المناخية والبيئية تلعب دورا رئيسيا في ظهور العديد من الأمراض عند الحيوانات[2] وهو ما ينطبق على منطقة الساحل والتي تسببت فيها التهديدات الأمنية البيئية في العديد من الآثار السلبية الصحية على الحيوانات

---

[1] Racines Sahel, Risques sanitaires et résilience face aux changements climatiques et environnementaux au Sahel, site électronique : http://racines-sahel.org/index.php?option=com_content&view=article&id=211:risarches-risques-sanitaires-et-resilience-face-aux-changements-climatiques-et-environnementaux-au-sahel&catid=2&Itemid=101, site consulté le : 13 juin 2022, 23:00.

[2] Swynghedauw Bernard et d'autres, Conséquences du changement climatique sur la santé humaine et animale, France, Académie Nationale de Médecine, 2020, p.02.

التي تعيش في المنطقة، حيث تسببت لها خاصة ظاهرة التصحر والجفاف في العديد من الأمراض بسبب الهجرة بحثا عن الطعام نحو أنظمة بيئية لا تتوافق وطبيعتها ومتطلباتها.

بشكل عام يمكن الجزم على أن التهديدات الأمنية البيئية تلعب دورا رئيسيا في التأثير على استقرار مجتمعات الساحل، حيث أصبحت هذه الأخيرة أكثر تفككا وتشتتا بسبب العوامل المناخية التي تخطت قدرة هذه المجتمعات على التكيف والتعامل مع الظواهر المناخية الحادة.

الفصل الرابع: مكافحة التهديدات الأمنية البيئية ومستقبل استقرار منطقة الساحل.

إن الوضع الخطير الذي آلت إليه منطقة الساحل الإفريقي والذي أصبح دائم اللاستقرار بسبب التهديدات الأمنية البيئية لم يترك خيارا آخرا للفاعلين في المنطقة وعلى جميع المستويات، إلا مكافحة هذه التهديدات ومواجهتها من أجل الحد من مخاطرها على الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن تبني خيار مواجهة هذه التحديات يقتضي الاعتماد على مجموعة من الآليات والسياسات تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنطقة وخصوصياتها الاجتماعية والسياسية وهذا من أجل ضمان أكبر قدر من النتائج وفي وقت أقل.

إلا أن المتعارف عليه هي وسط المهتمين، هو أن السياسات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل من أجل حماية المنطقة من التهديدات الأمنية البيئية، تواجهها مجموعة من التحديات التي تمثل عائقا أساسيا في تحقيق نتائج ترتقي لمستوى تطلعات سكان المنطقة.

المبحث الأول: الجهود الإفريقية والعالمية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل.

إن حجم التهديدات الأمنية البيئية التي تواجه دول منطقة الساحل الإفريقي تفرض عليها بذل جهود كبيرة ترقى لمستوى تحديات هذه التهديدات التي تحتاج مكافحتها تضافرا كبيرا في الجهود المحلية والجهوية والإقليمية والعالمية، كما أنها تتطلب توفير إمكانيات مالية ومادية كبيرة وظروف سياسية تسمح بتجسيد هذه الجهود على أرض الواقع.

في هذا الإطار، يمكن تقسيم جهود مكافحة التهديدات الأمنية البيئية إلى قسمين، جهود إفريقية تتعلق بمبادرات دولة المنطقة والدول الإفريقية في إطار المنظمات الحكومية والغير الحكومية الإفريقية وجهود عالمية، حيث تنوعت هذه الجهود بين مبادرات وسياسات ومشاريع ذات طابع سياسي قانوني وإداري وعملي.

المطلب الأول: الجهود الإفريقية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل.

تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات الخمس في العالم تؤثرا بالتهديدات الأمنية البيئية، حيث لم تسلم أي منطقة منها من الآثار السلبية لهذه التهديدات خاصة منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما حتم على الدول الإفريقية العمل سويا من أحل مكافحة هذه التهديدات من خلال العديد من الآليات والسياسات التي تنوعت بين المحلية والجهوية والقارية.

إن دول الساحل الإفريقي لم تقف مكتوفة الأيدي امام هذه التهديدات، وكباقي دول العالم، كل دول الساحل قامت بإنشاء وزارات وهيئات عمومية وإدارية على مستوى حكوماتها تعنى بالبيئة والقضايا المتعلقة بها، وهو ما يعني أن هناك وعيا رسميا بضرورة الأخذ بعين الاعتبار البيئة كموضوع رئيسي في السياسة العامة للدول شأنه شأن باقي المواضيع المهمة.

تندرج مهام هذه الوزارات أيضا في إطار التسيير البيئي الذي يسعى لخلق نظام إنذار وطني مبكر حول التهديدات البيئية كالتصحر والجفاف، حيث عرفت العديد من دول الساحل كالسنغال ومالي والنيجر وبوركينافاسو تعزيز وتحويل الإدارة البيئية على مستوى الإدارة المحلية، وهذا من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات والتفاصيل المحلية في جميع المناطق التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها[1].

من بين الجهود التي يمكن التطرق إليها على مستوى دول الساحل في المجال البيئي، هو تأسيس حركة جمعوية مهمة تعنى بشؤون البيئة، حيث عرفت العديد من دول الساحل بروز الكثير من الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية التي أصبحت تدافع عن البيئة وتنشر الوعي لدى الساكنة بخصوص أهمية البيئية لأمنهم واستقرارهم، حيث شكلت هذه الجمعيات وسيلة ضغط للرأي العام المحلي على الحكومات وكذا صوت شعوب المنطقة في العالم من أجل تحسيس الدول المتسببة في

[1] Maurizio Tiepolo, Politecnico di Torino, Aménagement et gestion locale de l'environnement au Sahel, Italie, L'Harmattan, 2012, p.p.53-54

التغيرات المناخية بضرورة تبني مقاربة تسمح لشعوب المنطقة بالحصول على الحماية الكافية من التهديدات الأمنية البيئة على المستوى الاقتصادي خاصة.

إن هذه المبادرات والسياسات على المستوى المحلي انعكست على التعاون الإقليمي والجهوي والقاري من خلال تأسيس العديد من الهيئات والمنظمات التي تهدف إلى مكافحة مختلف آثار التهديدات الأمنية البيئية.

في هذا الإطار مثلا تم إنشاء **اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (Comité Inter-Etats de Lutte contre la Sécheresse au Sahel) (CILSS)** في 12 سبتمبر 1973م، في أعقاب موجات الجفاف الرئيسية التي ضربت منطقة الساحل في السبعينيات. وتضم الآن ثلاثة عشر 13 دولة وهي: بنين، ساحل العاج، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، السنغال، توغو، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، تشاد ودولة الرأس الأخضر[1].

من بين المهام الرئيسية لهذه المنظمة هو تقديم الدعم في القطاعات المتعلقة بماهمها خاصة من أجل صيانة الأمن الغذائي والبيئي للدول الأعضاء كما أنها تقدم دورات تكوينية في نفس المجال، زيادة على مهمة الإعلام والتحذير والتحليل التي تقدمها للدول من أجل القدرة على استباق الأحداث البيئية التي من شأنها تهديد أمن واستقرار المنطقة.

من بين الهيئات أيضا التي تم إنشائها نجد "**لجنة المناخ لمنطقة الساحل**"، **(La Commission Climat pour la Région Sahel) (CCRS)** ، وهي مؤسسة إقليمية مقرها في نيامي، تم إنشاؤها خلال قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المنعقدة في مراكش في 16 نوفمبر 2016، تضم 17 دولة أفريقية من منطقة الساحل وهي: البنين وبوركينا فاسو والكاميرون والرأس الأخضر وكوت ديفوار وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وغامبيا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال والسودان وتشاد.

[1]CILSS, Un autre Sahel est possible !, site électronique : http://portails.cilss.bf/spip.php?rubrique1, site consulté le : 22 juin 2022, 22 : 00.

أقرت عملية إنشائها من قبل الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للاتحاد الأفريقي التي عقدت في 30 و31 يناير 2017م في أديس أبابا، حيث أعرب القادة الأفارقة عن رغبتهم في تحديد آلية تسمح بتسهيل تنفيذ أفضل للاتفاقية، بهدف توفير استجابات دائمة للآثار السلبية لتغير المناخ على القارة[1].

أما على المستوى القاري وفي إطار مواجهة هذا الوضع، تم اتخاذ قرار تاريخي في يناير 2009 من قبل قمة الاتحاد الأفريقي، حيث تم إصدار تعليمات للمفوضية لتسهيل بلورة موقف أفريقي مشترك بشأن تغير المناخ، كجزء من التحضير للمؤتمر الخامس عشر للأطراف **(CoP15)** في كوبنهاغن (الدنمارك) في ديسمبر 2009. بعد ذلك، قمة يوليو 2009 في سرت (ليبيا) تبنت توصية المجلس التنفيذي لاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ في أفريقيا رقم **(EX.CL/Dec.500 (XV) Rev.1)**.

حيث يهدف الموقف إلى تبني استراتيجية ترتكز على:

أولا: يوافق على إنشاء وحدة لمكافحة تغير المناخ والتصحر **(CCDCU)** إلى مديرية الاقتصاد الريفي والزراعة **(DREA)** على مستوى الاتحاد الإفريقي؛

ثانيا: يطلب من المفوضية تطوير الإستراتيجية بالتعاون مع الشركاء في إطار أفريقي شامل بشأن تغير المناخ، بما في ذلك تطوير البيانات الضمانات التقنية لتأثيرات تغير المناخ وتكلفتها الاقتصاد وكمية الكربون المحتجز في مختلف النظم البيئية الأفريقية.

كما يرتكز تطوير الاستراتيجية على أربع مواضيع رئيسية وهي:

- تعزيز حوكمة تغير المناخ في القارة؛
- مراعاة وإدماج ضرورات تغير المناخ في التخطيط والميزانية وعمليات التنمية على المستوى الإقليمي الوطني؛

[1] CCRS, Cadre Transitoire opérationnel de la Commission Climat pour la Région du Sahel, site électronique : https://ccrs-sahel.org/ccrs/, site consulté le : 28 juin 2022, 17:00.

- تعزيز البحث والتعليم والتوعية والترويج فيما يتعلق بـ تغير مناخي؛
- تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي الهادف إلى التغيير مناخي[1].

تحدد الاستراتيجية أهدافًا محددة لكل مجال موضوعي، وكذا طرق التكيف وإدارة المخاطر وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. لكل من هذه الأهداف، يتم تحديد واستخدام العديد من الإجراءات في تحديد خطة تنفيذ الاستراتيجية.

من بين أهم الآليات التي تم اعتمادها أيضا نجد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (**AMCEN**)حيث يجمع المؤتمر، الذي أنشئ في عام 1985م، بين الحكومات والمؤسسات الأفريقية وشركاء التنمية لصياغة سياسات تهدف إلى معالجة أكثر القضايا البيئية إلحاحا في القارة.

المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، يسعى لتقديم الدعم للقارة في شتّى المجالات مثل التصحُّر وتغيُّر المناخ والاقتصاد الأخضر والقانون والمؤسسات وإدارة المواد الكيميائية والاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويقدِّم الدعم أيضاً في تطوير مواقف أفريقية مشتركة بشأن جدول الأعمال العالمي الخاص بالبيئة[2].

ويعقد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة دوراته العادية مرة كل سنتين ودورات استثنائية بين الدورات العادية عند الضرورة. ويعمل مكتب أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كأمانة للمؤتمر.

يعد مكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة مسؤولا عن تنفيذ القرارات التي يتخذها المؤتمر والحفاظ على العلاقات بين المؤتمر والدول الأعضاء فيه والمراقبين بين الدورات. ويجتمع المكتب مرة كل عام وفي أي وقت آخر تبرره الظروف. وينتخب المؤتمر أعضاء المكتب في كل دورة عادية.

---

[1] Union africaine, Stratégie Africaine sur les Changements Climatiques, UA, mai 2014, p.p.09.10.

[2] جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قضايا السياسات العامة، **unep ea**، Distr.: General

11 April 2014، ص.03

كما ينسق المؤتمر جهوده مع جمعية الأمم المتحدة للبيئة وهي أعلى هيئة لصنع القرار في العالم بشأن البيئة. ويعمل المؤتمر ومكتبه مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان تقديم مجموعة المفاوضين الأفارقة جبهة فعالة وموحدة في الجمعية. وتشكل القرارات التي يتخذها المؤتمر المواقف التفاوضية المشتركة لأفريقيا في جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

وانعقدت آخر جمعية للبيئة في مارس 2019. وقدمت أفريقيا العديد من القرارات التي اعتمدتها الجمعية: مثل مواجهة التحديات البيئية من خلال الممارسات التجارية المستدامة؛ الابتكارات في المراعي المستدامة والرعوية؛ الابتكارات في مجال التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي؛ والربط بين الفقر والبيئة[21].

أما على المستوى العملي، فقد تم اتخاذ العديد من المبادرات من أجل إنجاز مشاريع من شأنها تقيل آثار التغيرات المناخية والتدهور البيئي على المنطقة، وكان أهمها على الإطلاق مشروع **السور الأخضر العظيم**، الذي يعد مبادرة أفريقية تهدف لاستعادة الأراضي التي تدهورت بسبب التغيرات المناخية كالتصحر والجفاف وإدارة مستدامة للأراضي في منطقة الساحل والصحراء وكذا مكافحة الفقر.

إن فكرة السور الأخضر تعود لسنوات السبعينيات بعد موجة الجفاف الكبيرة التي ضربت المنطقة، إلا أنه تم التطرق بشكل رسمي لتبني هذه المبادرة أول مرة في عام 2005م خلال الدورة السابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في **CENSAD** التي عقدت في واغادوغو في 01 و 02 يونيو 2005 – من قبل الرئيس السابق لنيجيريا، السيد أولوسيغون أوباسانجو، وبدعم قوي من رئيس السنغال، عبد الله واد. في عام 2007م، تم تبني المبادرة بشكل رسمي من خلال إعلان الاتحاد الأفريقي رقم 137، حيث أصبح يرمز لهذا المشروع أو المبادرة بـ **GGW**[3].

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأسئلة الأكثر تكرارا بشأن المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئية، من الموقع الالكتروني: https://www.unep.org/ar/regions/africa/african-ministerial-conference-environment/alasylt-alakthr-tkrar-، تم تصفح الموقع: 30 جوان 2022، 13:45.

[3] UNCCD, 2020, La Grande Muraille verte : État de mise en œuvre et perspectives à l'orée 2030, rapport officiel, UNCCD, 2020, p.04.

في الأصل، كان الهدف من **GGW** هو إنشاء حاجز نباتي طويل بين الخطوط المطرية من 100 و400 ملم على طول لا يقل عن 7000 كم بطول الساحل وعرضه حوالي 15 كم، يمتد من دكار غربا إلى جيبوتي شرقا. في السنوات الأخيرة، تطورت الرؤية إلى نهج متكامل لإدارة النظام الإيكولوجي، يتألف من فسيفساء من أنظمة استخدام وإنتاج الأراضي المختلفة، بما في ذلك الإدارة وترميم مناطق الأراضي الجافة المستدامة، وتجديد الغطاء النباتي الطبيعي وكذلك الاحتفاظ والمحافظة على المياه.

في 17 يونيو 2010م، أنشأت الدول الإحدى عشرة في منطقة الساحل، الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، الوكالة الإفريقية للجدار الأخضر العظيم **(PAGGW)**، لتنسيق تنفيذ المبادرة ودعم تعبئة الموارد. في عام 2012م، تم تطوير واعتماد استراتيجية إقليمية منسقة تحدد منطقة التدخل الرسمية للمشروع في منطقة محددة بين الخطوط المطرية 400–100 ملم لكل بلد.

الخريطة رقم 10: مسار الحائط الأخضر الكبير.

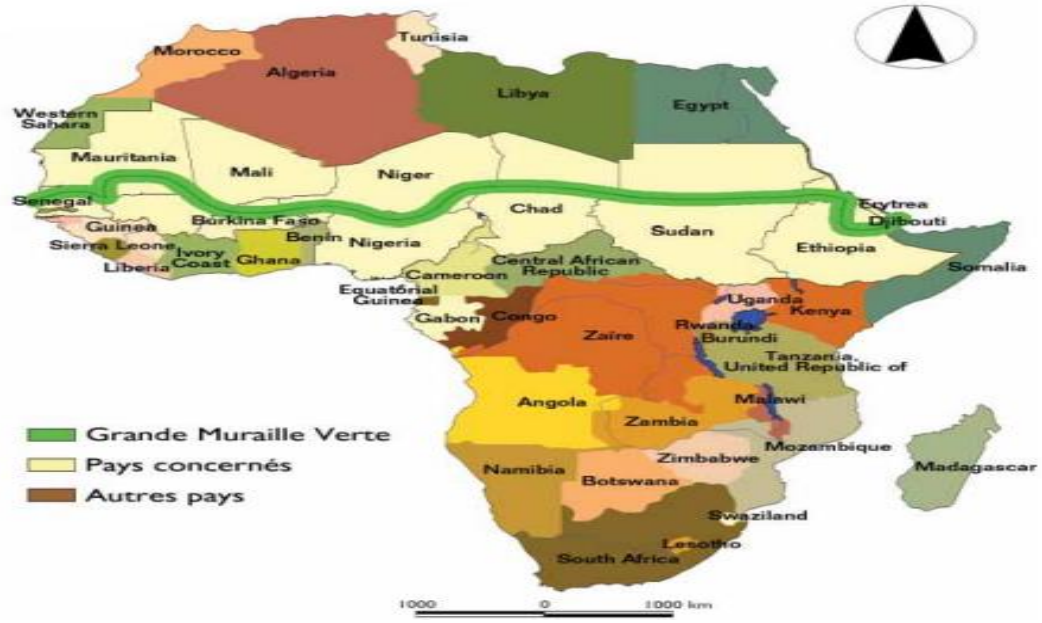

المصدر:

- Abdoulaye Dia et Robin Duponnois, Le projet majeur africain de la grande muraille verte ; concept et mise en œuvre, Marseille, Institut de Recherche pour le Développement, 2010, p.22.

يقول الرئيس السينغالي السابق، السيد عبد الله واد في تقديمه لكتاب بعنوان: "المشروع الرئيسي الإفريقي، للسور الأخضر الكبير"، بإن هذا المشروع يشهد على الإرادة الكبيرة والحازمة للقادة الأفارقة من أجل مواجهة التهديدات والتغيرات المناخية[1].

اعتبارًا من مارس 2019م، اكتمل 15% من الجدار مع مكاسب كبيرة تم تحقيقها في نيجيريا والسنغال وإثيوبيا. في السنغال، تم زرع أكثر من 11 مليون شجرة. استعادت نيجيريا 4.9 مليون هكتار (12 مليون فدان، 49000 $كم^2$) من الأراضي المتدهورة واستصلحت إثيوبيا 15 مليون هكتار (37 مليون فدان؛ 150.000 كم). في سبتمبر 2020م، تم الإعلام على أن السور الأخضر العظيم غطى 4% فقط من المساحة المخططة، مع 04 ملايين هكتار فقط (9.8 مليون فدان) مزروعة. حققت إثيوبيا أكبر قدر من النجاح حيث تم زرع 5.5 مليار شتلة، لكن تشاد لم تزرع سوى 1.1 مليون شتلة. أثيرت الشكوك حول معدل بقاء 12 مليون شجرة مزروعة في السنغال.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع الطموح يواجه العديد من التحديات أهمها تلك المتعلقة بالتمويل والتنفيذ على أرض الواقع والتنسيق بين الدول المعنية.

إن ما تم تطرق إليه من جهود محلية وإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية البيئية في منطقة الساحل الإفريقي تشكل جزءا مهما من العديد من الجهود المبذولة من طرف جميع الفاعلين لتحقيق هدف واحد وهو حماية مصير مشترك من هذه التهديدات التي أصبحت عاملا رئيسيا من عوامل زعزعة استقرار المنطقة.

المطلب الثاني: الجهود العالمية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل.

إن الوضع البيئي بمنطقة الساحل الإفريقي شكل دائما اهتماما على المستوى العالمي، حيث كثيرا ما كانت المنطقة في صلب مجموعة من السياسات والجهود الدولية سواء على مستوى العلاقات الثنائية من خلال جهود بعض الدول الكبرى في المنطقة أو على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف عبر المنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية.

في هذا الإطار، تعتبر الأمم المتحدة ممثلة بمختلف هيئاتها ووكالاتها الفاعل الدولي والعالمي الأول في المنطقة، حيث تبنت الهيئة الأممية العديد من البرامج والسياسات والمشاريع التي تهدف

[1] Op.cite, p.09.

من خلالها مساعدة دول المنطقة على تجاوز مختلف التحديات التي تفرضها التهديدات الأمنية البيئية وهذا في إطار **خطة دعم الأمم المتحدة للساحل** (**Plan de Soutien de l'Onu au Sahel**).

الهدف العام لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل هو تكثيف الجهود لتسريع الرخاء المشترك والسلام الدائم في دول الساحل والمنطقة من خلال وضع تنفيذ الأولويات لتحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

تتمحور هذه الخطة حول المجالات الستة التالية ذات الأولوية:

أولا: التعاون عبر الحدود؛

ثانيا: الوقاية وحفظ السلام؛

ثالثا: النمو الشامل؛

رابعا: العمل المناخي؛

خامسا: الطاقة المتجددة؛

سادسا: تمكين المرأة والشباب.

بخصوص الأولوية الرابعة، والتي تتعلق بتعزيز مواجهة تغير المناخ، وضمان الأمن الغذائي لجميع سكان منطقة الساحل، بهدف المساعدة في تنفيذ مختلف المساهمات على المستوى الوطني، من خلال تعزيز القدرة على الصمود ومواجهة السكان والمؤسسات لمختلف الصدمات التي يمكن أن يتعرضوا لها من خلال تغير المناخ.

في نفس الإطار تهدف الخطة إلى بناء المرونة والقدرات التي من شأنها تكييف المرأة الريفية وأنشطتها مع تأثيرات التغيير المناخي وهو ما من شأنه أن يساهم في التماسك الاجتماعي من خلال البرامج الإقليمية مثل برامج الزراعة الذكية مناخيا والرعي الصامد (أهداف التنمية المستدامة: 2.2، 2.3، 2.4).

تدعم الأمم المتحدة أيضا تعزيز تخطيط استخدام الأراضي وإدارة أفضل للمياه ومنع وإدارة النزاعات بين المزارعين والرعاة (SDG: 1.4، 6.5).

زيادة على هذا تدعم هذه الخطة قدرات الحماية الوطنية للنظم البيئية البحرية والساحلية، وزيادة التركيز على مراقبة الصيد والبنية التحتية الغير القانونية وغيرها لدعم الإدارة الفعالة للثروة السمكية في المنطقة[1].

كما تسعى الأمم المتحدة خلال مختلف نشاطاتها المتعلقة بالمناخ إلى تحسيس الدول المانحة بخطورة التهديدات الأمنية البيئية على شعوب منطقة الساحل الإفريقي، كما تدعوهم إلى تقديم الدعم المالي الكافي لأجل مساعدتهم على التكيف مع الوضع.

كما تعتبر أيضا الدول الأوروبية من بين أكثر الفاعلين الدوليين في منطقة الساحل الإفريقي في هذا المجال، عبر مجموعة من الأطر الإدارية والدبلوماسية والسياسية، **كتحالف الساحل (Alliance Sahel)**، الذي جاء كجزء من الاستجابة لهذا التحدي الأمني المزدوج وتعزيز التنمية بالتعاون مع شركاء التنمية والمنظمات الدولية الرئيسية.

في يوليو 2017، أعلنت فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي عن إطلاق هذا التحالف. وسرعان ما انضم إليهم البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم إيطاليا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، ولوكسمبورغ، والدنمارك، وهولندا، وبنك الاستثمار الأوروبي، والنرويج، والسويد، والولايات المتحدة. كندا، كعضو كامل العضوية.

من بين القطاعات التي يقدم فيه التحالف الدعم في المنطقة هو المناخ والطاقات المتجددة، حيث يؤكد التحالف على موقعه الرسمي أنه منذ سنة 2018م، تم تقديم دعم من خلال مجموعة من المشاريع المتعلقة بالمناخ تقدر بحوالي 2,2 مليار أورو[2].

[1] Les Nations Unies, Plan de soutien de l'Onu au Sahel, Nations Unies, 2018, p.15.
[2] Alliance Sahel, Énergie et Climat, site électronique : https://www.alliance-sahel.org/secteurs-intervention/energie-et-climat/, site consulté le 03 juillet 2022, 22 :00.

يعتبر الكثير من المتابعين أن تحالف الساحل تم إنشاؤه بعد عديد الانتقادات التي وجهت للسياسة المتبعة من طرف الدولية الأوروبية في المنطقة خاصة فرنسا وألمانيا، والتي أهملت حسبهم القضايا التنموية والبيئية في سياساتهم الأمنية في المنطقة بسبب التركيز الكبير فقط على القضايا العسكرية والاستراتيجية والبعد الخشن لمفهوم الأمن.

من بين الفواعل الدولية في المنطقة في مجال تعزيز قدرات الأمن البيئي لدول الساحل الإفريقي نجد الإتحاد الأوروبي الذي يشرف على العديد من المشاريع بالتعاون مع حكومات دول المنطقة من أجل مكافحة الآثار السلبية للتغيرات المناخية خاصة تلك المتعلقة بالتنمية، حيث تفيد المنظمة القارية الأوروبية في بيان لها أنه منذ سنة 2014 إلى غاية 2020، استثمرت حوالي 3,4 مليار أورو خاصة في مالي والنجير وبوركينافسو من أجل تعزيز قدرات هذه الدول في مواجه التحديات القائمة والمتعلقة بالمناخ[1].

من بين أهم الفواعل التي تجدر الإشارة إليها في إطار الجهود العالمية لدعم منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية البيئية، هي الصناديق التمويلية التي تم إنشائها في هذا الإطار، والتي تعد القارة الإفريقية أحد مجالات اهتمامها، حيث تشير مذكرة بحثية أعدتها بعض المؤسسات البحثية والتنموية فيما بينها، بأن الدول الإفريقية تحت الصحراء تساهم بأقل من 4% من الانبعاثات الغازية التي تتسبب في التغيرات المناخية، مع ذلك فإنها لا تتلقى التمويل الكافي في هذا المجال مقارنة مع الدول الأخرى التي لديها مسؤولية أكبر في إصدار الغازات الملوثة، كما قدمت الدراسة العديد من الأرقام والاحصائيات بخصوص الصناديق والتمويلات التي تساهم في دعم الدول الإفريقية تحت الصحراء لمواجهة تحديات التهديدات الأمنية البيئية.

[1] Commission de l'Union européenne, "L'UE renforce son soutien aux pays du Sahel central, en Afrique", communiqué de presse, Bruxelle, 20 octobre 2020.

تؤكد الدراسة أن الدول الإفريقية الواقعة في هذا المجال تحتاج إلى غاية سنة 2050م حوالي 50 مليار دولار من أجل التكيف مع هذه التحديات، وهذا في أكثر السيناريوهات تفاؤلا والمتعلقة بعدم تجاوز ارتفاع درجة الحرارة 02 درجة مئوية[1].

إن هذا الدعم الذي تقدمه هذه الصناديق يكون في غالب الأحيان عبارة عن استثمارات في المجالات المتعلقة بالبيئة أو مساعدات مباشرة، كما أن دور هذه الصناديق لا يرقى إلى يومنا هذا إلى حجم التحديات القائمة.

الجدول رقم 03: صناديق المناخ الموجهة لإفريقيا تحت الصحراء من سنة 2003 إلى غاية 2021م.

Fonds	Montant approuvé	Projets approuvés
Fonds vert pour le climat (FVC-IRM, FVC-1)	1999,8	54
Fonds pour les pays les moins avancés (FPMA)	807,4	173
Fonds pour l'environnement mondial (FEM-4, 5, 6,7)	710	189
Clean Technology Fund (fonds pour les technologies propres, CTF)	700,7	16
Global Climate Change Alliance (Alliance mondiale pour le changement climatique, GCCA)	358,8	46
Programme de développement des énergies renouvelables dans les pays à faible revenu (SREP)	314,4	28
Programme Pilote de Résilience Climatique (PPCR)	295,3	22
Fonds d'adaptation (FA)	294,3	104
Forest Investment Program (Programme d'investissement forestier, FIP)	264,6	21
Central African Forest Initiative (Initiative forestière d'Afrique centrale, CAFI)	228,5	15
Adaptation for Smallholder Agriculture Programme (Programme d'adaptation pour la petite agriculture, ASAP)	152,1	21
Forest Carbon Partnership Facility (Fonds de partenariat pour le carbone forestier, FCPF)	121,4	18
Congo Basin Forest Fund (Fonds forestier du bassin du Congo, CBFF)[2]	83,1	37
Global Energy Efficiency and Renewable Energy Fund (Fonds mondial pour la promotion de l'efficacité énergétique et des énergies renouvelables, GEEREF)	40,5	2
Programme ONU-REDD	36,4	8
Fonds spécial pour le changement climatique (FSCC)	33,5	13
Fonds Bio-Carbone	30	2
Fonds pour la réalisation des objectifs du Millénaire pour le développement (OMD-F)[3]	20	4
Partnerships for Market Readiness (Partenariats pour la préparation du marché, PMR)	5,9	3

Activer Windows
Accédez aux paramètres

المصدر:

- Charlene Watson, Liane Schalatek, Aurélien Evéquoz, Note régionale sur le financement climatique : Afrique subsaharienne, London, Climat Funds Update, 2022, p.04.

[1] Charlene Watson, Liane Schalatek, Aurélien Evéquoz, Note régionale sur le financement climatique : Afrique subsaharienne, London, Climat Funds Update, 2022, p.02.

زيادة على كل هذا تعتبر دول الساحل الإفريقي طرفا رئيسيا ومهما في جميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالتهديدات الأمنية البيئية، حيث أظهرت معظم دول المنطقة إرادة كبيرة في الدفع بالجهود الدولية لخلق إطار قانوني دولي ذو طابع إلزامي قادر على توفير السبل والإمكانيات الكافية لمكافحة هذه التهديدات في العالم كله خاصة في منطقة الساحل.

حيث تولي الأمانة الدائمة للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1996م بعد الدعوة إليها من طرف الأمم المتحدة سنة 1994م وصادقت عليها 197 دولة في العالم، اهتماما خاصا بالقارة الإفريقية ومنطقة الساحل نظرا للتحدي الكبير الذي يفرضه التصحر فيها، حيث قدمت دول المنطقة العديد من التقارير الدورية للأمانة الدائمة للاتفاقية من أجل تعزيز الجهود الدولية لمكافحة التصحر في المنطقة.

إن الجهود العالمية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية لا يمكن حصرها نظر لتنوعها وتعددها واختلاف مستوياتها، إلا أنه رغم كل هذا تبقى هذه الجهود غير كافية ونتائجها غير ظاهرة مقارنة بالآثار الكبيرة لهذه التهديدات على المنطقة.

المبحث الثاني: تحديات الأمن البيئي في منطقة الساحل.

إن مسار تحقيق الأمن البيئي ولو بشكل نسبي لن يكون من دون التغلب على التحديات التي يفرضها الواقع، خاصة في ظل التهديدات الأمنية البيئية القائمة، حيث تتنوع هذه التحديات بين تحديات داخلية محلية على مستوى منطقة الساحل وداخل إقليمها الجغرافي وتحديات خارجية مرتبطة بعوامل دولية وإقليمية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية للأمن البيئي في منطقة الساحل.

إن الحديث عن الأمن البيئي في منطقة الساحل الإفريقي يستدعي قراءة موضوعية وواقعية للتحديات التي تواجه هذا البعد من الأمن سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، فالبرغم من الإقرار والتسليم من طرف مختلف الفاعلين بأن المنطقة تعيش وضعا أمنيا غير مستقر تساهم فيه

التهديدات الأمنية البيئية بشكل كبير، تبقى التحديات التي تواجه مختلف الجهود لتحقيق الأمن البيئي تشكل عائقا كبيرا من أجل الوصول لمستوى مقبول من هذا البعد الأمني المهم.

ومن بين أهم التحديات التي تعرفها دول الساحل الإفريقي في هذا المجال وكذا العديد من دول القارة الإفريقية هو مستوى الوعي العام بالمسائل البيئية ومدى تأثيرها على الاستقرار في المنطقة، حيث أنه رغم التهديدات الأمنية البيئية القائمة في المنطقة وانعكاساتها المعاشة يوميا من طرف السكان، لا زال مستوى التعامل مع هذه التهديدات دون تطلعات الخبراء، خاصة على المستوى الرسمي.

حيث أنه بالرغم من الجهود والمبادرات التي تقوم به مختلف دول المنطقة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، في المجال البيئي إلى أن مستوى وطريقة التعامل مع القضايا البيئة لم يحقق إلى يومنا هذا النتائج المأمولة منه، في هذا الإطار قدمت مقاربات متعددة لدراسة الحالة البيئية في إفريقيا، وبهذا الصدد طوَّر باحثون في مؤسسة "**دارا**"، وهي مؤسسة غير ربحية مقرها مدريد في إسبانيا تعمل في مجال البحوث الإنسانية التطبيقية، منهجية جديدة أطلقوا عليها مؤشر الحدِّ من المخاطر، وهو مؤشر قد يساعد المزيد من الدول في تقييم آثار المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية والحد منها. لكن التقييمات التي أُجريت في ست دول في غرب إفريقيا تشير إلى وجود مخاطر كثيرة وقدرة محدودة على الحد من قابلية التأثر بمثل تلك المخاطر.

ووفقًا لمؤسسة **دارا**، يقيِّم المؤشر المذكور القدرات والظروف المتاحة للحد من مخاطر الكوارث مثل الموارد البشرية والقوانين والمعايير الاجتماعية "ويفحص مؤشر الحدِّ من المخاطر بشكل أساسي تصورات المجتمع المحلي المتعلقة بالمخاطر الكامنة، ذلك أنه يأخذ في الاعتبار المخاطر الطبيعية المعرضة لها المنطقة، إضافة إلى الجوانب الأخرى للبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم والعوامل الأخرى التي تؤثِّر على هذا المجتمع".

وقد استُخدم المؤشر لإنشاء خريطة المخاطر لأجزاء مختلفة من منطقة غرب إفريقيا بما فيها منطقة الساحل، وقد سجَّلت غينيا وموريتانيا ونيجيريا وسيراليون تقييما أقل من 4.0، مما

يشير إلى أنها غير مجهزة للتعامل مع مخاطر الكوارث الطبيعية. وسجلت كل من جمهورية الرأس الأخضر وغانا والسنغال ما بين 5 و5.9، مما يعني أنها حققت بعض التقدم في الحد من مخاطر الكوارث، فقد أنشأت السنغال، على سبيل المثال، إدارة الحماية المدنية للعمل على الحد من مخاطر الكوارث، فضلًا عن المنبر الوطني للحد من مخاطر الكوارث في البلاد، ولكن التنسيق بين هذه الهيئات ضعيف، لاسيما على الصعيد المحلي، في الوقت الذي لا يزال فيه التمويل غير كاف. ولم تسجل أية دولة في المنطقة أعلى من 6.0، مما يدل على أن حكومات تلك الدول لم تُعطِ الأولوية الكافية لأنشطة الحدِّ من مخاطر الكوارث البيئية، إذ أن الدول الإفريقية لحد الساعة لا تتبنى أنظمة إدارة الأزمات لتوقع الأزمات والكوارث البيئية المستقبلية وهو ما يعظِّم من حجم الكوارث عند وقوعها في إفريقيا[1].

من هذا المنطلق ندرك أن الأمن البيئي في المنطقة يواجه تحدي ترتيب الأولويات، حيث أن البحث في السياسات الحكومية العامة لدول المنطقة يقودنا إلى حقيقة مفادها أن تحقيق البعد البيئي للأمن لا يشكل أهمية قصوى في البرامج الحكومية، خاصة في ظل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التعامل مع هذه الأولويات قبل الأولية البيئية.

إن التعامل مع القضايا البيئية من طرف القائمين على شؤون الدول في المنطقة بمستوى أقل من القضايا الأخرى يعود لمجموعة من الأسباب أهمها أن القضايا البيئية والمشاكل المرتبطة بها يمكن تفسيرها في الخطاب السياسي على أنها قضايا ترتبط بالعوامل الطبيعية التي لا يتحكم فيها، وأن نتائجها وآثارها لا يمكن تحميل مسؤوليتها كليا لأجهزة الدولة مثل ما حدث من أزمات مجاعة وغذاء خلال فترة الجفاف الكبيرة التي ضربت المنطقة خلال سبعينيات القرن الماضي.

من بين التحديات أيضا التي تحد من السياسات الأمنية البيئية، هو شح الموارد المالية لدول المنطقة، خاصة وأن مختلف البرامج البيئية في العالم تتطلب تخصيص إعانات مالية معتبرة،

[1] بوحنية قوي، غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي بالقارة الإفريقية، أي أثر لتغييب للحوكمة البيئية العالمية؟، ورقة بحثية مقدمة خلال مؤثمر مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، الدوحة، 23 مارس 2019.

وهو الأمر الذي يعتبر بعيد المنال في دول لا زالت تعاني من مشاكل كبيرة تتعلق بأبسط حاجيات الأفراد.

إن هذا التحدي مرتبط أيضا بمعركة البناء والتجديد في القارة الإفريقية بشكل عام، حيث أصبح من "الواضح أن التهديد المتزايد لأزمة المناخ يشكل مخاطر كبيرة لطموح أفريقيا لتجديد نفسها بشكل مستدام وبطريقة أكثر ديناميكية مما يعرض للخطر جهود الدول الأعضاء لضمان إعادة النهضة على النحو الأمثل. إن الموارد الهائلة اللازمة لتسريع التجديد الاقتصادي ستتأثر بشكل كبير ويمكن أن تتأثر الاستثمارات الموجهة للتنمية في مختلف المجالات بسبب تغير المناخ. باختصار، تحدي التغيير يعتبر تغير المناخ بالفعل عبئًا على الدول الأعضاء، وسيصبح مفرطًا في الإنفاق في المستقبل القريب[1].

من بين أهم وأكبر التحديات أيضا التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي في مسارها نحو تحقيق مستوى مقبول من الأمن البيئي هو تحدي الحوكمة البيئية (**Gouvernance environnementale**) والتي يعرفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنها كل القواعد والممارسات والسياسات والمؤسسات التي تمثل التفاعلات الإنسانية مع البيئة[2].

وبالتالي فإن تحقيق "هروب مستدام من هشاشة النظم البيئية وخلق الظروف المواتية لصمود السكان، يتعين على منطقة الساحل إنشاء إدارة بيئية عالية الجودة. التحديات في هذا المجال تتعلق بالحوكمة التي تحترم القانون والشفافية، المسؤولية والمشاركة: سيادة القانون لضمان أمن السكان؛ الشفافية لتحسين إدارة الموارد الطبيعية؛ مسؤولية التحسين فعالية الإدارة العامة. والمشاركة لإنشاء عمليات صنع قرار أكثر فعالية شاملة"[3].

[1] Union africaine, Stratégie Africaine sur les Changements Climatiques, op.cit, p.12.
[2] Programme des Nations Unies pour l'Environnement, Gouvernance de l'Environnement, fiche d'Information, Nairobi, PNUE, p.02.
[3] Commission Climat pour la Région du Sahel, Plan d'investissement Climat pour la Région du Sahel (PIC-RS 2018-2030), 2018. p.22.

إن تدني مستوى الحوكمة في منطقة الساحل الإفريقي ليس متعلقا بالمجال البيئي فقط، حيث لا يخفى على جميع المهتمين بأن المشاكل الكبيرة التي تغرق فيها المنطقة ترتبط ارتباطا وثيقا بغياب نظام حوكمة وإدارة قادر على تبني هذه المشاكل واستعابها، حيث لا تزال جميع السياسيات والمؤسسات التي تدخل المشاكل البيئية ضمن نطاق تخصصها ومسؤوليتها غير قادرة على تبني مقاربة فعالة تسمح بتحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال.

إن المشاكل التي تعيق بناء نظام حوكمة فعال في مختلف دول الساحل هي مشاكل تتعلق أساسا بغياب التمويل الكافي والتكوين العالي للإطارات والمسؤولين القائمين على النظام البيئي وكذا عدم إشراك وتفاعل منظمات المجتمع المدني بالشكل الكافي مع القضايا البيئية.

في هذا الإطار يمكن الإشارة مثلا إلى عدم التوازن القائم بين تمويل التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة (حوالي 95% من التمويل) والتكيف (5%)، وهو ما يشكل وضعاً ضاراً بالمصالح البيئية في بلدان منطقة الساحل التي، كما سبق أن أشرنا، هي الأكثر معاناة من آثار انبعاثات غازات الدفيئة، بينما تساهم بشكل هامشي للغاية فيها، وهي تحتاج إلى نظام تكيف عالي المستوى، خاصة في ظل قدرات محلية ووطنية محدودة للغاية في مواجهة هذا الوضع، تم الضغط والدعوة القوية من قبل الدول والمنظمات المجتمع المدني[1].

تشير العديد من التقارير والتحاليل الصادرة عن المنظمات والهيئات البيئية الدولية والإقليمية، أن التحدي الرئيسي لتحقيق الأمن البيئي في منطقة الساحل الإفريقي يتمثل في القدرة على خلق إصلاحات هيكلية اقتصادية كبيرة تتمثل في توجيه الاقتصاد المحلي نحو مصادر ثروة جديدة لا تتأثر بالعوامل المناخية والبيئية بشكل مباشر، كالفلاحة والزراعة، وتعتمد أيضا على استغلال ما تقدمه البيئة في المنطقة من فرص بإمكانها أن تساهم في بناء اقتصاد محلي مستدام كمصادر الطاقة المتجددة.

[1] Op.cit, p.24

بحيث تزخر المنطقة بالعديد من الثروات ومصادر الطاقة التي من شأنها خلق ديناميكية وحركية اقتصادية كبيرة، بعيدا عن الاقتصاد التقليدي الغير قادر على التكيف مع التغيرات المناخية، وهو جعل المنطقة بأكملها تعيش في دوامة من المشاكل البيئية والاقتصادية التي انعكست بشكل مباشر وكبير على الوضع الأمني والاستقرار في المنطقة.

إن وجود كل هذه التحديات في ظل هذه الظروف المعقدة، يجعل من الأمن البيئي للمنطقة أمرا في غاية الصعوبة وهو ما يتطلب تقوية وتوحيد الجبهة الداخلية للدول من أجل العمل على توفير الموارد الكافية، سواء المادية والغير المادية، للمساهمة في تجاوز هذه التحديات.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية للأمن البيئي في منطقة الساحل.

كما هو متعارف عليه، تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق الجيوسياسية التي تشكل أهمية كبيرة في السياسية الدولية، هذا الاهتمام بالمنطقة شكل تحديا كبيرا لدول المنطقة في العديد من الميادين بما فيها الأمنية، حيث تحول هذا الاهتمام حسب العارفين بشؤون المنطقة إلى تنافس دولي يحمل الكثير من المخاطر على أمن واستقرار المنطقة بسبب التضارب في التوجهات والمصالح بين الدول الكبيرة والفاعلة في هذا المجال الجغرافي الذي يمثل مجالا حيويا لمصالحها.

من بين أكثر القضايا التي تشكل موضوعا لهذا التنافس هو الأمن البيئي بجميع تشعباته وتفاصيله، وهذا لارتباطه ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي، نظرا لحجم الاستثمارات والأموال التي أصبحت تضخ من مختلف الفاعلين في مجال مكافحة التغيرات المناخية وبناء اقتصاد بيئي أخضر يستجيب لمتطلبات وشروط الأمن البيئي.

إن منطقة الساحل الإفريقي تعد من بين المناطق الاستراتيجية في العالم التي يتجسد فيها هذا التنافس، نظرا لما تحتويه من موارد طبيعية تشكل مصدرا للطاقة النظيفة أو مصدرا لتحقيق أرباح مالية من شأنها تمويل نشاطات الاقتصاد الأخضر في البلدان المتنافسة، حيث تسعى العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا إلى تأمين وصولها إلى المسرح الإفريقي بما فيها منطقة الساحل من خلال الاعتماد على التمويل والاتفاقيات الدبلوماسية وبناء القواعد

اللوجيستيكية وتطبيق سياسة القوة الناعمة كما أن هذه القوى تقوم بعمليات عسكرية في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية، وهي منخرطة بشكل أساسي في إفريقيا باسم مكافحة الإرهاب. الصين من جانبها تركز على عمليات حفظ السلام وإجلاء رعاياها في حالة حدوث الأزمات. أما روسيا لا تزال تعتمد كثيرا على الإجراءات الاستشارية.

تلتزم الدول الثلاث بنشاط يتماشى مع مسار التعاون العسكري، من خلال مبيعات الأسلحة، وكذلك التدريب والتمارين المشتركة مع شركائها الأفارقة. في حين أن الولايات المتحدة لا تزال الفاعل المهيمن في أمن القارة، فإن ظاهرة اللحاق بالركب جارية لصالح النفوذ المتنامي للصين وروسيا[1].

إضافة إلى هذه القوى الدولية، نجد فرنسا باعتبارها قوة تقليدية تاريخية في المنطقة تسعى دائما للحفاظ على نفوذها ووجودها من خلال الاعتماد على وسائل عسكرية عبر قيادة عملية برخان **(Barkhan)** التي تمثل الأداة العسكرية لفرنسا في الساحل بذريعة مساعدة دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، والوسائل الاقتصادية عبر الدعم المالي والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية. كما تشكل فرنسا فاعلا مهما في المنطقة باعتبار النفوذ الدبلوماسي الكبير الذي تمارسه على الأنظمة السياسية لدول الساحل.

إن التنافس الدولي في المنطقة لم يعد حصرا على هذه الدول الكبرى، وإنما هناك العديد من الدول الصاعدة التي أصبحت تبدي اهتماما كبيرا بالمنطقة كتركيا وبعض دول الخليج كالإمارات العربية المتحدة وقطر.

إن كل هذه الدول ترى في تواجد بعضها البعض في المنطقة تهديدا وخطرا على مصالحها، متناسيتا في نفس الوقت أن التهديد الأكبر لهذا التنافس هو على دول وشعوب الساحل، وهو ما أكده أيضا مستشار الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب (Donald Trump)** السيد **جون بولتن**

[1] Aline LEBOEUF, "La compétition stratégique en Afrique ; Approches militaires américaine, chinoise et russe", Paris, Ifri, n°.91, 2019, p.02.

(John Bolton) عندما وصف السياسات الروسية والصينية في إفريقيا على أنها سلوكات مفترسة من شأنها الحد من النمو الاقتصادي في إفريقيا واستقلاليتها المالية[1]، هذا الوصف يطلقه أيضا المسؤولون الصينيون والروس على السياسيات الأمريكية في المنطقة واصفين إيها بأنها تشكل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة.

من بين النقاط العديدة التي تغذي هذا التنافس هي الثروات الطبيعة، على رأسها المعادن التي تزخر بها دول الساحل في مختلف المجالات والتي لا زالت لم تستغل لحد الآن لعدة أسباب، كما أن الثروات المستغلة حاليا في أغلبها باستثمارات أجنبية لا تعود بفوائد كبيرة على السكان، كما يحدث في النيجر التي تمتلك أحد أهم احتياطات العالم في اليورانيوم والذي يمثل معدنا استراتيجيا للعديد من الصناعات ومصدرا للطاقة الكهربائية النووية، حيث تسطير عليه فرنسا من خلال شركتيها (**Orano**) و(**Areva**).

ورغم الأرباح الكبيرة المتأتية من استغلال مناجم اليورانيوم في شمال النيجر إلا أن هذا لم ينعكس على معدلات التنمية التي تبقى جد منخفضة، زيادة على الأضرار البيئية الكبيرة على المنطقة، وهو ما تؤكده مختلف تقارير الخبرة، آخرها التقرير والتحقيق الإعلامي الذي قام به الصحفي الفرنسي **بودو مرتان** (**Boudot Martin**) تحت عنوان: "أخضر الهيجان: يورانيوم الغضب"، (**Vert de rage : l'Uranium de la colère**)، والذي أكد فيه الأضرار الوخيمة للاشعاعات الصادرة من مناجم اليورانيوم في مدينة **أرليت (Arlit)**، حيث أكد أنه في بعض الأحيان يتجاوز معدل الاشعاع ثلاث إلى أربع مرات معدل الإشعاع في منطقة **تشاروبيل** (**Tchernobyl**) بأوكرانيا المشهورة بالكارثة النووية التي مازالت أثارها إلى يومنا هذا.

يفيد نفس التقرير بأن معدل التلوث الذي تسبب فيه هذه الشركات في المنطقة يتجاوز كثيرا معدل التلوث الناتج عن المفاعلات النووية المشغلة بيورانيوم النيجر في فرنسا[2]. وهو ما دفع

[1] Op.cit, p.04.
[2] Martin Boudot, "Vert de rage : l'Uranium de la colère", Documentaire de France 5, mars 2022.

بالعديد من سكان المنطقة إلى رفع دعوى قضائية على هذه الشركات لما تسببت فيه من أمراض ووفيات للسكان.

إن هذا الواقع يؤكد أن المعيار البيئي لا يشكل أولوية بالنسبة لاستثمارات الشركات الأجنبية في المنطقة، حيث يعاني السكان من نفس سلوكيات الشركات الأجنبية كاستغلال الذهب في مالي وبوركينافسو والفوسفات في موريتانيا ...

وعليه، فإن التواجد الخارجي في المنطقة يشكل تحديا كبير لدول وسكان الساحل من أجل صيانة أمنهم البيئي والحفاظ عليه من آثار التنافس الدولي على موارد المنطقة التي أصبحت نقمة على النظام البيئي والإيكولوجي المحلي.

من بين التحديات أيضا التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي في مجال الأمن البيئي هو التمويل الدولي لمختلف النشاطات التي من شأنها الحد من تأثير التهديدات الأمنية البيئية، خاصة وكما هو معلوم، فإن مكافحة التهديدات الأمنية البيئية تتطلب استثمارات وأموالا كبيرة يجب ضخها خاصة في النشاطات الاقتصادية التي لديها تأثيرات مباشرة على البيئة، وهذا من أجل بناء اقتصاد لا تكون له آثار سلبية على الأنظمة البيئية.

في هذا الإطار وسعيا منها للبحث عن التمويل الخارجي لمجابهة مختلف التهديدات والتغيرات المناخية، قامت لجنة المناخ لمنطقة الساحل، خلال مؤتمر لها بتاريخ 24 فيفري بنيامي بالنيجر بالموافقة على برنامج استثمار لمجابهة التغيرات المناخية يعادل ما قيمته 350 مليار دولار من الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2030م.

حيث يعتبر هذا البرنامج الاستثماري امتدادا لالتزامات دولة المنطقة في اتفاقية باريس للتغيرات المناخية، حيث صرح وزير البيئة النيجري على هامش هذه المناسبة التي عقدة على مستوى رؤساء الدول، بأن برنامج الاستثمار الضخم هذا يهدف إلى ترجمة التزامات دول المنطقة في الواقع من خلال مجموعة من السياسات في العديد من المجالات التي ستسمح بالتقليل من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون.

كما أكد الرئيسي النيجيري السابق، السيد إيسوفو بأن دول المنطقة ستقدم هذا البرنامج لشركائها من خارج المنطقة من أجل جمع التمويل اللازم، مؤكدا أن منطقة الساحل الإفريقي بصدد العيش في وضعية مناخية لا تتحمل مسؤوليتها، محذرا في نفس الوقت من تداعيات التغيرات المناخية على المنطقة التي تعيش على وقع التهديدات الإرهابية كجماعة بوكوحرام التي نشأت بسبب التراجع الرهيب في مستوى بحيرة تشاد[1].

إن الحصول على التمويل الدولي الكافي في هذا المجال، يمثل تحديا كبيرا أمام الدول المعنية لعدة اعتبارات أهمها عدم التزام الدول المانحة بوعودها في جميع أنحاء العالم بخصوص التغيرات المناخية، ربط توفير هذه التمويلات بقضايا سياسية وأمنية واقتصادية مصلحية أخرى، انكماش الاقتصاد الدولي بسب آثار جائحة كوفيد والحرب بين روسيا وأوكرانيا وانعكاساته على الإرادات المالية للدول المانحة، الوضع العام الغير المستقر في منطقة الساحل والذي لا يسمح حسب الخبراء على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

وعليه فإن دول وشعوب الساحل مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تنسيق جهودها وتوحيدها من أجل القدرة على مجابهة هذه التحديات الخارجية والمساهمة في تحقيق أمنها البيئي.

المبحث الثالث: سيناريوهات الاستقرار في منطقة الساحل في ظل التهديدات الأمنية البيئية.

يعد مستقبل الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي أحد الأولويات التي تشغل المهتمين بالمنطقة، نظرا للأهمية الجيوستراتيجية والجيوسياسية التي تكتسيها في التأثير على الاستقرار في المنطقة والعالم، حيث يسعى الكثير من الباحثين إلى تقديم مجموعة من القراءات والتحليلات

[1] Le Monde, AFP, Sahel : un plan de plus de 350 milliards d'euros contre le réchauffement climatique, Paris, Le Monde et AFP, publié 26 février 2019, site électronique, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/02/26/sahel-un-plan-de-plus-de-350-milliards-d-euros-contre-le-rechauffement-climatique_5428390_3212.html, site consulté le : 10 juillet 2022, 12 :34.

المتعلقة بمستقبل المنطقة اعتمادا على العديد من المؤشرات خاصة منها تلك المرتبطة بالتهديدات الأمنية البيئية.

ورغم الاجماع الكبير بين الباحثين على الأهمية الكبيرة للمنطقة، إلا أن هناك اختلافا كبيرا بخصوص مستقبل الاستقرار فيها حيث تنوعت المواقف والقراءات بين تلك التي تؤكد على استمرار الوضع الراهن على حاله في المنطقة وتلك التي تؤكد على تدهور الوضع العام للاستقرار، في حين يؤكد موقف آخر على أن أوضاع الاستقرار في منطقة الساحل ستتحسن إلى الأفضل مستقبلا.

المطلب الأول: سيناريو تدهور الوضع الراهن في منطقة الساحل.

إن المتتبع لوضع الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي خلال العشر سنوات الأخيرة، يدرك مدى صعوبة وتعقد الوضع الذي تعيشه المنطقة، خاصة في ظل المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أصبحت من يوميات المنطقة، وهو ما دفع بالكثير من الباحثين والمتتبعين إلى تقديم قراءات غير متفائلة بخصوص مستقبل الاستقرار في المنطقة.

إن هذه المتغيرات دفعت بجزء كبير من المختصين إلى التأكيد على أن مستقبل الاستقرار في الساحل سيعرف تدهورا كبيرا خلال السنوات المقبلة بسبب المؤشرات التهديدية التي أصبحت تطفوا على الساحة الأمنية.

في هذا الإطار يقول **مبنقى نقوم (Mabingué Ngom)** في كتابه: "الديمغرافيا، السلام والأمن في الساحل: افاق من أجل الصمود في الساحل الأوسط"، **Demography, Peace and Security in the Sahel: Perspectives for a resilient Central Sahel)**، بأن الوضع الأمني في المنطقة لا يعيش أزمة فقط وإنما أصبح يتأزم أكثر فأكثر[1].

[1] Mabingué Ngom, Demography, Peace and Security in the Sahel: Perspectives for a resilient Central Sahel, Dakar, l'Harmattan-Senegal, 2021, p.11.

إن هذا الموقف الذي يتبناه الكثيرون مبني على الواقع الذي أصبح يتميز بالعنف في ظل غياب الاستجابات الأمنية المناسبة لذلك والتي أصبحت أقل وأقل فعالية. حيث أن انعدام الأمن في منطقة الساحل، يعود بالدرجة الأولى إلى نشاط الجماعات المتطرفة العنيفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية وعودة الصراعات المحلية وهو ما يعود إلى الهشاشة التي أصبحت تعاني منها دول المنطقة وكذا نتيجة لعدم القدرة أو عدم فعالية الدول في بعض الأحيان لدمج المناطق الحدودية في السياسات الوطنية.

حيث لا يزال الوضع مستمرا في التدهور منذ عام 2012م، وهو ما تكشف عنه العديد من الإحصائيات التي وثقت أكثر من 4000 حادث أمني منذ ذلك الحين أودت بحياة ما يقارب من 10000 ضحية في المنطقة[1].

من بين أكثر دول المنطقة تأثرا بهذا الوضع نجد كل من مالي وبوركينافاسو وكذا المناطق المحاذية لبحيرة التشاد، فعلى سبيل المثال يبين الجدولين الآتين إحصائيات تؤكد الارتفاع الكبير في الحوادث الأمنية في مالي وبوركينافاسو، منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2020م.

الجدول رقم 04: جدول إحصائي للأحداث الأمنية التي عرفتها بوركينافاسو من 2012 إلى 2020م.

Nombre des victimes	Année	Nombres des incidents
32	2012	68
08	2013	39
36	2014	123
23	2015	116
81	2016	204
116	2017	203
306	2018	395
1551	2019	704
2370	2020	652
Total : 4.523		**2.504**

المصدر :

- Baba DAKONO, Du « tout sécuritaire » au dialogue diplomatique : faut-il envisager une stabilité négociée au Sahel ?, Dakar, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2022, p.14.

[1] Baba DAKONO, Du « tout sécuritaire » au dialogue diplomatique : faut-il envisager une stabilité négociée au Sahel ?, Dakar, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2022, p.p.16-17.

الجدول رقم 05: جدول إحصائي للأحداث الأمنية التي عرفتها مالي من 2012 إلى 2020م.

Nombre des victimes	Année	Nombre des incidents
538	2012	278
883	2013	311
382	2014	152
428	2015	178
320	2016	167
950	2017	478
1762	2018	754
1489	2019	663
2848	2020	1100
Total : 9.600		**4.081**

المصدر :

Op.cit: p.15.

إن من بين الآثار السلبية للبيئة الإقليمية والدولية ولا سيما تداعيات الأزمة الأمنية في منطقة الساحل أفريقي الذي شهدناه على مدى العقود الماضية أدى إلى توالي الأزمات وتسارع وتيرتها في السنوات الأخيرة إلى حد إعطاء الحركات "الجهادية" فرصة لتأسيس قواعد ومراكز التوظيف والتخطيط والتدريب على أراضي دول المنطقة وإطلاق شبكات الجريمة المنظمة التي أصبحت قادرة على ترسيخ نفسها في المنطقة، وتحويلها إلى نقاط وممرات آمنة لممارسة أنشطتهم الإجرامية[1].

كل هذا يجعل الساحل الإفريقي يواجه مجموعة من المحن التي يعزز بعضها البعض، ولا سيما المتطرفة منها كالفقر وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور البيئة الزراعية والمناخية والزيادة الكبيرة في عدد المهاجرين الذي تعدى أكثر من مليوني شخص. يرى بعض الخبراء أن

[1] Ellinor Zeino-Mahmalat et Helmut Reifeld, La crise sécuritaire au Sahel Quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe ?, Maroc: Konrad-Adenauer-Stiftung e.V et Le Centre Maghrébin d'Etudes Stratégiques, 2015, p.09.

محور هذه الزوبعة من المشاكل هي أزمة ديموغرافية بالأساس لدرجة أنه من غير المرجح إحراز تقدم كبير اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا يمكن ترسيخه في منطقة الساحل دون توفير حلول فعالة[1].

إن هذا الطرح الذي يصفه المهتمون بالأكثر واقعية وموضوعية مع طبيعة ما تعشيه المنطقة، يأخذ بعين الاعتبار كل الأسباب والمتغيرات التي ساهمت في ذلك بما فيها التهديدات الأمنية البيئية، التي وكما سبق وأن ذكرنا، تمثل أحد المسرعات الرئيسية لتهديدات أمنية أخرى مرتبطة بالجانب الأمني البحت والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن حدة التهديدات الأمنية البيئية بمختلف أشكالها سواء تلك المرتبطة بالعامل المناخي أو البشري أو تلك المرتبطة بالتنافس على الموارد الطبيعية، لن تعرف تراجعا في المنطقة لعدة أسباب رئيسية تتعلق بالطابع المتصاعد في حدة هذه التهديدات على المستوى العالمي وليس منطقة الساحل فقط، بالإضافة إلى أن كل السياسات والاستراتيجيات التي تم اتباعها في المنطقة أثبتت محدودية كبيرة في التعامل مع هذه التهديدات خاصة في غياب الوسائل المادية الكفيلة بدعم هذه السياسات كما أن التزايد الكبير في عدد السكان وشح الموارد وغياب التوزيع العادل لها سيعزز من زيادة التنافس على هذه الموارد وما ينجر عنه من أزمات أمنية.

من بين أكثر المؤشرات التي تدعم هذا الطرح المتعلق بتدهور الوضع الراهن وتأزمه هو زيادة حالات اللاستقرار السياسي في معظم دول الساحل الإفريقي التي عرفت العديد منها انقلابات سياسيات على السلطات السياسية والمدنية وتحولها لحلبة صراع سياسي كبير بين السلطات العسكرية والسياسية وهو ما يحدث إلى يومنا هذا في مالي وبوركينافاسو. في نفس الإطار يشكل مقتل الرئيس التشادي السابق المرحوم إدريس ديبي إتنو خلال معركة للجيش الوطني التشادي ضد جماعات متمردة في شمال تشاد أحد أكثر المظاهر المتطرفة لحالة اللاستقرار التي أصبحت تعيشها المنطقة وهو الأمر الذي ساهم كثيرا في تدهور الوضع العام للاستقرار في أحد أهم دول منطقة الساحل والمعروفة بدورها الكبير في تعزيز الاستقرار في المنطقة، إلا أنها اليوم

[1] Richard Cincotta et Stephen Smith, Quel avenir pour le Sahel ?, La donne démographique dans la région et ses retombées à l'horizon de 2045, Washingto, Atlantic Council, 2021, p.14.

تعيش وضعا معقدا بسبب التنافس الكبير بين مختلف الفاعلين من أجل خلافة الرئيس السابق، والذي يشرف ابنه اللواء محمد ديبي على إدارة شؤون البلاد من خلال ترأسه للمجلس العسكري الانتقالي.

في نفس المستوى يمثل عودة النزاع في إثيوبيا بين السلطات الحاكمة والجماعات المعارضة في شرق البلاد خاصة بعد فترة طويلة من الاستقرار النسبي، أحد أهم مظاهر تدهور اللاستقرار في شرق الساحل، خاصة في ظل الأهمية الكبيرة لإثيوبيا في القارة الإفريقية.

في الجانب الاقتصادي، أصبح من الظاهر عدم قدرة دول الساحل على بناء اقتصاديات تلبي الحاجيات الأساسية للسكان، حيث أن المشاكل الاقتصادية زادت من العجز المالي لدول الساحل ما ساهم في تفاقم الأزمات المتعلقة بالأمن الغذائي، وهو ما دفع العديد من دول الساحل كالنيجر وتشاد إلى تنظيم موائد مستديرة دولية سنة 2019م، في باريس من أجل الحصول على دعم مالي دولي يسمح لها بتجاوز الأزمة المالية الخانقة التي تتفاقم كل سنة، وهو ما تؤكده تقارير المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق الدولي الذي أفادو في العديد من التقارير أن نسبة النمو في المنطقة لا ترقى للتطلعات.

إن العارف بشؤون المنطقة يدرك أن وتيرة هذه المظاهر تزداد بشكل يتعدى قدرة دول الساحل على مواجهتها بسبب التشتت الكبير الحاصل على مستوى الأنظمة السياسية الحاكمة وهشاشة مختلف أجهزة الدولة، وغياب سياسية إقليمية موحدة بين مختلف الفاعلين في المنطقة خاصة وأن كل هذه التهديدات معروفها بطابعها العابر للأوطان وهو ما يزيد في قوتها وحدتها.

المطلب الثاني: سيناريو استمرار الوضع الراهن في منطقة الساحل.

إن أكثر الأوصاف التي يمكن إطلاقها على منطقة الساحل الإفريقي، هي أنها منطقة غير مستقرة وهو الوصف الذي يلقى إجماعا لدى كل المهتمين بدراسة هذا المجال الجيوسياسي من القارة الإفريقية، كما يؤكد العديد منهم بأن هذا الوضع الراهن في المنطقة سيستمر لسنوات أخرى

مستقبلا، حيث أن أنصار هذا السيناريو يعتمدون في تحليلهم هذا على العديد من المؤشرات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

من بين القراءات التي تم تقديمها في هذا الإطار هي تلك المتعلقة بالعامل الديمغرافي، والتي مفادها أن بقاء النمو الديمغرافي في المنطقة بنفس النسبة والوتيرة سيجعل من هدف تحقيق الاستقرار في المنطقة هدفا بعيدا المنال[1]، بسبب غياب نمو اقتصادي وتنموي يلبي متطلبات النمو السكاني خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والحاجيات التنموية الأخرى.

من الناحية الاجتماعية فالمجتمعات في دول الساحل الإفريقي تعاني من ظاهرة التفكك وصراع ما بين الإثنيات والعرقيات مما يؤثر على شكل دول الساحل الإفريقي مستقبلا فهذه الصراعات سوف تعرفها في كل المجالات، على نظام الحكم وعلى توزيع الثروة في منطقة الساحل الإفريقي، وكذلك على الجانب الاجتماعي والثقافي، كما أنه لا تتوفر لدى حكومات المنطقة القدرة على ضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية، وهو أمر يشكل سببا جذريا لتزايد الأزمات المتكررة في المنطقة، وتنشأ التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان عن مجموعة من أوجه الضعف المزمنة في مجالات سيادة القانون، وانعدام المساءلة بوجه عام، والتفاوتات الاجتماعية واللامساواة بين الجنسين، والممارسات التمييزية المتكررة ضد بعض الفئات الضعيفة مثل النساء، بما في ذلك توفر فرص لهن أقل مما لدى الرجال في الحصول على الأراضي والأصول والمستلزمات والخدمات الزراعية وعلى فرص العمل في المناطق الريفية، فضلا عن انعدام المشاركة في الحياة السياسية وهذا ما سيزيد من الهوة مستقبلا في دول الساحل الإفريقي، وتنبأ بزيادة تحديات إنمائية وإنسانية حادة في منطقة الساحل الإفريقي، إذ يقع معدل التنمية البشرية في المنطقة ضمن أدناها في العالم وعلى مر السنين، مما أدى لتكرار الأزمات الغذائية ويترقب وجود الملايين من الأشخاص في منطقة الساحل يعانون من انعدام الأمن الغذائي وملايين من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من خطر سوء التغذية الحادة، وهناك ترقب لملايين من الأشخاص معرضون لخطر سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمراض الخطيرة مثل السيدا، الكوليرا والملاريا، مما سيزيد من أزمة الساحل الإفريقي

[1] Richard Cincotta et Stephen Smith, op.cit, p.54.

بالإضافة إلى تزايد كل التحديات الأخرى المذكورة سلفا التي تزيد من تعقد الأزمة في الساحل الإفريقي[1].

إن بقاء الوضع في منطقة الساحل كما هو، رغم عديد الجهود المبذولة على جميع المستويات وفي جميع المجالات يعود لمجموعة من الأسباب والمتغيرات الخارجية والمرتبطة أيضا بالوضع في العالم بشكل عام، حيث تفيد العديد من التقارير الصادرة عن هيئات أممية أن الارتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية الناجم عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا سيحول أزمة الأمن الغذائي إلى كارثة إنسانية كون هذين البلدين هما المنتجين الرئيسيين للقمح والشعير والمنتجات الزراعية الأخرى.

في هذا الإطار صرح تومسون فيري المتحدث الرسمي باسم برنامج الأغذية العالمي إن الوضع ازداد سوءا بسبب "النزاعات في منطقة غرب أفريقيا والساحل وجائحة كوفيد-19 التي ما زالت "مستعرة هناك،" بالإضافة إلى صدمات ناجمة عن تغير المناخ وارتفاع الأسعار، "وكلها تصطدم لجعل الوجبات الأساسية بعيدة عن متناول ملايين الناس. من المؤكد أن الوضع سيزداد سوءاً قبل أن يتحسن، خاصة مع اقترابنا من موسم العجاف السنوي، الذي يبدأ من حزيران /يونيو إلى أيلول /سبتمبر."

وكان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قد أطلق نداء في وقت سابق من هذا العام تبلغ قيمته 3.8 مليار دولار لتقديم المساعدة في عام 2022م لمنطقة الساحل. تم تمويلها بنسبة أقل من 12% حتى الآن[2].

من بين أكثر التحليلات التي تثير اهتمام الباحثين بخصوص بقاء الوضع كما هو عليه في منطقة الساحل، هي تلك التي تفيد بأن هذا الوضع يشكل في حد ذاته مصلحة للعديد من الأطراف الفاعلة في المنطقة خاصة على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، حيث تسعى

[1] بروال الطيب، مرجع سبق ذكره، ص.209. نقلا عن: محند برقوق، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.
[2] الأمم المتحدة، الجوع الحاد يخيم على منطقة الساحل و18 مليون شخص سيواجهون انعداما شديدا للأمن الغذائي في الأشهر المقبلة، من الموقع الالكتروني: https://news.un.org/ar/story/2022/05/1102392، تم تصفح الموقع: 15 جوان 2022، 00:25.

هذه الأطراف على العمل جاهدة على إبقاء الوضع وحالة اللاستقرار كما هي تنفيذا لأجندة داخلية وخارجية.

حيث أن تحسن الأوضاع واستقرارها سيجعل من شعوب المنطقة أكثر اهتماما بالشؤون السياسية لبلادها ما سيجعلها ترفع من طموحها ومطالبها السياسية خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان والتوزيع العادل للثروة وهو الأمر الذي يتوافق ومصالح هذه الجماعات التي تتقوى ويزداد نفوذها في كل المجالات خلال مثل هذه الأوضاع.

إن استمرار الوضع الراهن يعزى أيضا لغياب مبادرات سياسية داخلية حقيقية تسعى لتوحيد مختلف قوى المجتمع في المنطقة من أجل مواجهة جميع التحديات الأمنية باختلاف أبعادها، وهو ما تؤكده الحلقة المفرغة التي تعيش فيها مختلف دول المنطقة والتي أدت إلى تكرار نفس الأزمات والمشاكل والتهديدات في فترات زمنية متقطعة وغير متباعدة.

التهديدات الأمنية البيئية تلعب دورا رئيسيا في استمرارية حالة عدم الاستقرار التي تعيشها منطقة الساحل، حيث أن توالي السنوات منذ بداية الألفية لم يحمل أي مؤشرات إيجابية بخصوص تناقص حدة التهديدات الأمنية البيئية، حيث لا زالت المنطقة تواجه العديد من موجات الجفاف في أغلبية أجزائها بسبب ارتفاع درجة الحرارة مما أدى إلى تناقص كبير في الموارد المائية وهو ما انعكس على مستويات الأمن الغذائي والعديد من النشاطات الاقتصادية خاصة الفلاحة والزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك.

كما أن الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه التهديدات على سكان المنطقة اثبتت أن المواصلة بنفس السياسات والطرق في مواجهتها لن يغير كثيرا من واقع المنطقة ولن يقدم الكثير للساكنة من أجل التكيف مع هذا الوضع، حيث أن مختلف المساعدات والاستثمارات التي تم ضخها في المنطقة لم تكن بمستوى هذه التهديدات.

إن استمرار معاناة دول الساحل وشعوبها من حالة اللاستقرار وتكرار نفس الظواهر الأمنية لنفس الأسباب يؤكد الفرضية التي مفادها أن دول الساحل الإفريقي لم تستفد من هذه التجارب من اجل تفاديها مستقبلا وتحسين أوضاعها.

المطلب الثالث: سيناريو تحسن الوضع الراهن في منطقة الساحل.

إن طول أمد حالة اللاستقرار التي يعيشها الساحل الإفريقي منذ عشرات السنوات وعدم تسجيل أي مؤشرات إيجابية حقيقية تبشر بتحسن مستقبلي في الأوضاع الأمنية للمنطقة، جعل المتفائلين بمستقبل أفضل يمثلون أقلية في المجتمع الأكاديمي والرسمي المهتم بالمنطقة.

إلا أن هذه الأقلية التي تدافع عن تحسن واقع الاستقرار مستقبلا في منطقة الساحل الإفريقي تؤكد على أنه رغم ما تخضع له منطقة الساحل من قيود شديدة من حيث المناخ المائي والبشري تجعلها شديدة التأثر (تآكل التربة، والتصحر، وانهيار التنوع البيولوجي، وسوء التغذية)، خاصة في ظل النمو السكاني الغير المسبوق والعواقب السلبية لتغير المناخ المستمر إلا أن في الوقت نفسه، لها قدرات قوية ومميزة على الصمود، بشرط اتخاذ الإجراءات المناسبة. وتشهد المنهجيات الحديثة وأدوات البحث الحديثة على هذه الإمكانات، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الكتلة الحيوية والتنوع البيولوجي.

يعتبر الجدار الأخضر العظيم وأنشطته المختلفة عاملا فعالا لتحسين الوضع في منطقة الساحل، بشرط، أن جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك الباحثين والمسؤولين والسكان المستفيدين يساهمون مساهمة فعالة في ذلك[1].

1 Goffner Deborah et Peiry Jean-Luc, "La Grande Muraille Verte : un espoir pour reverdir le Sahel ?", magazine Ecolocybidie de l'environnement, site électronique : https://www.encyclopedie-environnement.org/vivant/grande-muraille-verte-afrique-espoir-reverdir-sahel/, consulté le 16 juin 2022, 22 :00.

من بين الفرضيات التي يقدمها أيضا أنصار هذا الطرح هو أن منطقة الساحل ومع الموارد الطبيعية الهائلة، والإمكانات الطاقوية المتجددة، والثقافة والتراث المادي ورأس المال البشري الشاب، يمكن لمنطقة الساحل، حتى مع تحدياتها، توفير العديد من الفرص للاستثمار والتنمية.

وهذا ما يمنح الدول وشركاء التنمية والمستثمرين فرصًا مختلفة للاستثمار التي يمكن أن تبني قدرة بلدان الساحل على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. كما أنه يخلق فرصًا لتمكين النساء والشباب من خلال التنمية نحو هدف تعزيز الاستقرار والسلام.

كما يمكن للمنظمات المالية أن تلعب دورًا كبيرا في التنمية وبناء السلام في منطقة الساحل. هذه المنظمات لديها فرصة للاستثمار في الشباب ورائدات الأعمال والمزارع والرعاة في المنطقة. في معظم أنحاء منطقة الساحل، حيث يكون الوصول إلى الخدمات المالية محدودًا، ستعمل هذه الاستثمارات على تمكين رواد الأعمال وبناء قدرات التكيف داخل المجتمعات.

إن تحسين الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي حسب مجلة الصليب الأحمر الدولي، بالرغم ما شهدته المنطقة في العقد الماضي من تحديات إنسانية غير مسبوقة بسبب النزاعات المسلحة وتغير المناخ والنزوح، يفرض على جميع الفاعلين الآن أن يعملوا معًا لضمان أن العقد القادم يحمل لسكان الساحل تغييرا هاما وإيجابيا: فمنطقة الساحل بناها سكان الساحل بقيم الساحل، من شأنها أن تستوعب جميع الآخرين في سلام ووئام.

يتطلب مستقبل منطقة الساحل قيادة قوية وفعالة تحترم كرامة الإنسان وتضمن عدم تخلف أحد عن الركب. يجب على الحكومات احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ينبغي للجهات الفاعلة غير الحكومية أن تفهم وتعترف وتحترم التزاماتها بحماية البشر والكرامة الإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة وفي أوقات السلم.

وهذا يتطلب حوارات شاملة وتشاركية بين الحكومات والمجتمعات المحلية لحل النزاعات والحفاظ على عملية بناء السلام. لقد حان الوقت الآن لسكان الساحل، صغارًا وكبارًا، أن

يحملوا القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على أنهما ملكا لهما وأن يحاسب منتهكي هذه الفروع من القانون على أفعالهم.

تتطلب عملية بناء السلام المستدام أيضًا المساءلة عن الفضائع وانتهاكات القانون الدولي. إن إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في منطقة الساحل سيلعب دورًا أساسيًا في احترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وبالتالي ضمان احترام كرامة الإنسان. يجب أن يكون دور الأنظمة القضائية المحلية هائلاً في هذا الصدد[1].

من بين الفرضيات التي تعزز هذا الطرح، هي أن منطقة الساحل تعد جزءا رئيسيا ومهما من القارة الإفريقية، التي أصبحت تمثل قارة المستقبل، حيث يعتقد الكثير من الخبراء أن القارة الإفريقية تحوز على أكبر قدر من فرص الاستثمار في المستقبل وفي جميع المجالات وأنها القارة التي ستحقق أكثر نسب النمو الاقتصادي في العالم في المستقبل القريب، وهو ما سينعكس حتما على مختلف مناطقها بما فيها منطقة الساحل التي تحوز على العديد من الإمكانيات سبق ذكرها.

إن تحقيق نسب نمو اقتصادي عالية سينعكس بدون شك وبشكل مباشر على الاستقرار في المنطقة من خلال القدرة على التكيف أو مواجهة التهديدات الأمنية بما فيها البيئية، هذه الأخيرة التي تتطلب بشكل خاص إمكانيات وموارد مادية ومالية لن تكون إلا من خلال وجود اقتصاد قوي ومتنوع.

مما يدعو للتفاؤل بتحسن واقع الاستقرار واستباب الأوضاع الأمنية في المنطقة خاصة في ظل التهديدات الأمنية البيئية هو الديناميكية الكبيرة التي أصبح يعرفها موضوع البيئة في المنطقة، حيث أنه سنة بعد سنة أصبحت البيئة أحد الأولويات السياسية والدبلوماسية لمختلف الفاعلين في المنطقة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعني وجود إرادة حقيقية لمكافحة هذه التهديدات والحد من خطورتها من خلال مجموعة من المشاريع والآليات والمبادرات

1 Adama Dieng, "The Sahel: Challenges and opportunities", International Review of Red Cross, No.918, May 2022, p.p.777-778.

مثل مشروع السور أو الحائط الأخضر العظيم الذي سيسمح إنجازه بشكل كامل بتحقيق سابقة في تاريخ البشرية نظر للمنافع الكبيرة المنتظرة منه على المستوى البيئي، وبالتالي فإن هذا المشروع يشكل أحد المشاريع التي تجعل المهتمين بالمنطقة متفائلين بمستقبل بيئي أفضل يساهم في بناء استقرار مستدام لسكان الساحل.

إن تحقيق الاستقرار بشكل دائم في منطقة الساحل حسب العديد من المؤرخين لن يكون سابقة في تاريخ المنطقة التي كانت تنعم في العديد من مراحل تاريخها، خاصة قبل الاستعمار والتدخلات الخارجية، بالاستقرار والازدهار، حيث كانت تمثل مكانا للقاء العديد من الحضارات مشكلة بذلك أحد الممرات التجارية الآمنة للقوافل التجارية بين مختلف مناطق القارة، وهو الأمر الذي لن يكون مستبعدا في المستقبل إذا توفرت الشروط المناسبة لذلك.

الخـاتمـــــة

خلصت هذه الدراسة وبعد تحليل مختلف المتغيرات المشكلة لها والروابط القائمة بينها، إلى أن البيئة كموضوع للأمن عرفت عبر الوقت تدرجا تصاعديا في سلم الأولويات الأمنية، فرضته مجموعة من الأحداث والظواهر ذات الطابع البيئي التي كان لها انعكاسات أمنية على مختلف الفاعلين الدوليين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

حيث أن هذه الظواهر دفعت بالباحثين والمجتمع الأكاديمي بشكل عام إلى زيادة الاهتمام بموضوع البيئة، وهذا خارج إطارها العلمي المرتبط بالعلوم الطبيعية، من خلال دراسة علاقتها بمواضيع ذات بعد سياسي واجتماعي وأمني، وهو الأمر الذي تزامن أيضا مع بروز البيئة كموضوع رئيسي في أجندة السياسية العالمية عبر المؤتمرات والمواثيق والمعاهدات الدولية التي كان هدفها الأول، بداية سبعينيات القرن الماضي، هو حشد الجهود العالمية من أجل حماية البيئة وتحسيس الرأي العام العالمي بالمخاطر المرتبطة بها والتي من شأنها أن تنعكس انعكاسا سلبيا على البشرية.

في ظل هذه الظروف التي فرضتها الآثار السلبية للتغيرات المناخية والاحتباس الحراري وارتفاع مستوى سطح البحر وموجات الجفاف والتصحر والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية... أصبح التعامل الأمني مع القضايا البيئية ضرورة ملحة، حيث تم بعث نقاشات واسعة في إطار الدراسات الأمنية تهدف إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل هذه القضايا باعتبارها تهديدات أمنية بيئية.

في هذا الإطار شهد مفهوم الأمن تغيرا كبيرا تبنته ما اصطلح عليها الحركة التوسعية لمفهوم الأمن في الدراسات الأمنية وأمننة موضوع البيئة، وهذا من خلال إضافة العديد من الأبعاد الجديدة للأمن تجسدت في مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده السبعة بما فيها الأمن البيئي، وهو ما أسس لمرحلة جديدة في تطور مفهوم الأمن بعيدا عن المفاهيم الكلاسيكية المرتبطة بالأمن، كالأمن الوطني الذي يعتمد على البعد العسكري والسلامة الجغرافية للدول بدرجة أكبر.

هذه المتغيرات فرضت الأمن البيئي كمفهوم جديد في العلاقات الدولية ذو أهمية كبيرة، أجبر مختلف الفواعل الدولية على تكييف سياساتها وأجندتها من أجل التعامل مع هذا المفهوم،

نظرا للارتباطات الكبيرة له بمختلف القضايا الرئيسية التي تشغل الرأي العام الدولي، خاصة تلك المتعلقة بالاستقرار، حيث تبين مما لا يدعو مجالا للشك العلاقة الوطيدة والكبيرة بين واقع الأمن البيئي ونسبة الاستقرار في أي مجال جيوسياسي من العالم.

إن مستويات الأمن البيئي وحجم التهديدات الأمنية البيئية وحدتها وكذا آثارها على الحياة اليومية لشعوب المعمورة تختلف من منطقة إلى أخرى لعدة عوامل، مرتبطة أساسا بقدرة التكيف والمقاومة وتوفر الإمكانيات لمواجهة هذه التهديدات الأمنية البيئية، حيث أصبحت العوامل البيئية أحد العوامل الرئيسية في تحديد مستوى وحالة الاستقرار في العالم، خاصة في المناطق الهشة التي تتعرض لظواهر مناخية حادة ولا تحوز على القدرات المناسبة لمواجهتها مثل القارة الإفريقية.

هذه الأخيرة التي تمثل أكثر المجالات الجيوسياسية التي تحوز اهتمام كبير في السياسة الدولية، بسبب حالة الاستقرار التي تعيشها معظم كياناتها القطرية، حيث تعتبر القارة الإفريقية أكثر القارات الخمس تميزا بحالة من اللاستقرار بسبب التهديدات الأمنية المختلفة التي ساهمت في رسم واقع معيشي صعب لشعوب القارة.

إن القارة الإفريقية رغم ما تمتلكه من إمكانيات مادية وبشرية لم تستطع إلى يومنا هذا حشد هذه الإمكانيات وتحويليها إلى قدرات حضارية تسمح لها بالخروج من حالة اللاستقرار التي تعيشها والتي ساهمت فيها بشكل مباشر وغير مباشر التهديدات الأمنية البيئية بمختلف أبعادها.

أثبتت جل الدراسات والتحليلات أن العوامل المتسببة في حالة اللاستقرار في العديد من المناطق في القارة الإفريقية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة الغير شرعية والنزاعات الاثنية والمسلحة والصراعات السياسية ... تساهم فيها التهديدات الأمنية البيئية من خلال التفاعل مع عوامل أخرى، ما يجعل منها مسببا ومسرعا لتهديدات أخرى وتهديد أمني في حد ذاته.

حيث تم تقسيم التهديدات الأمنية البيئية إلى ثلاثة أقسام، حسب مصدرها، وهي التهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالعامل المناخي والتهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالعامل البشري والتهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالتنافس على الموارد، ويمكن لهذه التهديدات أن تشترك في العديد من النقاط فيما بينها، كما أنها تشترك في نقطة رئيسية هي الإخلال بالوظائف الرئيسية للنظام البيئي وفروعه البيئية والطبيعية والاجتماعية.

كما تعتبر القارة الإفريقية الأكثر تضررا من التهديدات الأمنية البيئية رغم أنها تعتبر القارة الأقل إصدارا للغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، مقارنة بالقارات والدول الصناعية الكبرى التي رغم مسؤوليتها الكبيرة والمباشرة في تسريع وتيرة التغيرات المناخية في العالم إلا أنها لم تتحمل مسؤوليتها كاملة في مواجهة التحديات القائمة في هذا الإطار.

إن أكثر المناطق الجيوسياسية المتضررة من التهديدات الأمنية البيئية في القارة الإفريقية هي منطقة الساحل الإفريقي، التي تمتد من غرب القارة إلى شرقها ممثلة مجالا جغرافيا وحضاريا مميزا، يحتضن العديد من الحضارات والأعراق والثقافات والشعوب والتي تعيش في وضع اقتصادي وتنموي جد محدود وحالة من اللاستقرار التي أصبحت ميزة رئيسية في المنطقة منذ استقلالها عن الاستعمار.

إن تحول منطقة الساحل لحاضنة للجماعات الإرهابية المسلحة ومسرح لأكثر النزاعات والصراعات عنفا وتعقدا ومثالا عن الدول الفاشلة واحتوائها على أكثر مظاهر الفقر حدة في العالم وغياب التنمية ، هو النتيجة المباشرة لمجموعة من التراكمات التاريخية التي ساهمت فيها مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت فيها التهديدات الأمنية البيئية، حيث عرفت المنطقة ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة ساهمت في حدوث موجات جفاف وتصحر أثرت بشكل مباشر على الأمن الغذائي للسكان ونشاطاتهم الاقتصادية المتأتية من خدمة الأرض.

هذا الواقع دفع بالسكان المحليين إلى البحث عن مصادر عيش مختلفة عبر تغيير نشاطهم الاقتصادي أو الهجرة إلى مناطق أخرى، ما تسبب في اختلالات ديمغرافية واقتصادية ساهمت في

زيادة الضغط على الموارد، خاصة في ظل النمو السكاني الكبير الذي تعرفه المنطقة وهو ما شكل بيئة مناسبة ومشجعة لبروز كل مظاهر عدم الاستقرار وغياب الأمن، وكذا الإطالة في أمدها.

إن هذا الوضع دفع بمختلف الفاعلين الرسميين أو غير الرسميين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي إلى تبني مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى توفير الوسائل الكفيلة لمواجهة هذه التهديدات الأمنية البيئية والتكيف معها من أجل التقليل من انعكاساتها على الاستقرار في الساحل.

حيث اتخذت دول المنطقة مجموعة من الإجراءات الإدارية والسياسية والمالية التي سمحت بالتعامل مع القضايا البيئية كموضوع رئيسي وذا أولوية في السياسات العامة المتعلقة بإدارة شؤونها الداخلية وهذا بهدف حماية البيئة وتوفير الوسائل والبدائل الكفيلة بحماية السكان من الآثار السلبية لمختلف هذه التهديدات.

في نفس الإطار تم رصد العديد من الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة من خلال العديد من الاستثمارات والتمويلات والجهود التي تقف وراءها المنظمات الدولية الرسمية كهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمنظمات الغير الحكومية والدول الكبرى الفاعلة في المنطقة.

إلا أنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة على جميع المستويات، لا زلت التهديدات الأمنية البيئية تلعب دورا رئيسيا ومهما في حالة عدم الاستقرار التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي، وهو الأمر الذي يقودنا إلى التأكد من محدودية هذه الجهود وعدم فعاليتها أمام حجم هذه التحديات، ما يفرض مراجعة شاملة لطبيعتها وفق مخططات علمية وموضوعية تتناسب وطبيعة المنطقة مع توفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

إن مسؤولية حالة اللاستقرار التي تعيشها منطقة الساحل لا تقع على عاتق دول المنطقة فقط، بل على الدول المصنعة الكبرى التي تساهم بأكبر نسبة من الانبعاثات الغازية المتسببة في الاحتباس الحراري أن تتحمل مسؤوليتها أيضا من خلال تخصيص جزء من مواردها لمكافحة هذه

التهديدات في المنطقة التي تعاني من شح كبير في التمويلات المتعلقة بالتغيرات المناخية والتهديدات والمخاطر المرتبطة بها.

هذا الواقع جعل التخمين بمستقبل المنطقة أمرا ملحا عند مختلف الجهات الأكاديمية والرسمية المهتمة بها، حيث تم رسم ثلاث سيناريوهات بخصوص مستقبل المنطقة أبرزها السيناريو المتعلق بتدهور حالة اللاستقرار أكثر مستقبلا بسبب غياب مؤشرات قوية تدل على توفير الإمكانيات والسياسات اللازمة والقادرة على مواجهة التهديدات الأمنية البيئية التي تزيد حدتها وكثافتها بمرور الوقت، يأتي بعدها السيناريو الذي يفيد باستمرار الوضع الراهن لسنوات أخرى للعديد من الأسباب، أهمها استفادة العديد من الأطراف الفاعلة من هذا الوضع الذي يخدم مصالحها، أما السيناريو الذي يمثل أنصاره أقلية، هو الذي يشير إلى تحسن مستقبلي في حالة الاستقرار في المنطقة بسبب وجود العديد من الالتزامات والمشاريع قيد التنفيذ في المنطقة، والتي من شأنها تحقيق نتائج إيجابية في القريب العاجل بشرط استغلال كل الإمكانيات الكبيرة التي تحوزها المنطقة في مختلف المجالات.

إن الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي خاصة والقارة الإفريقية عامة يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الأمن البيئي المحقق، إضافة إلى أبعاد أمنية أخرى، وهذا من خلال القدرة على مواجهة مختلف التحديات التي تفرضها التهديدات الأمنية البيئية والتكيف معها، وعليه فإن الأمن البيئي يعتبر أحد المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها أكثر في السياسات الأمنية الإفريقية من خلال تكييف مختلف الآليات والاستراتيجيات مع الواقع الذي أصبحت تفرضه البيئة اليوم وذلك بما يضمن تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة التي تنعكس مباشرة على مستويات الاستقرار.

قائمة المصادر والمراجع

- **بالعربية:**

أولا: المصادر:

- القران الكريم

ثانيا: المراجع:

أ: الموسوعات والقواميس:

1. إبن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف، 2016.

ب: الكتب:

1. أحمد مختار، عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، ط.1، المجلد الأول، القاهرة: عام الكتب. 2008

2. .أيمن سليمان مزاهرة وعلي فالح الشوابكة، البيئة والمجتمع، ط.1، عمان: دار الشرق، 2010.

3. الشقحاء، فهد ابن محمد، الأمن الوطني: تصور شامل، ط.1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014.

4. البشرى، محمد الأمين، الأمن العربي، المقومات والمعوقات، ط.1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2000.

5. الجبالي، حمزة، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، عمان: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، 2016.

6. جودة حنين، جودة، قارة إفريقيا: دراسات في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

7. جون، بيلس وستيف، سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

8. الديربي، عبد العالي، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعتها، دراسة نظرية تطبيقية مع إشارة خاصة إلى دور المحكمة الدولية لقانون البحار، ط.1، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016.

9. زراولية، فوزية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة نقدية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، ط.1، 2019.

10. حافظ، كرم علي، الإعلام وقضايا البيئة، ط.1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017.

11. الحمد، رشيد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، الكويت، عالم المعرفة 1979.

12. خسين، كمال شلتوت والقصاص، محمد عبد الفتاح، علم البيئة النباتية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2002.

13. حسين، علي السعدي، علم البيئة، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

14. منجود، مصطفى محمود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

15. مصلوح، كريم ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط. 1، 2014.

16. النداوي، مهند، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2015.

17. العمارات، فارس محمد، الأمن الإنساني في ظل العولمة، ط. 1، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.

18. عرفة محمد أمين، خديجة ؛ الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط.1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

19. فوسلر، كلود وجيمس، بيتر ، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، تر: علاء أحمد إصلاح، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2000.

20. فرانك ر. سبيلمان، نانسي إ. وايتنغ، علم وتقانة البيئة المفاهيم والتطبيقات، تر: الصديق عمر الصديق، ط،1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012.

21. صابر، محمد، الإنسان وتلوث البيئة، المملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، 2000.

22. قوجيلي، سيد أحمد، الدراسات الأمنية التقليدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط.1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

23. قسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، ط.1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018.

24. رياض، محمد وعبد الرسول، كوثر، إفريقيا، دراسة لمقومات القارة، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

25. شحاتة، حسن أحمد ومحمد حسان، عوض، قضية المناخ ... وتحديات العولمة البيئية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018.

26. ثامر، كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، العراق: وزارة الثقافة والاعلام، 1985.

27. ذنون، الطائي، طارق محمد، الأمن الدولي في القرن الواحد وعشرين، ط.1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.

ج: التقارير:

28. الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، ملخص لصانعي السياسات: تغير المناخ والأراضي، تقريثر خاص للهيئة (IPCC) عن تغيّر المناخ، والتصحر، وتدهورالأراضي، والإدارة المستدامة

للأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية، الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، 2019.

29. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، حالة المناخ في إفريقيا 2019، جنيف: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 2019.

30. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موجز مقرري السياسات لتوقعات البيئة العالمية 6، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019.

31. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، نيويورك، إيكونوميكا، 1994.

32. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قضايا السياسات العامة، unep ea، Distr.: General، 2014.

33. لجنة الأمن الإنساني، الأمن الإنساني الآن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

34. مفوضية الاتحاد الإفريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تغير المناخ، منظور إفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام 2012، أديس أبابا: الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، 2008.

35. مفوضية الاتحاد الافريقي، الأمم المتحدة –اللجنة الاقتصادية لإفريقيا–، تغير المناخ، منظور إفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد 2012، الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين.

36. صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني، الأمن الإنساني في النظرية وفي الواقع، نيويورك: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، 2009.

د: الدوريات والمجلات:

37. الحاج، مبطوش، "أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع,08، جانفي 2017.

38. إسحاق، عزالي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي والتحديات التي تواجهها"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع.05، جوان 2018.

39. بونوار، بن صايم وبوشامة، محمد، الأمن البيئي في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ع.04، ديسمبر 2018.

40. زينة، بوسالم، "البيئة ومشكلاتها، قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.17، ديسمبر 2014.

41. طيطوس، فتحي، أثر التغير المناخي على الأمن البيئي الإفريقي، مجلة متون، ع.04، جوان 2018.

42. كبابي، صليحة، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 38، 2012.

43. كلاع، شريفة، "التهديدات البيئية في دول جنوب الصحراء الإفريقية وتأثيرها على التنمية المستدامة"، مدارات سياسية، ع.05، جوان 2018.

44. مجدان، محمد، "الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع.08، جوان 2017.

45. مجلة افريقيا قارتنا، إنقاذ بحيرة تشاد – بين الآمال والتحديات .، مجلة إفريقيا قارتنا، ع.08، 2013.

46. محي الدين يوسف، خولة، " الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع.03، 2012.

47. منى، طواهرية، " نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتمية، ع.11، جويلية 2017.

48. سليم، قسوم، "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جانفي 2014.

49. سعودي، محمد عبد الغني، "قضايا إفريقيا"، عالم المعرفة، ع.34، 1980.

50. عبد الله الترابي، سليمان، "مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19، 2008.

51. عبد الرحيم، خلاف وبوسطيلة، سمرة، "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.09، جويلية 2016.

52. عتيقة، كواشي، "واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.02، 2020.

53. صبحي، رمضان فرج سعد، "الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، ع.13، 2021.

54. صيفي، مشوار، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار الفكري، ع.12، 2016.

55. قوجيلي، سيد أحمد، " تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العام العربي"، مجلة دراسات استراتيجية، ع. 169.

56. خالف، محمد عبد الرحيم وبوسطيلة، سمرة، "الأمن البيئي من منظور الأمن إنساني"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.09، جويلية 2016.

57. خلفة، نصير، انعكاسات التهديدات الأمنية البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا، الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع.01، 2021.

هـ: الرسائل الجامعية:

58. بروال، الطيب، "الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018 – 2019.

59. دير، أمينة، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة – دول القرن الإفريقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 – 2014.

60. مفيدة، جعفري، "البيئة والأمن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2013 – 2014.

61. عائشة، بوعشيبة، أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا، دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، قسم العلوم السياسية، كلية الجقوق والعلوم السياسية، 2017–2018.

62. قوجيلي، سيد أحمد ، الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2009 – 2010.

63. خلف الله، عمر، التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011–2012.

و: الملتقيات والمؤتمرات.

64. هماش، لمين، كافي فريدة، نورة بن وهيبة، رهانات الأمن البيئي في إفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة، مؤتمر القانون والبيئة، جامعة طنطا، 22 – 23 أفريل 2018.

65. قوي، بوحنية، غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي بالقارة الإفريقية، أي أثر لتغييب للحوكمة البيئية العالمية؟، ورقة بحثية مقدمة خلال مؤتمر مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، الدوحة، 23 مارس 2019.

ز: الصحف والاعلام:

66. عبد الله، علي محمد، التغيرات المناخية، "أثارها، التكيف، الحلول، وكالة الصحافة العربية، 2012.

ح: المواقع الالكترونية:

67. أحمد، نجمة، تعريف الاحتباس الحراري، من الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B3_%D8%A7% D8%A7%D8%B1%D9%8A، تم تصفح الموقع يوم 14 ديسمبر 2021. 23:00.

68. الباحوري، سمر، أفريقيا بين حجري الرحى: غياب الاستقرار السياسي ومعضلة التنمية الاقتصادية، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، من الموقع الالكتروني: https://pharostudies.com/?p=6829، تم تصفح الموقع يوم: 02 مارس 2022، 22:00.

69. الأمم المتحدة، الجوع الحاد يخيم على منطقة الساحل و18 مليون شخص سيواجهون انعداما شديدا للأمن الغذائي في الأشهر المقبلة' من الموقع الالكتروني: https://news.un.org/ar/story/2022/05/1102392، تم تصفح الموقع: 15 جوان 2022، 00:25.

70. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مالي–النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار، من الموقع الالكتروني: https://www.icrc.org/ar/document/mali-niger-climate-change-and-conflict-make-explosive-mix-sahel، تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2022، 13:00.

71. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأسئلة الأكثر تكرارا بشأن المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئية، من الموقع الالكتروني: https://www.unep.org/ar/regions/africa/african-ministerial-conference-environment/alasylt-alakthr-tkrar-، تم تصفح الموقع: 30 جوان 2022، 13:45.

72. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عملنا في إفريقيا، من الموقع الالكتروني: https://www.unep.org/ar/regions/africa/mlna-fy-afryqya, ، تم تصفح الموقع يوم: 12 جانفي 2022، 19:00.

73. هاندل، غونتر، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992، مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصير للقانون الدولي، 2012، من الموقع الالكتروني: www.un.org/law/avl، تم تصفح الموقع يوم 18 ديسمبر 2021، 18:00.

74. ويكيبديا، أفريقيا، من الموقع الاكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%، تم تصفح الموقع يوم 25 فيفري 2022، 23:00.

- **In English:**

A: Books:

75. Balzacq, Thierry, Securitization theory, how security problems emerge and dissolve, 1st edition, New York: Routledge.

76. Barnet, Jon, The meaning of environmental security, Ecological politics and policy in the new security era, New York: Zed Books, 2001.

77. Barry, Buzan, Ole, Waever, Jaap, De Wild**,** Security, A new framework for analysis, Colorado: Lynne rienner publishers, 1998.

78. Bob, Urmila, Bronkhors, Salome and Sala, Slimane, Climate Change and Conflict: Conflict-Sentive climate change adaption in Africa, Berlin, Berliner Wissenschafts-Verlag, 2014.

79. Brown, Oli and Crawford, Alec, Climate Change and Security in Africa, Denmark: International Institute for Sustainable Development, 2019.

80. Brown, Sally, S. Kebede, Abiy and J. Nicholls, Robert, Sea-Level Rise and Impacts in Africa, 2000 to 2100, UK, University of Southampton, Southampton, SO17 1BJ, 2009, p.

81. Cabot, Charlène, Climate Change, Security Risk and Conflict Reduction in Africa, Germany, Springer, 2017.

82. Chalecki's, Elizabath, Environmental Security: A Guide to the Issues, California: Praeger, 2013.

83. Columba Peoples and Nick Vaughan-Wiliams; Critical security Studies, An Introduction, London and New York: Routledge, 2nd edition, 2015.

84. Commission on Human Security, Human Security Now, New York: United Nations, 2003.

85. D. Williams, Paul, Security Studies, An introduction, New York: Routledge, 2nd edition, 2013.

86. F. Cramer, Phillip, Rethinking Environmental Protection, A natural approach to Nature, United States of America: Lexington Books, 2000.

87. Gan, Narottam, Environmental Security: Concept and Dimensions, Delhi: Kalpaz publications, 2004.

88. International Crisis Group, Le Sahel central, théâtre des nouvelles guerres climatiques, Dakar, ICG, N° 154, 2020, p.02.

89. Kardjadj, Moustafa, Diallo, Adama and Renaud, Lancelot, Transboundary Animal Diseases in Sahelian Africa and Connected Regions, Berlin, springer, 2019.

90. Kheryn, Klubnikin and Douglas, Causey, "Environmental Security: Metaphor for the Millennium", Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations, 2002.

91. Mabingué, Ngom, Demography, Peace and Security in the Sahel: Perspectives for a resilient Central Sahel, Dakar, l'Harmattan-Senegal, 2021.

92. Moses, K. Tesi, The Environment and Developpement in Africa, New York:Lexington Books, 2000.

93. Puig, Oriol, Cepero and others, Climate Change, Developpement and Security in the Sahel Central, Stockholm, Cascades, 2021.

94. Rita Floyd and Richard A. Matthew, Environmental security; approaches and issues, London New York: Rotledge, 2013.

95. S. Browning, Christopher, International Security. A very short introduction, London: Oxford University Press, 1st edition, 2013.

96. Thomas F. Homer-Dixon, Environment, Scarcity, and Violence, New Jersey: Princeton University Press, 1999.

97. Watts, Michael and Lee Peluso, Nancy, Violent Environments**,** London: Cornell University Press, 2001.

B: Reports:

98. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Human Rights Climate Change and Migration in the Sahel, Geneve, OHCHR, 2021.

99. Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Mali Analyse des conflits liés à l'exploitation des ressources naturelles, Rome : 2021.

100. Ségolène Royal, Rapport sécurité et climat, Ministère de l'Environnement de l'Energie et de la Mer, Paris: Novmebre 2016

101. World Meteorological Organization, State of Climate in Africa 2020, Geneva, World Meteorological Organization, 2020.

102. United Nations Office of the Special Adviser on Africa, Human Security in Africa, New York, United Nations, 2005.

C: Periodicals and magazines:

103. Dieng, Adama, "The Sahel: Challenges and opportunities", International Review of Red Cross, No.918, May 2022.

104. D. Kaplan, Robert"The Coming Anarchy**"**, The Atlantic, n° , 1994.

105. Klubnikin, Kheryn and Douglas Causey, "Environmental Security: Metaphor for the Millennium", Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations, 2002.

106. Malin, mobjörk, florian krampe and kheira tarif, "Pathways of Climate Insecurity: Guidance for Policymakers", SPRI policy brief, November 2020.

107. M. Walt, Setephe, "The renaissance of security studies", International Studies Quarterly 35, n°. 2, 1991.

D : Websites :

108. Africa Center for Strategic Studies, How Global Warming Threatens Human Security in Africa, electronic website; https://africacenter.org/spotlight/how-global-warming-threatens-human-security-in-africa/, acceded: 02 mars 2022, 23:00.

109. Schneider, U. et al., 2020: GPCC Monitoring Product: Near Real-Time Monthly Land-Surface Precipitation from Rain-Gauges Based on SYNOP and CLIMAT Data. DOI: 10.5676/DWD_GPCC/MP_M_V2020_250, electronic website;

http://dx.doi.org/10.5676/DWD_GPCC/ MP_M_V2020_250, acceded; 05 mars 2022, 12:00.

- **En Français:**

A: Les livres:

110. Abdelhamid, Hassan et d'Autres, Sécurité Humaine et Responsabilité de Protéger, l'Ordre Humanitaire International en Question, Paris: Edition des archives contemporaines, 2009.

111. Ayrton, Aubry, Le G5 Sahel, le nouveau régionalisme sécuritaire en Afrique du Nord-Ouest, Paris, Etudes Africaines, l'Harmattan, 2019.

112. Benjamin, Sultan et d'autres, Les sociétés rurales face aux changements climatiques et environnementaux en Afrique de l'Ouest, Marseilles, IRD Editions, 2015.

113. Berat, Ahmet ÇONKAR, Développement et Sécurité dans la Région du Sahel, Assemblée parlementaire de l'Otan, 2020.

114. Bernard, Swynghedauw et d'autres, Conséquences du changement climatique sur la santé humaine et animale, France, Académie Nationale de Médecine, 2020.

115. Bouveret, Patrice et Mampaey, Luc, Sécurité Collective et Environnement, changements climatiques et dégradation de l'environnement, nouveaux enjeux des relations internationales**,** Bruxelles**:** Groupe d'Information sur la Paix et la Sécurité**,** 2008.

116. CEDEAO-CSAO/OCDE, La zone écologique fragile des pays du Sahel, Abuja, CEDEAO, 2006.

117. Cincotta, Richard et Stephen, Smith, Quel avenir pour le Sahel ?, La donne démographique dans la région et ses retombées à l'horizon de 2045, Washingto, Atlantic Council, 2021.

118. Dakono, Baba, Du « tout sécuritaire » au dialogue diplomatique : faut-il envisager une stabilité négociée au Sahel ?, Dakar, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2022.

119. Delors, Jean Biyogue Bi Ntougou, Les politiques africaines de paix et de sécurité, Paris: l'Harmatan, 2010.

120. Dia, Abdoulaye et Duponnois, Robin, Le projet majeur africain de la grande muraille verte ; concept et mise en œuvre, Marseille, Institut de Recherche pour le Développement, 2010.

121. Ellinor, Zeino-Mahmalat et Reifeld, Helmut, La crise sécuritaire au Sahel Quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe ?, Maroc, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V et Le Centre Maghrébin d'Etudes Stratégiques, 2015.

122. Fonds des Nations Unies pour la Sécurité Humaine ; La Sécurité Humaine en Théorie et en Pratique**,** New York : Nations Unies, 2009, p.07**.**

123. Heinrigs, Philipp, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspectives politiques, CSAO/OCDE, 2010.

124. Janicot, Serge, Les Changements climatiques, Quels défis pour le Sud ?, Marseille, IRD éditions, 2015.

125. Leval, Henri, La sécurité environnementale : combien de divisions, Centre Thucydide**,** Annuaire francais des Relations Internationales, 2002.

126. McRae, Robe et Don Hubert ; Sécurité Humaine et Nouvelle Diplomatie, Protection des Personne, Promotion de la Paix, Canada : Presses de l'université McGILL-Queen's, 2002.

127. Melde, Susanne, Migration, environnement et changement climatique : Données à l'usage des politiques (MECLEP), Organisation internationale pour les migrations (OIM), juillet 2014.

128. Ngom, Mabingué,Démographie, Paix, Sécurité au Sahal: Regard croisé pour un Sahel central résilient, Dakar, L'Harmattan-Sénégal, 2020.

129. Oguelemi, Brahim, La Souveraineté des Etats du Sahel face aux défis sécuritaires, Dakar, l'Harmattan-Sénégal, 2018.

130. Ramdoo, Isabelle, l'Afrique des Ressources Naturelles, International Institut for sustainabele developement**,** novembre 2019.

131. Rioux, Jean-franceoix, La sécurité humaine, une nouvelle conception des relations internationales, Paris : l'Harmattan, 2001.

132. Schleypen, Jessie Ruth et d'autres, Impacts des changements climatiques sur l'économie (Produit Intérieur Brut et valeurs ajoutées sectorielles) et sur la productivité agricole au Burkina Faso, Berlin, Climate Analytics gGmbH, 2019.

133. Tiepolo, Maurizio, Politecnico di Torino, Aménagement et gestion locale de l'environnement au Sahel, Italie, L'Harmattan, 2012.

134. UNFPA, Comprendre le Sahel, à travers son histoire, sa géographie et ses défis sociodémographiques et sécuritaires, Dakar: UNFPA, p.05.

135. Unesco, La Sécurité Humaine, Approches et Défis, Paris : Unesco, 2009.

136. Watson, Charlene, Schalatek, Liane, Aurélien Evéquoz, Note régionale sur le financement climatique : Afrique subsaharienne, London, Climat Funds Update, 2022.

137. Yomba Ngué, Roger, Qui menace la paix et la stabilité en Afrique, Paris: L'Harmattan, 2013.

B : Les revues :

138. Baillat, Alice, "Quel(s) lien(s) entre les luttes contre le terrorisme et le changement climatique?", Presses de Sciences Po, N°30, 2018.

139. Balogog, Armêl, Sonya Ciesnik, Badr Eddine Arodaky, Atlas du Lac Tchad, Passages, n° 183, 2015.

140. Balzacq, Thierry, "Qu'est-ce que la sécurité nationale ? ", Revue internationale et Stratégique, N.52, 2003.

141. Frédérick, Michel, "La sécurité environnementale : éléments de définition (Note) ", Études internationales, n° 4, vol. 24,1993.

142. Lucile Maertens, "La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques", Fiche de l'Irsem n° 17, Juin 2012.

143. NSD-S Hub, ACSRT, "Le terrorisme au Sahel: Faits et Données", NSD-S Hub, ACSRT, septembre 2020.

144. Ozer, Pierre, Désertification au Sahel : Historique et Perspectives, Bulletin de la Société Géographique de Liège, n° 54, 2010.

C: Thèses:

145. Marie-ange Schellekens-gaiffe, "la sécurité environnementale dans les relations extérieures de l'union européenne : vers une approche intégrée de la prévention des conflits et crises externes ", Thèse pour l'obtention du grade de docteur de l'université de la rochelle, université de la rochelle, France, 2017.

D: Rapports:

146. Bruno Hellendrof, Conflit et construction de la paix en Afrique de l'Ouest, Bruxelles, Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, n° 07, 2012.

147. Climat and Development Knowledge Network, Le rapport special du GIEC sur le changement climatique et les terres émergées,, Quels impacts pour l'Afrique, 2019, p.10.

148. Commission Climat pour la Région du Sahel, Plan d'investissement Climat pour la Région du Sahel (PIC-RS 2018-2030), 2018.

149. Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, Rapport spécial du GIEC sur les océans et la cryosphère dans le contexte du changement climatique | Quels impacts pour l'Afrique, Afrique du Sud, l'Alliance pour le Climat et le Développement, 2020.

150. Groupe de la Banque Africaine de Développement, Catalyser la Croissance et le Développement par une gestion efficace des ressources naturelles, Abidjan: 2016.

151. Les Nations Unies, Plan de soutien de l'Onu au Sahel, Nations Unies, 2018.

152. Programme des Nations Unies pour l'Environnement, Afrique : Atlas d'un Environnement en Mutation, Kenya, Programme des Nations Unies pour l'Environnement, 2008.

153. Programme des Nations Unies pour l'Environnement, Gouvernance de l'Environnement, fiche d'Information, Nairobi, PNUE.

154. Programme des Nations Unies pour l'Environnement, L'Etat de la Biodiversité en Afrique, Nairobi, UNEP, 2016.

155. Programme des Nations Unies pour l'Environnement, 3ème Rapport de l'Avenir de l'environnement en Afrique (AEO 3) : Résumé à l'intention des décideurs, Kenya, PNUE, 2013.

156. Trémolières, Marie, Sécurité et variables environnementales : Débat et analyse des liens au Sahel, France, Secretariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2015.

157. UNCCD, 2020 La Grande Muraille verte: État de mise en œuvre et perspectives à l'orée 2030, Rapport officiel, UNCCD, 2020.

158. Union africaine, Stratégie Africaine sur les Changements Climatiques, Union africaine, mai 2014.

E: Conferences:

159. Conférence ministérielle africaine sur l'environnement, Gestion du capital naturel de l'Afrique aux fins du développement durable et de la réduction de la pauvreté, le Caire : 15ème session, 02 – 06 mars 2015.

160. Issoufou, Mohammadou, la ZLECAF et les défis multiformes auxquels fait face l'Afrique, conférénce donnée au Ministère des Affaires Etrangères et de la Communauté Nationale à l'Etranger, Alger, 12 février 2022.

F: Médias:

161. Boudot, Martin , Vert de rage : l'Uranium de la colère, Documentaire de France 5, mars 2022.

162. Commission de l'Union européenne, L'UE renforce son soutien aux pays du Sahel central, en Afrique, communiqué de presse, Bruxelle, 20 octobre 2020.

F : Sites électroniques :

163. Alicia Piveteau, Le Sahel est une bombe démographique, site d'internet : https://defishumanitaires.com/2019/11/15/le-sahel-est-une-bombe-demographique/, site consulté le 23 avril 2022, 18 :00.

164. Alliance Sahel, Énergie et Climat,s site d'internet : https://www.alliance-sahel.org/secteurs-intervention/energie-et-climat/, site consulté le 03 juillet 2022, 22 :00.

165. CCRS, Cadre Transitoire opérationnel de la Commission Climat pour la Région du Sahel, site électronique : https://ccrs-sahel.org/ccrs/, site consulté le : 28 juin 2022, 17:00.

166. CILSS, Un autre Sahel est possible !**,** site électronique **:** http://portails.cilss.bf/spip.php?rubrique1, site consulté le : 22 juin 2022, 22 : 00.

167. Climate Data Store, Sea level daily gridded data from satellite observations for the global ocean from 1993 to present, electronic website; https://cds.climate.copernicus.eu/cdsapp#!/dataset/satellite-sea-level-global?tab=overview, acceded: 12 mars 2022, 23:34.

168. Deborah, Goffner et Jean-Luc, Peiry, La Grande Muraille Verte : un espoir pour reverdir le Sahel?, magazine Ecolocybidie de l'environnement, site d'internet : https://www.encyclopedie-environnement.org/vivant/grande-muraille-verte-afrique-espoir-reverdir-sahel/, consulté le 16 juin 2022, 22 :00.

169. Fund for peace, Fragility in the World, electronic website: https://fragilestatesindex.org/, acceded 25 february 2022, 12:00.

170. Jean-Benoît Bouron, L'atlas du dossier « Afriques(s) : dynamiques régionales, site électronique ; http://geoconfluences.ens-lyon.fr/informations-scientifiques/dossiers-regionaux/afrique-dynamiques-regionales/ressources-classees/atlas, site consulté le 23 février 2022, 14:00.

171. Le Monde, AFP, Sahel : un plan de plus de 350 milliards d'euros contre le réchauffement climatique, Paris, Le Monde et AFP, publié 26 février 2019, site électronique; https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/02/26/sahel-un-plan-de-plus-de-350-milliards-d-euros-contre-le-rechauffement-climatique_5428390_3212.html, site consulté le : 10 juillet 2022, 12 :34.

172. Onu Info, Le nombre de victimes d'attaques terroristes multiplié par cinq en trois ans au Burkina Faso, au Mali et au Niger, site d'internet : https://news.un.org/fr/story/2020/01/1059551, site consulté le : 24 avril 2022, à 18h00.

173. Peuple du Monde, Peuples du Sahel, https://www.peuplesdumonde.voyagesaventures.com/lageographie/g%C3%A9ographie-de-l-afrique/afrique-de-l-ouest/afrique-sah%C3%A9lienne/item/668-peuples-du-sahel.html, site consulté le 23 avril 2022, 16 :00.

174. Racines Sahel, Risques sanitaires et résilience face aux changements climatiques et environnementaux au Sahel, site électronique : http://racines-sahel.org/index.php?option=com_content&view=article&id=211:risarches-risques-sanitaires-et-resilience-face-aux-changements-climatiques-et-environnementaux-au-sahel&catid=2&Itemid=101, site consulté le : 13 juin 2022, 23:00

.

الفـهـــارس

قائمة الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	تقسيم مناطق القارة الإفريقية حسب الأمم المتحدة	89
02	الهشاشة في العالم سنة 2021	103
03	معدلات سقوط الأمطار سنة 2020 مقارنة بالفترة الممتدة من 1981 إلى 2010	108
04	نسبة ارتفاع مياه سطح البحر في السواحل الإفريقية 2020	111
05	المدن الإفريقية المهددة بارتفاع مستوى مياه البحر	112
06	خريطة الأراضي القاحلة في إفريقيا	115
07	التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.	130
08	الموقع الفلكي ومناخ منطقة الساحل الإفريقي	133
09	نظام العيش في منطقة الساحل الإفريقي	154
10	مسار الحائط الأخضر الكبير	171

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نوع التهديدات المحتملة للأمن الإنساني.	37
02	الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية الناجمة عن الموارد الطبيعية في القارة الإفريقية.	122
03	صناديق المناخ الموجهة لإفريقيا تحت الصحراء من سنة 2003 إلى غاية 2021م.	176
04	جدول إحصائي للأحداث الأمنية التي عرفتها مالي من 2012 إلى 2020م.	188
05	جدول إحصائي للأحداث الأمنية التي عرفتها بوركينافاسو من 2012 إلى 2020م	189

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الدراسات الأمنية كميدان فرعي للعلاقات الدولية وكحقل متعدد التخصصات	32
02	مكونات علم البيئة.	47
03	درجات الحرارة في القارة الإفريقية في الفترة 1920- بيانات ارتفاع 2020.	107
04	النشاطات الإنسانية المتسببة في تدهور الأراضي في القارة الإفريقية.	118
05	ندرة المياه في بعض البدان الإفريقية	125
06	صورة فضائية تبين تراجع منسوب بحيرة التشاد	145

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

شكر وتقدير:

الإهداء:

مقدمة:.....**02**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن البيئي.....**15**

المبحث الأول: مفهوم الأمن **16**

المطلب الأول: تعريف الأمن.....16

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية في ظل تطور الدراسات الأمنية.....24

المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني.....33

المبحث الثاني: مفهوم البيئة **39**

المطلب الأول: تعريف البيئة 39

المطلب الثاني: تطور الدراسات البيئية 44

المطلب الثالث: التهديدات والمخاطر البيئية 50

المبحث الثالث: مفهوم الأمن البيئي **57**

المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي 57

المطلب الثاني: مقاربات الأمن البيئي 66

المطلب الثالث: علاقة التهديدات الأمنية بالاستقرار 76

الفصل الثاني: اشكالية الاستقرار في إفريقيا في ظل التهديدات الأمنية البيئية 85

المبحث الأول: البيئة وواقع الاستقرار في القارة الإفريقية **86**

المطلب الأول: التعريف الجيوسياسي للقارة الإفريقية 86

المطلب الثاني: أهمية البيئة في إفريقيا 93

المطلب الثالث: معضلة الاستقرار في إفريقيا 98

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية البيئية في أفريقيا **104**

المطلب الأول: التهديدات الأمنية المرتبطة بالعامل المناخي 104

المطلب الثاني: االتهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالعامل البشري 113

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية 119

الفصل الثالث: الاستقرار في منطقة الساحل في ظل.....**127**

التهديدات الأمنية البيئية.

المبحث الأول: منطقة الساحل في ظل التهديدات الأمنية البيئية **128**

المطلب الأول: التعريف الجيوسياسي لمنطقة الساحل 128

المطلب الثاني: البعد البيئي للأمن في منطقة الساحل 136

المطلب الثالث: التهديدات والمخاطر الأمنية البيئية في منطقة الساحل.....141

المبحث الثاني: انعكاسات التهديدات الأمنية البيئية **147**

على الاستقرار في منطقة الساحل.

المطلب الأول: الآثار السياسية والأمنية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل.....148

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل.....153

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية والصحية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل.....158

الفصل الرابع: مكافحة التهديدات الأمنية البيئية ومستقبل استقرار منطقة الساحل. 164

المبحث الأول: الجهود الإفريقية والعالمية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل. 165

المطلب الأول: الجهود الإفريقية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل ...166

المطلب الثاني: الجهود العالمية لمكافحة التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل.....172

المبحث الثاني: تحديات الأمن البيئي في منطقة الساحل 177

المطلب الأول: التحديات الداخلية للأمن البيئي في منطقة الساحل.....177

المطلب الثاني: التحديات الخارجية. للأمن البيئي في منطقة الساحل.....182

المبحث الثالث: سيناريوهات الاستقرار في منطقة الساحل في ظل التهديدات الأمنية البيئية: 186

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع الراهن في منطقة الساحل 187

المطلب الثاني: سيناريو تدهور الوضع الراهن في منطقة الساحل 191

المطلب الثالث: سيناريو تحسن الوضع الراهن في منطقة الساحل 195

الخاتمة:.....199

قائمة المراجع:.....205

الفهارس:.....223

فهرس الخرائط:.....224

فهرس الجداول:.....225

فهرس الأشكال:.....226

فهرس المحتويات:.....227

ملخص.

ملخص:

إن موضوع الأمن البيئي أصبح أكثر من أي وقت مضى أحد أهم القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي وأجندة السياسة العالمية بشكل عام، نظرا للآثار والانعكاسات المباشرة والغير مباشرة للتهديدت الأمنية البيئية على استقرار المجتمعات والدول، خاصة المناطق المعروفة بهشاشتها الأمنية كالقارة الإفريقية، التي تعاني كثيرا من حالة اللاستقرار المرتبطة بالعديد من الأسباب المباشرة والغير المباشرة. حيث أجمعت مختلف البحوث والدراسات أن التهديدات الأمنية البيئية تلعب دورا مباشرا في زعزعة استقرار القارة من خلال الزيادة في حدة مختلف التهديدات الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر منطقة الساحل أكثر المناطق تأثرا بغياب الأمن البيئي في القارة، ما ساهم في خلق حالة من اللاستقرار شبه دائمة في المنطقة، وهو ما فرض على مختلف الفاعلين المحليين والدوليين تبني مقاربة أمنية بحتة للتعامل مع القضايا البيئية في الساحل وتعزيز الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، الاستقرار، التهديدات الأمنية البيئية، إفريقيا، منطقة الساحل.

Abstract:

The environmental security becomes more than ever one of the most important matters occupying both, the global public opinion and the political agenda, due to the facts and consequences resulting from direct and indirect environmental security threats on the international society stability, especially in the areas known by their security fragility like the African continent that witnesses several instability issues related with direct and indirect causes. On this basis, most studies agreed that the environmental security threats has a major role for the instability of the continent by increasing the severity of economic political and social threats.

The Sahel region is considered to be the most affected areas in terms of environmental security lack in the African continent which provoked a quasi-permanent of instability in the region. This led to the efforts of the actors at the international and regional levels to adopt an effective security approach in dealing with environmental issues in order to enhence stability in the region.

Keywords: Environmental Security, Stability, Environmental Security Threats, Africa The Sahel Region.

Résumé:

La question de la sécurité environnementale est devenue plus que jamais l'une des questions les plus importantes qui occupent l'opinion publique et l'agenda de la politique mondiale d'une manière générale, compte tenu des effets directs et indirects et des répercussions des menaces sécuritaires environnementales sur la stabilité des sociétés et des pays, en particulier dans les zones connues pour leur fragilité sécuritaire à l'instar du continent africain, qui souffre fortement d'une situation d'instabilité liée à de nombreuses causes directes et indirectes. Diverses recherches et études ont convenu à l'unanimité que les menaces sécuritaires environnementale jouent un rôle direct dans la déstabilisation du continent en augmentant la gravité des diverses menaces politiques, économiques et sociales.

Au continent africain, la région du Sahel est considérée comme la région la plus touchée par l'absence de sécurité environnementale, ce qui a contribué à la création d'un état d'instabilité quasi-permanent dans la région, obligeant les différents acteurs, locaux et internationaux, à adopter une approche purement sécuritaire pour faire face aux problèmes environnementaux et consolider la stabilité.

Mots-clés : Sécurité Environnementale, Stabilité, Menaces Sécuritaires Environnementale, Afrique, Région du Sahel.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAÎD
-TLEMCEN-

FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES
DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES

جامعة أبو بكر بلقايد
-تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

La Sécurité Environnementale et le Problème de la Stabilité en Afrique – La Région du Sahel comme modèle -

Thèse de Doctorat LMD en Diplomatie et Coopération Internationale

Présenté par l'Etudiant :

- **Zakarya Moghni**

Sous l'Encadrement du :

- **Pr : Samir Mohammed Ayad**

Jury de soutenance

Dr. Kerrouche Mohammed	Maitre de conference A	Université de Tlemcen	Président du Jury
Pr. Ayad Mohammed Samir	Professeur	Université de Tlemcen	Encadreur
Dr. Boughazi Abdelakder	Maitre de conference A	Université de Mostaganem	Membre du Jury
Dr. Arbi Boumediene	Maitre de conference A	Université de Chlef	Membre du Jury
Dr. Kada Ben Abdallah Aicha	Maitre de conference A	Université de Tlemcen	Membre du Jury
Dr. Zekri Meriem	Maitre de conference A	Université de Tlemcen	Membre du Jury

2022 - 2023